مَقَالَاتُ عُلَمَاءِ البِلَادِ التُّونسِيَّة
فِي تَنْزِيهِ اللهِ عَنِ الجِهَةِ
وَالمَكَانِ وَالجِسْمِيَّة

تأليف
نزار حمّادي

ويليه

اعتِقَادُ أهْلِ السُّنَّة وعلَمَاءِ الأُمَّة

تأليف الشيخ الإمام أبي محمد عبد الله بن محمد المرجاني التونسي (ت 699هـ)

ورسالَةٌ في عقَائِدِ أهْلِ السُّنَّة

تأليف الشيخ العلامة أبي عبد الله محمد الغماري التونسي (ت1119هـ)

ونظم عقيدة أهل السنة

تأليف الشيخ العلامة أبي الحسن علي الغماد التونسي (ت1090هـ)

العقيدة المنورة في معتقد السادات الأشاعرة

تأليف الشيخ العلامة أبي الحسن علي النوري الصفاقسي (ت1118هـ)

تحقيق
نزار حمّادي

دار الإمام ابن عرفة
- تونس -

بسم الله الرحمن الرحيم

بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

الحَمْدُ لِلَّـهِ الـمُنْفَرِدِ بِوُجُوبِ الوُجُودِ وَالبَقَاءِ وَالقِدَم، الـمُتَفَضِّلِ بِإِبْرَازِ الكَائِنَاتِ إِلَى الوُجُودِ مِنَ العَدَم، الـمُتَعَالِي فِي ذَاتِهِ عَنْ قَبُولِ الأَيْنِ وَالكَيْفِ وَالكَمّ، الـمُنَزَّهِ فِي جَلَالِهِ عَنِ الـخُضُوعِ لِسِجْنَي الـمَكَانِ وَالزَّمَن.

أَحْمَدُهُ أَنْ شَرَحَ صُدُورَنَا لِلْإِسْلَامِ، وَهَدَى قُلُوبَنَا لِلْإِيمَانِ، وَوَفَّقَنَا لِـمَعْرِفَتِهِ بِالدَّلِيلِ وَالبُرْهَانِ، وَأَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ الغَنِيُّ عَنْ كُلِّ مَا سِوَاهُ، الـمُفْتَقِرُ إِلَيْهِ كُلُّ مَا عَدَاهُ، الوَاحِدُ الَّذِي لَا شَرِيكَ لَهُ فَلَا نَعْبُدُ إِلَّا إِيَّاهُ..

وَأَشْهَدُ أَنَّ سَيِّدَنَا وَمَوْلَانَا مُحَمَّداً ﷺ عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ المَخْصُوصُ بِجَوَامِعِ الكَلِمِ، الَّذي أرشدنا إلى الحَقائق الإيمانية بالنصِّ المُحكَم، صلى الله عليه وعلى آله وصَحْبِه وشرَّفَ وكرَّم.

وَبَعْدُ، فَإِنَّ الوَاجِبَ عَلَى كُلِّ عَاقِلٍ ـ خُصُوصاً فِي هَذَا الزَّمَانِ ـ أَنْ يَهْتَمَّ لِدِينِهِ، وَيَنْظُرَ لِعَوَاقِبِ أَمْرِهِ، وَأَنْ يُصَحِّحَ إيمانه فِي كُلِّ رُكْنٍ مِنْ أَرْكَانِ عقيدة أَهْلِ السُّنَّةِ، وَيَتَّخِذَهَا وِقَايَةً مِنَ الضَّلَالِ وَجُنَّةً، وَأَنْ يَعْتَصِمَ مِنْ مُقْتَضَيَاتِ المعْقُولِ وَالـمَنْقُولِ بِالحَبْلِ الـمَتِينِ، وَمِنْ سِيَرِ الأَوَّلِينَ وَعَقَائِدِهِمْ بِالـمَنْهَجِ الـمُبِينِ.

وَإِنَّ مَنْهَجَ أَهْلِ السُّنَّةِ الأَشَاعِرَةِ فِي أُصُولِ الدِّينِ لَـهُوَ الـمَنْهَجُ الحَقُّ الَّذِي قَامَتْ عَلَى صِحَّتِهِ الحُجَجُ البَاهِرَة، وَالـمُعْتَقَدُ الصِّدْقُ الَّذِي نَصَرَتْهُ البَرَاهِينُ القَاطِعَة، فَقَدْ جَمَعَ أَصْحَابُهُ بَيْنَ نَتَائِجِ الـمَعْقُولِ وَقَضَايَا الشَّرْعِ الـمَنْقُولِ، وَتَحَقَّقُوا بِأَنَّ النُّطْقَ بِمَا تَعَبَّدُوا بِهِ مِنْ قَوْلِ «**لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ مُحَمَّدٌ رَسُولُ اللَّـهِ**» يَقْتَضِي إثباتَ جُمْلَةٍ مِنَ القَوَاعِدِ وَالأُصُول، وعَلِمُوا أَنَّ كَلَمِتَي الشَّهَادَةِ عَلَى إِيجَازِهَا تَتَضَمَّنُ إِثْبَاتَ ذَاتِ الإِلَهِ سُبْحَانَهُ، وَإِثْبَاتَ صِفَاتِهِ، وَإِثْبَاتَ أَفْعَالِهِ، وَإِثْبَاتَ صِدْقِ الرَّسُولِ ﷺ، فَعَلِمُوا أَنَّ كُلَّ رُكْنٍ مِنْ هَذِهِ الأَرْبَعَةِ يَدُورُ عَلَى جُمْلَةٍ مِنَ الأُصُولِ.

فَأَمَّا الرُّكْنُ الأَوَّلُ ـ وَهُوَ إِثْبَاتُ ذَاتِ الإِلَهِ تَعَالَى ـ فَيَدُورُ عَلَى الـمَعْرِفَةِ بِوُجُوبِ وُجُودِهِ تَعَالَى، وَقِدَمِهِ، وَبَقَائِهِ، وَأَنَّهُ سُبْحَانَهُ لَيْسَ بِجِسْمٍ، وَلَا جِرْمٍ، وَلَا عَرَضٍ، وَأَنَّهُ لَيْسَ مُخْتَصّاً بِجِهَةٍ، وَلَا مُسْتِقرّاً بِمَكَانٍ، وَأَنَّهُ وَاحِدٌ أَحَدٌ، فَرْدٌ صَمَدٌ؛ ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَيْءٌ﴾ [الشورى: ١١]، ﴿وَلَمْ يَكُن لَّهُۥ كُفُوًا أَحَدٌۢ ﴿٤﴾﴾ [الإخلاص: ٤].

وَأَمَّا الرُّكْنُ الثَّانِي ـ وَهُوَ إِثْبَاتُ صِفَاتِهِ تَعَالَى ـ فَيَدُورُ عَلَى العِلْمِ بِكَوْنِهِ تَعَالَى مُنَزَّهاً عَنْ قَبُولِ الحَوَادِثِ، وَأَنَّ لَهُ صِفَاتٍ قَدِيمَةٌ أَزَلِيَّةٌ قَائِمَةٌ بِذَاتِهِ العَلِيَّةِ، لَا هِيَ هُوَ، وَلَا هِيَ غَيْرُهُ، بِمَعْنَى أَنَّهَا لَيْسَتْ عَيْنَ ذَاتِهِ، وَلَا هِيَ مُفَارِقَةٌ أَوْ مُنْفَكَّةٌ عَنْهَا، وَهِيَ: الحَيَاةُ، وَالعِلْمُ، وَالقُدْرَةُ، وَالإِرَادَةُ، وَالسَّمْعُ، وَالبَصَرُ، وَالكَلَامُ، وَإِلَيْهَا تَرْجِعُ ـ عَلَى التَّحْقِيقِ ـ جَمِيعُ الكَمَالَاتِ الرَّبَّانِيَّةِ مِنَ الحِكْمَةِ وَالعُلُوِّ وَالرِّفْعَةِ وَالـمَجْدِ وَالعَظَمَةِ وَالجَلَالِ وَالإِكْرَامِ وَغَيْرِهَا مِمَّا لَا حَدَّ لَهُ وَلَا حَصْرَ.

وَأَمَّا الرُّكْنُ الثَّالِثُ ـ وَهُوَ إِثْبَاتُ أَفْعَالِهِ تَعَالَى ـ فيَدُورُ عَلَى أَنَّ جَميعَ المَخْلُوقَاتِ المُخْرَجَةِ مِنَ العَدَمِ إِلَى الوُجُودِ مُخَصَّصَةٌ بِإِرَادَتِهِ الأَزَلِيَّةِ الوَاحِدَةِ، صَادِرَةٌ عَنْ قُدْرَتِهِ القَدِيمَةِ القَاهِرَةِ، فَأَفْعَالُهُ تَعَالَى مُنَزَّهَةٌ عَنِ الأَغْرَاضِ الحَادِثَةِ الحَامِلَةِ عَلَى الإِقْدَامِ أَوِ الإِحْجَامِ، مُبَرَّئَةٌ عَنِ العِلَلِ الطَّارِئَةِ الدَّافِعَةِ لِلْإِيجَادِ أَوِ الإِعْدَامِ.

فَهُوَ تَعَالَى مُتَفَضِّلٌ بِالخَلْقِ وَالإِبْدَاعِ وَالاخْتِرَاعِ وَالتَّكْوِينِ، مُتَكَرِّمٌ عَلَى الخَلْقِ بِإِرْسَالِ الرُّسُلِ وَإِنْزَالِ الكُتُبِ وَالوَحْيِ لِلنَّبِيِّينَ، كُلُّ ذَلِكَ بِمُقْتَضَى تَعَلُّقِ عِلْمِهِ وَإِرَادَتِهِ وَقُدْرَتِهِ الَّتِي وَجَبَ لَهَا كَذَاتِهِ العَلِيَّةِ القِدَمُ وَالوَحْدَانِيَّةُ، لَا بِأُمُورٍ حَادِثَةٍ قَامَتْ بِذَاتِهِ أَوْجَبَتْ انْفِعَالَهُ وَتَغَيُّرَهُ، فَإِنَّ ذَلِكَ مِنْ شُؤُونِ المَخْلُوقَاتِ المُنْحَطَّةِ عَنْ رُتْبَةِ الإِلَهِيَّةِ.

وَأَمَّا الرُّكْنُ الرَّابِعُ ـ وَهُوَ صِدْقُ الرَّسُولِ ﷺ ـ، فيَدُورُ عَلَى إِثْبَاتِ حَقِّيَّةِ مَا أَخْبَرَ بِهِ مِنَ الأَحْكَامِ الشَّرْعِيَّةِ، وَأَنَّ فِيهَا ـ لَا فِي غَيْرِهَا ـ صَلَاحُ أَحْوَالِ البَشَرِيَّةِ، وَإِثْبَاتِ صِدْقِ الأَخْبَارِ النَّبَوِيَّةِ، كَالحَشْرِ وَالنَّشْرِ وَفَنَاءِ العَوَالِمِ العُلْوِيَّةِ وَالسُّفْلِيَّةِ، وَإِثْبَاتِ أَمَانَتِهِ ﷺ وَاسْتِحَالَةِ خِيَانَتِهِ، وَإِثْبَاتِ تَبْلِيغِهِ لِجَمِيعِ مَا أَمَرَهُ اللهُ تَعَالَى بِتَبْلِيغِهِ لِلْخَلْقِ، وَاسْتِحَالَةِ كِتْمَانِهِ لِشَيْءٍ مِنْ ذَلِكَ.

فَهَذِهِ أَبْرَزُ الأَرْكَانِ الإِيمَانِيَّةِ الَّتِي عَلَيْهَا يَقُومُ دِينُ الإِسْلَامِ، وَهِيَ الَّتِي بَلَّغَهَا بِأَكْمَلِ البَيَانِ نَبِيُّنَا مُحَمَّدٌ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ، وَمَضَى عَلَيْهَا الصَّحَابَةُ وَالتَّابِعُونَ، ثُمَّ سَارَ عَلَيْهَا السَّلَفُ الصَّالِحُونَ، ثُمَّ دَعَّمَهَا وَقَوَّاهَا وَدَفَعَ كُلَّ الشُّبَهِ عَنْهَا أَهْلُ السُّنَّةِ المَعْرُوفُونَ بِالأَشَاعِرَةِ، فحَمَوْهَا مِنْ تَحْرِيفِ الغَالِينَ، وَانْتِحَالِ المُبْطِلِينَ،

وَتَأْوِيلِ الجَاهِلِينَ، فكَانَتْ سَبَبًا أساسِيًّا لتوَحُّدِ المسلِمِين، واجتماع كَلِمَتهم على الحق المبين.

فَصْلٌ

وقد ظهرت حاجة المسلمين في هذا العصر أكثر من أي وقت مضى إلى استرجاع وَحدتهم وائتلاف كلمتهم، نظراً لما حصل لرابطتهم من تمزق، ولأمرهم من تشتت، ولِكلمتهم من تفرق، ولا شك أنّ أقوى سُبل تحقيق الوئام وتحصيل الاتفاق والانسجام بينهم هو الاجتماع على أصول العقائد المهمة التي تشكل المرجعية الأساسية لكل ما يصدر عنهم من الأقوال والأفعال، إذ هي الأمهات والأصول التي تنبني عليها سائر الفروع.

وقد كانت البلاد التونسية بعد الفتح الإسلامي واحدة من البلدان التي تجلَّت فيها مظاهر الوَحدة العقدية، وارتفعت عنها فِتن الفرق والطائفية، وذلك بما هيأ الله تعالى لها من العلماء الأفذاذ الذين حازوا قصب السبق في المعقول والمنقول، فحققوا العلم بالقواعد والأصول، ودانوا لله تعالى في المسائل الإيمانية بمقتضى الكتاب والسُّنة، واتفقوا على ارتضاء منهج السادة الأشاعرة في تقرير العقائد المهمة، بل وكان لهم الفضل الكبير في تقويته وترسيخه في أقطار الغرب الإسلامي عامة، وبذلك توحدت عقيدة جمهور المسلمين شرقا وغربا، حتى صار الكتاب يصنف بنيسابور ويشرح في الأندلس، واصطبغت عقيدة أهل المذاهب السنية الأربعة بصبغة واحدة وهي عقيدة أهل السنة الأشاعرة.

وَإِلَى هَذِهِ الحَقِيقَةِ الجَلِيَّةِ أَشَارَ الإِمَامُ تَاجُ الدِّينِ السُبْكِيُّ بِقَوْلِهِ: «الحَنَفِيَّةُ وَالشَّافِعِيَّةُ وَالـمَالِكِيَّةُ وَفُضَلَاءُ الحَنَابِلَةِ ـ وَلِلَّـهِ الحَمْدُ ـ يَدٌ وَاحِدَةٌ كُلُّهُمْ عَلَى رَأْيِ أَهْلِ السُّنَّةِ وَالجَمَاعَةِ، يَدِينُونَ اللَّـهَ تَعَالَى بِطَرِيقِ شَيْخِ السُّنَّةِ أَبِي الحَسَنِ الأَشْعَرِيِّ رَحِمَهُ اللَّهُ، لَا يَحِيدُ عَنْهَا إِلَّا رَعَاعٌ[1] مِنَ الحَنَفِيَّةِ وَالشَّافِعِيَّةِ لَـحِقُوا بِأَهْلِ الاعْتِزَالِ، وَرَعَاعٌ مِنَ الحَنَابِلَةِ لَـحِقُوا بِأَهْلِ التَّجْسِيمِ، **وَبَرَّأَ اللهُ الـمَالِكِيَّةَ فَلَمْ نَرَ مَالِكِيّاً إِلَّا أَشْعَرِيّاً عَقِيدَةً**»[2].

وتعتبر البلاد التونسية بوصفها على مذهب السادة الـمَالِكِيَّةِ في الفروع من البلدان التي بُرِّئت بفضل الله تعالى مِنْ تَسَرُّبِ الفتن الاعْتِقَادِيَّةِ إليها، فحُفِظَت من الانقسام والتفرق والطائفية، وبقيت متمسكة بمذهب أهل السُّنة السَّنية، فلَم يُرَ فيها من العلماء إلا أشعريا عقيدةً، واستمرّ استنتاج الإمام التاج السبكي منطبقا على أعلامها إلى عصرنا هذا ولله الحمد والفضل.

فَصْلٌ

وَلعَلَّ مِنْ أَبْرَزِ أَسْبَابِ ذَلِكَ التوافق التونسي مَعَ العَقِيدَةِ الأَشْعَرِيَّةِ أسبقيةُ علماء القيروان في تقرير القواعد العقدية السُّنِّية التي نصرَها فيما بعد الإمام أبو الحسن الأشعري (ت 327هـ)، وذلك ببركة قرب سندهم الدينيِّ بإمام دار

---

(1) رَعَاعُ النَّاسِ: سُقّاطُهم وسَفِلَتُهم. (لسان العرب، مادة: رعع)

(2) معيد النعم ومبيد النقم (ص 75)

الهجرة النبوية الإمام مالكٍ رضي الله عنه الذي قال فيه النبي ﷺ: «**يُوشِكُ أَنْ يَضْرِبَ النَّاسُ أَكْبَادَ الْإِبِلِ، يَطْلُبُونَ الْعِلْمَ، فَلَا يَجِدُونَ أَحَدًا أَعْلَمَ مِنْ عَالِمِ الـمَدِينَةِ**».

ومن أبرز حلقات ذلك السند الإمام سحنون بن سعيد التنوخي صاحب «المدونة» الذي ولد سنة (160هـ) وتوفي سنة (240هـ)، فقد كان كما قال «أبو العرب» في طبقاته: «أول من شرّد أهل الأهواء من المسجد الجامع، وكان فيه حلقات للصفرية والإباضية مظهرين لزَيْغِهم، وكان حافظاً للعلم، ولم يكن يهابُ سلطاناً في حقٍّ يقيمُه، لقي في الفقه ابن القاسم وأشهب وغيرهما، ولقي في الحديث سفيان بن عيينة، وابن وهب، وأنس بن عياض، ووكيع بن الجراح، وعبد الرحمن بن مهدي، ويزيد بن هارون، والوليد بن مسلم، وغيرهم»[1].

فهذا النص يظهر أسبقية الإمام سحنون في الدفاع عن عقيدة أهل السنة التي أخذها عن الإمام مالك وعن أعيان السَّلفِ المذكورين، وقد كان ذلك قبل ولادة الإمام أبي الحسن الأشعري.

ثم انتقل عِلمُ الإمام سحنون إلى ولده الإمام محمد بن سحنون المتوفى سنة (255هـ)، فقد سمع من أبيه الذي كان يتفرس فيه الإمامة حتى قال: «ما أشبِّهُه إلا بأشهب»، ورحل إلى المشرق سنة (235هـ) فلقي جماعة منهم أبو مصعب الزهري صاحب الإمام مالك، وجلس إليه المزني صاحب الإمام الشافعي ولـمَّا

---

(1) طبقات علماء تونس، (ص 101، 102)

خرج قيل له: كيف رأيته؟ فقال: لم أر ـ والله! ـ أعلمَ منه ولا أحدَّ ذهناً، على حداثة سنِّه[1].

والمتصفح للكتب التي تحدثت عن سيرة الإمام محمد بن سحنون يستخرج منها ما يفيد أنه كان من أوائل الذين دافعوا عن القواعد العقدية السُّنية التي تدور عليها أبرز المسائل الخلافية بين أهل السنة وغيرهم، وهي القواعد التي قررها فيما بعد الإمام أبو الحسن الأشعري.

ومن النصوص المهمة في ذلك قول «الخشني»: «محمد بن سحنون كانت له أوضاع في المناظرة في فقه الفقهاء في كلام المتكلمين، قال له سليمان الفراء[2] المعروف بابن أبي عصفور: «يا أبا عبد الله! اللهُ سمَّى نفسَهُ؟» أراد بذلك أن يقول له نعم، فيثبت عليه الإقرار بحدوث الأسماء والصفات، فقال له ابن سحنون: «اللهُ سمَّى نفسَهُ لنَا، **وَلَمْ يَزَلْ**[3] **وَلَهُ الأَسْمَاءُ الحُسْنَى**»[4].

فهذا الرد المحكم الوجيز تندرج فيه قاعدة إيمانية عظيمة وهي وجوبُ قِدَم الصفات الوجودية القائمة بذات مولانا ﷻ، واستحالةُ الحدوث على شيء منها

---

(1) راجع رياض النفوس للمالكي (ج1/ ص 444)

(2) هو: سليمان بن أبي عصفور المعروف بالفراء، كان يقول بخلق القرآن، وكان من أهل الجدل والمناظرة في ذلك، رحل ودخل بغداد وله كلام في مشكل القرآن وكتاب ألفه فيه، وسمعت من يذكر أنه سلخه من كتاب مشكل القرآن لقطرب النحوي، وله كتاب في أعلام النبوة، وله كتب في مذهبه في خلق القرآن. (طبقات علماء إفريقية، ص 219)

(3) وعبارة «لم يزل» تفيد القِدَم.

(4) طبقات علماء إفريقية، (ص 198)

مطلقاً، ومنها صفة الكلام التي هي مرجع الأسماء الحسنى لأن الله ﷻ سمى نفسه بكلامه القديم الأزلي، ويتفرع عن هذه القاعدة جل المباحث التنزيهية، وسيظهر أثرها فيما يُنقَل بعد عن أئمة المالكية كالإمام سعيد بن الحداد والإمام ابن أبي زيد القيرواني وغيرهما.

ومن النصوص المهمة أيضا الدالة على رسوخ قدم الإمام محمد بن سحنون في علم أصول الدين الذي يعتني بالدفاع عن القواعد الإيمانية التي جاء بها القرآن العظيم والسُّنة النبوية بالحجاج العقلي، ما حكاه صاحب كتاب «رياض النفوس» إذ قال: كان يصحب محمد بن سحنون ويطلب عليه الفقهَ وعلمَ الكلام والحلال فتًى يُعرَف بأبي الفضل بن حميد، أخو عليّ بن حميد الوزير، ولم يكن في علم الجدل بالماهر، فخرج إلى الحج فمرّ بمصر، فدخل حمّاما بها، فإذا عليه رجل يهوديّ، فلما خرج من الحمام أقبل يناظر اليهودي، فلما رجع دخل على محمد بن سحنون، فهابَهُ أن يذكر الحكاية، فقضى الله تعالى أن خرج محمد بن سحنون على إثر ذلك إلى الحج، فصَحِبَهُ ذلك الرجل إلى مصر، فمضى به إلى الحمام الذي عليه ذلك اليهودي، فلما خرج ابن سحنون سبقه ذلك الرجل بالخروج، فأنشب المناظرة مع اليهودي، فلما خرج ابن سحنون وجدهما يتناظران، وقد استعلى اليهودي على الرجل بكثرة الحجاج والمناظرة بالباطل لضعف الرجل وقلة معرفته بالمناظرة، فدخل معهما محمد فيما هما فيه، ورجعت المناظرة بين اليهودي ومحمد بن سحنون حتى حضرت صلاة الظهر، فأقام محمد الصلاة وصلى، وعاد إلى المناظرة حتى حضرت صلاة العصر، فأقام محمد الصلاة وصلى العصر، ثم عاد إلى المناظرة فلم

يزل إلى صلاة المغرب وقد اجتمع الناس إليهما من كل موضع، وشاع ذلك بمصر، وقال الناس بعضهم لبعض: امضوا نسمع المناظرة بين الفقيه المغربي وبين اليهودي، فلما كان عند صلاة المغرب انحصر اليهودي وانقطع عن الحجة، وظهر عليه ابن سحنون بالدلائل الواضحة والحجة البالغة.

فلما تبين اليهودي الحق بالبرهان وأراد الله ﷻ هدايته قال عند ذلك: «أشهد أن لا إله إلا الله، وأشهد أن محمداً رسول الله»، فأسلم وحَسُنَ إسلامُه، فكبّر الناس عند ذلك وعلت أصواتهم بالتكبير، وقالوا: «أسلم اليهودي على يدي الفقيه المغربي» فقام محمد وهو يمسح العرق عن جبينه، ثم ردّ وجهه إلى صاحبه وقال: «لا جزاك الله خيراً عني»، ولامه أشد اللوم، وقال له: «كاد أن تجري على يديك فتنة عظيمة، كيف تأتي إلى رجل يهودي تناظره وأنت ضعيف المناظرة والجدل؟! فإذا رأى من أراد الله ﷻ فتنتَهُ هذا الذي كان يهوديا قد غلبك واستظهر عليك بباطله أدخلت عليه الفتنة، وداخله الشك في دينه. فلا تكن لك عودةٌ لمثل هذا، وتب إلى الله ﷻ من ذلك، ولولا أني خفت الفتنة على الناس أن يداخلهم شك في دينهم ما ناظرته[1].

فهذه المناظرة تدل على أنّ الإمام محمد بن سحنون كان من أوائل أئمة علم أصول الدين في القيروان، وما ظهوره على اليهودي الذي أسلم وحَسُنَ إسلامه

---

(1) رياض النفوس للمالكي (ج1/ ص451)

إلا بإتقانه لمسائل الإلهيات والنبوات التي خالف فيها اليهودُ، ولا يمكن الحسم فيها إلا بالحجج العقلية والأدلة البرهانية.

فَصْلٌ

ومن أئمة القيروان الذين كان لهم دور بارز في الدفاع عن عقيدة أهل السنة الإمام أبو عثمان سعيد بن محمد بن الحداد (ت 302هـ)، فقد كان كما قال المالكي في «رياض النفوس»: «علَماً ثقةً في الفقه **والكَلَامِ** والذبِّ عن الدين والردّ على فِرَق المخالفين للجماعة، مِن أذهن الناس وأعلمهم بما قاله الناس، صحب سحنوناً وسمع منه، وله مقامات مشهورة مع بني عبيد لعنهم الله»[1].

كان الإمام سعيد بن الحداد القيرواني يقول: «ما من شيء أحبّ إليّ من دفع الضلال بالحق، ولو أنّ ضلالةً ألقاها إبليسُ اللعينُ بالصين ثم وردت عليَّ لكشفتُ عن باطلها، وأظهرتُ حقَّ الله سبحانه وتعالى فيها»[2].

ومن مناظراته التي يقرر فيها إحدى قواعد العقائد السُّنية، والتي كان لها الأثر الكبير في التمييز بين فِرَق المسلمين، تلك المناظرة التي يثبت فيها قِدَم صِفَة الكلام القائم بذات الله ﷻ، وأنه صفةٌ واحدة كشأن بقية الصفات الذاتية من العلم والقدرة والإرادة والحياة وغيرها، مبايناً في ذلك لنفاة الصفات الوجودية

(1) راجع رياض النفوس (ج2/ ص57، 58)

(2) رياض النفوس (ج2/ ص69)

أصلًا كالشيعة والمعتزلة، ومباينا أيضا لمن أثبتها محدَثة متجدِّدة تقوم بالذات العلية شيئاً فشيئاً كالكرّامية والمجسمة والمشبهةومن تبعهم.

وفي هذه المناظرة يقول الإمام أبو عثمان سعيد بن الحداد: «جرى ذكر تكلُّم الله تعالى لموسى عليه السلام فقلت: ممن سمع موسى الكلام؟

قال ابن الأشج: مِن الشجرة.

قلتُ: من ورقها أو لحاءها[1]؟

قال أبو عثمان: فوالله ما درى أحد من أهل المجلس مرادي ـ فيما ظهر لي ـ إلا الأمير، فبدر فقال لابن الأشج: اسكت ويلك! خوفًا أن يجيب فيجبَ عليه القتل.

قيل لأبي عثمان: ما أردت ـ أصلحك الله ـ بهذا الكلام؟

فقال: لأنه كل ما صرّح فقال بأنه من الشجرة على الحقيقة كفَر وزعم أن الله تبارك وتعالى لم يكلِّم موسى، وأنه لم يفضِّله بكلامه.

قال: ثم حوَّل الأمير وجهَهُ إليّ فقال لي: أقول لك كما قلت لابن طالب: لا أقول مخلوقاً ولا غير مخلوق.

قال: فقلت له: لِـمَ؟

قال: لأن الله تعالى قال: كلامي، ولم يقل مخلوقاً ولا غير مخلوق.

---

(1) لحاء كل شجرة: قشرها

قال: فقلت له: فإن قال غيرُك مثل ما قلت في عِلْمِ الله سبحانه فقال: إن الله ﷻ لم يقل مخلوقاً ولا غير مخلوق، وسلَك في العلم مسلكَكَ في الكلام؟!

قال: فقال: والله لو قال ذلك أحد لقسمته بسيفي.

قال فقلت له: ولِـمَ؟

قال: لأنه لو كان مخلوقاً لكان قبل أن يخلق العلم جاهلًا؛ لأن ضد العلم الجهل.

قال فقلت له: فكذلك لا يقال في الكلام مخلوقٌ لأنه لو كان مخلوقاً لكان موصوفاً قبل خلقه بضده وهو الخرس، وما لزم في العلم لزم مثله في الكلام.

ودليل آخر: إن العلم لا يعدو إحدى منزلتين:

ـ إما أن يكون صفة فعل كان من الله ﷻ ، فمن شكّ في خَلْقِ ذلك فهو كافِر[1].

ـ [وإما أن يكون صفة ذات][2] كعِلْمِ الله وقدرته، ومن شك فلم يَدْرِ ذلك مخلوق أو غير مخلوق فهو كافر.

والكلام لا يعدو هاتين المنزلتين، فالواقف شاهد على نفسه بأنه تارك للقول الحق حتماً»[3].

---

(1) وهذا واضح لأن كل مفعول مخلوق، أي موجود بعد العدم. وهذا يبين خطر القول بأن الكلام القائم بذات الله تعالى صفة فعلية حادثة بذاته، تعالى الله عن ذلك علوا كبيرا.

(2) هذا النقص من الكلام يقتضيه السياق والتقسيم.

(3) رياض النفوس (ج2/ ص72، 73)

وهذا البرهان العقلي على استحالة حدوث صفة الكلام القائم بذات الله ﷻ هو نفس الدليل الذي أورده فيما بعد إمام أهل السنة أبو الحسن الأشعري في «اللُّمَع» قائلا: «ودليلٌ آخر على أنّ الله تعالى لم يَزَلْ متكلِّما أنّ الكلام لا يخلو أن يكون قديمًا أو مُحدَثًا ، فإن كان محدَثًا لم يخل أن يُحدِثه اللهُ في نفسه، أو قائما بنفسه، أو في غيره، ويستحيل أن يُحدِثه في نفسه؛ **لِأَنَّهُ لَيْسَ بِمَحَلٍّ لِلْحَوَادِثِ**»، ثم بين الإمام الأشعري فساد بقية الاحتمالات كما فعل الإمام ابن الحداد، وقال: «وإذا فسدت الوجوه التي لا يخلو الكلام منها لو كان محدَثاً صحّ أنه قديمٌ، وأن الله تعالى لم يزل متكلِّماً»[1].

فَصْلٌ

ومن علماء القيروان الذين كان لهم أيضا دور بارز في تثبيت عقيدة أهل السنة الأشاعرة في تونس خاصة والغرب الإسلامي عامة الإِمَامُ أَبُو مُحَمَّدٍ عَبْدُ اللَّـهِ بْنُ أَبِي زَيْدٍ القَيْرَوَانِيُّ رحمه الله، فَقَدْ كَانَ إِمَاماً فِي عِلْمِ أصول الدين السُّنِّيِّ، مُوَافِقاً لِـمَا عَلَيْهِ الإِمَامُ الأَشْعَرِيُّ وكبار أصحابه، بل إنّ لسان الأمة وسيف السنة القاضي أبا بكر بن الطيب الباقلاني الأشعري يعدُّه من أشياخه[2].

وَمِنَ الأدلة على إمامة ابن أبي زيد في علم الأصول على مذهب أهل السنة الأشاعرة قول الإمام عبد الجليل الرَّبعي القيرواني في كتابه الذي شرح به تمهيد

---

(1) اللمع في الرد على أهل الزيغ والبدع، (ص 20)

(2) ذكر ذلك في كتاب البيان عن الفرق بين المعجزات والكرامات والحيل والكهانة والسحر والنارنجات (ص5) المكتبة الشرقية ـ بيروت 1958م

القاضي الباقلاني وسماه «التسديد في شرح التمهيد»: «إذا وجدنا لمثل الشيخ أبي محمد بن أبي زيد كلاماً يحتمل الخطأ ويحتمل الصواب لم يجب أن نحمل كلامه على الخطإ، بل نحمله على الصواب أولى، وليس ذلك بحفظه المسائل والفتاوى برؤوسها، **لكن لِـمَا عَلِمَهُ مِن النظر وما يُبَيِّنُ أنه مفارِقٌ لكثير ممن أدركناه من مقلدة الفقهاء، وذلك أني رأيت بخطه الكلام على أن الأَعْرَاضَ لا تبقى، وإقامته الدليل على ذلك**، وهذه المسألة أشدّ ما ينكره المقلِّدةُ من الفقهاء من علم الأصول ويبعدونها، فلذلك وما أشبهه من تصنيفاته قلنا: **إِنَّهُ مِنْ أَهْلِ النَّظَرِ**[1].

وأيضا فقد قال الحَافِظ ابْن عَسَاكِرٍ فِي كِتَابِهِ الجَلِيلِ: «**تَبْيِينُ كَذِبِ الـمُفْتَرِي عَلَى الإِمَامِ الأَشْعَرِي**»: «وَمِنَ الشُّيُوخِ الـمُتَأَخِّرِينَ الـمَشَاهِيرِ أَبُو مُحَمَّدٍ ابْنُ أَبِي زَيْدٍ، وَشُهْرَتُهُ تُغْنِي عَنْ ذِكْرِ فَضْلِهِ، اجْتَمَعَ فِيهِ العَقْلُ وَالدِّينُ وَالعِلْمُ وَالوَرَعُ، وَكَانَ يُلَقَّبُ بِـ«مَالِكٍ الصَّغِيرِ»، وَخَاطَبَهُ مِنْ بَغْدَادَ رَجُلٌ مُعْتَزِلِيٌّ يُرَغِّبُهُ فِي مَذْهَبِ الاعْتِزَالِ، وَيَقُولُ لَهُ: إِنَّهُ مَذْهَبُ «مَالِكٍ» وَأَصْحَابِهِ، فَجَاوَبَهُ بِجَوَابٍ **مَنْ وَقَفَ عَلَيْهِ عَلِمَ أَنَّهُ كَانَ نِهَايَةً فِي عِلْمِ الأُصُولِ** رضي الله عنه[2].

ثُمَّ ذَكَرَ الحَافِظُ ابْنُ عَسَاكِرٍ طَرَفاً مِنْ رَدِّ الإِمَامِ ابْنِ أَبِي زَيْدٍ عَلَى ذَلِكَ الـمُعْتَزِلِيِّ فَقَالَ: «وَقَدْ قَرَأْتُ بِخَطِّ عَلِيِّ بْنِ بَقَاءٍ الوَرَّاقِ الـمُحَدِّثِ الـمِصْرِيِّ رِسَالَةً كَتَبَ بِهَا **أَبُو مُحَمَّدٍ عَبْدُ اللَّـهِ بْنُ أَبِي زَيْدٍ القَيْرَوَانِيُّ** الفَقِيهُ الـمَالِكِيُّ ـ وَكَانَ مقدَّمَ أَصْحَابِ مَالِكٍ رحمه الله بِالـمَغْرِبِ فِي زَمَانِهِ ـ إِلَى عَلِيِّ بْنِ أَحْمَدَ بْنِ إِسْمَاعِيلَ

(1) التسديد في شرح التمهيد (مخ/ ق87/ ب)

(2) تبيين كذب المفتري على الإمام الأشعري (ص 122)

البَغْدَادِيِّ الـمُعْتَزِلِيِّ جَوَاباً عَنْ رِسَالَةٍ كَتَبَ بِهَا إِلَى الـمَالِكِيِّينَ مِنْ أَهْلِ القَيْرَوَانِ، يُظْهِرُ نَصِيحَتَهُمْ بِمَا يُدْخِلُهُمْ بِهِ أَقَاوِيلَ أَهْلِ الاعْتِزَالِ، فَذَكَرَ الرِّسَالَةَ بِطُولِهَا فِي جُزْءٍ، وَهِيَ مَعْرُوفَةٌ، فَمِنْ جُمْلَةِ جَوَابِ ابْنِ أَبِي زَيْدٍ لَهُ أَنْ قَالَ: «وَنَسَبْتَ ابْنَ كُلَّابٍ إِلَى البِدْعَةِ، ثُمَّ لَمْ تَحْكِ عَنْهُ قَوْلًا يُعْرَفُ أَنَّهُ بِدْعَةٌ فَيُوسَمُ بِهَذَا الاسْمِ، وَمَا عَلِمْنَا مَنْ نَسَبَ إِلَى ابْنِ كُلَّابٍ البِدْعَةَ، وَالَّذِي بَلَغَنَا أَنَّهُ يَتَقَلَّدُ السُّنَّةَ وَيَتَوَلَّى الرَّدَّ عَلَى الجَهْمِيَّةِ وَغَيْرِهِمْ مِنْ أَهْلِ البِدَعِ. يَعْنِي عَبْدَ اللَّـهِ بْنِ سَعِيدٍ بْنِ كُلَّابٍ.

وَذَكَرْتَ **الأَشْعَرِيَّ** فَنَسَبْتَهُ إِلَى الكُفْرِ، وَقُلْتَ: إِنَّهُ كَانَ مَشْهُوراً بِالكُفْرِ. وَهَذَا مَا عَلِمْنَا أَنَّ أَحَداً رَمَاهُ بِالكُفْرِ غَيْرُكَ، وَلَمْ تَذْكُرِ الَّذِي كُفِّرَ بِهِ، وَكَيْفَ يَكُونُ مَشْهُوراً بِالكُفْرِ مَنْ لَمْ يَنسِبْ هَذَا إِلَيْهِ أَحَدٌ عَلِمْنَاهُ فِي عَصْرِهِ وَلَا بَعْدَ عَصْرِهِ؟! وَقُلْتَ: إِنَّهُ قَدِمَ بَغْدَادَ وَلَمْ يَقْرُبْ أَحَداً مِنَ الـمَالِكِيِّينَ وَلَا مِنْ آلِ حَمَّادَ بْنِ زَيْدٍ لِعِلْمِهِ أَنَّهُمْ يَعْتَقِدُونَ أَنَّهُ كَافِرٌ، وَلَمْ تَذْكُرْ مَا الَّذِي كَفَّرُوهُ بِهِ.

ثُمَّ ذَكَرَ ابْنُ أَبِي زَيْدٍ تَشْنِيعَ عَلِيِّ بْنِ أَحْمَدَ البَغْدَادِيِّ عَلَى الأَشْعَرِيِّ فِي مَسْأَلَةِ اللَّفْظِ، ثُمَّ قَالَ ابْنُ أَبِي زَيْدٍ فِي الرَّدِّ عَلَى البَغْدَادِيِّ: وَالقَارِىءُ إِذَا تَلَا كِتَابَ اللَّـهِ لَوْ جَازَ أَنْ يُقَالَ: «إِنَّ كَلَامَ هَذَا القَارِىءِ كَلَامُ اللَّـهِ عَلَى الحَقِيقَةِ» لَفَسَدَ هَذَا؛ لِأَنَّ كَلَامَ القَارِىءِ مُحْدَثٌ وَيَفْنَى كَلَامُهُ وَيَزُولُ، **وَكَلَامُ اللَّـهِ لَيْسَ بِمُحْدَثٍ وَلَا يَفْنَى، وَهُوَ صِفَةٌ مِنْ صِفَاتِهِ، وَصِفَتُهُ لَا تَكُونُ صِفَةً لِغَيْرِهِ**. وَهَذَا قَوْلُ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْمَاعِيلَ البُخَارِيِّ، وَدَاوُدَ الإِصْبَهَانِيِّ، وَغَيْرِهِمَا مِمَّنْ تَكَلَّمَ فِي هَذَا، وَكَلَامُ مُحَمَّدِ بْنِ سَحْنُونَ إِمَامِ الـمَغْرِبِ، وَكَلَامُ سَعِيدِ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ الحَدَّادِ وَكَانَ مِنَ الـمُتَكَلِّمِينَ مِنْ أَهْلِ السُّنَّةِ وَمِمَّنْ يَرُدُّ عَلَى الجَهْمِيَّةِ». اهـ

فهذه المحطات تدل على أن أوائل علماء البلاد التونسية قد بادروا إلى اعتماد العقيدة السُّنية شعاراً ودثاراً، ثم قَبِلَ المتأخرون منهم المنهج العقدي الأشعري فيما بعد لتوافقه مع ما كان يقرِّرُه الأوائل، فمن المعلوم أن الإمام أبا الحسن الأشعري لم يأت بعقائد غير التي كان عليها السلف الصالح، وهو ما قد تقرر في البلاد التونسية قبل ولادة الأشعري نفسه، فلا يعتبر ما جاء به إلا امتداداً لما كانت عليه البلاد، ولذا حظي بكل القبول.

فَصْلٌ

ومن القضايا العقدية الكبرى التي اتفق عليها علماء البلاد التونسية عامة وسائر علماء العالم الإسلامي من أهل السنة خاصَّة قضية تنزيه ذات الله سبحانه وتعالى عن الاختصاص بجهة(1) أو مكان، وعن جميع لوازم الجسمية من التحيز والحدّ والمقدار والحركة والسكون وغير ذلك من اللوازم.

والمخالِفون لأهل السنة والجماعة في هذا الأصل هم المعروفون بالمشبِّهة لأنهم شبهوا الله تعالى بخَلْقِه حيث نسبوا له الجهة والحدّ والمكان، وهي من

---

(1) قال الشيخ القاضي البكي الكومي التونسي: الجهةُ: منتهى الإشارة، ومقصد المتحرك بحركته من حيث حصوله فيه، فهي ذوات الأوضاع المادية، ومرجعها إلى نفس الأمكنة، أو حدودها وأطرافها. وهي تنقسم بحسب المشير إلى ستة: يمين، وشمال، وأمام، وخلف، وفوق، وتحت، وهي كلها إضافية، وربّ فوق لشيء تحت لآخر. (تحرير المطالب لما تضمنته عقيدة ابن الحاجب، ص 114)

خصائص المخلوقات، ويعرفون أيضا بالمجسمة لأنهم وصفوا الله تعالى بصفات لا تصلح إلا للجسمانيات.

وقد أشار الإمام السُّني الحافظ ابن حجر العسقلاني إلى تسمية هذه الفِرق عند شرحه لقول النبي ﷺ: « **ينزل ربنا تبارك وتعالى كل ليلة إلى السماء الدنيا**» فقال: استدل به من أثبت الجهة، وقال: هي جهة العلوّ، وأنكر ذلك الجمهور لأن القول بذلك يفضي إلى التحيّز، تعالى الله عن ذلك. وقد اختلف في معنى النزول على أقوال، فمنهم من حمله على ظاهره وحقيقته، **وهم المشبهةُ**، تعالى الله عن قولهم»[1].

وقد تكفلت كتب الفرق والمقالات بشرح وبيان مذهب المجسمة والمشبهة، واعتنت كتب أصول الدين السنية ببيان بطلانه ومخالفته للمعقول ومحكم المنقول، وذلك كقوله تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَيْءٌ﴾[الشورى: ١١]، فهذه الآية كما يقول الإمام ابن عاشور من محكمات أصول الاعتقاد التي تدل على معانٍ لا تحتمل غيرها[2]، وعليه فلو كان اللهُ تعالى في جِهة فوق أو تحت أو يمين أو شمال، أو كان مستقراً بمكان ومحاذياً له لكان له أمثالٌ، فضلا عن مثل واحد، وهو نقيض نصِّ الآية القرآنية المحكَمة.

---

(1) فتح الباري (3/ ص37)

(2) التحرير والتنوير (ج3/ ص155)

ومن النصوص النبوية المحكمة الدالة على استحالة كونه تعالى في جهة أو مستقرّاً في مكان لأنه سبحانه غنيٌّ عنهما أزلًا فيجب أن يكون غنيا عنها أيضا فيما لا يزال، قول النبي ﷺ: «**كانَ اللهُ ولم يَكُنْ شَيْءٌ غيرُه**»[1]، قال الإمام أبو القاسم الأنصاري: فيما قاله رسول الله ﷺ إثباتُ حدَثِ العالَـم، والعلمِ بوجود الإله، بلا جهةٍ، ولا غيرٍ، ولا فلَكٍ، ولا نفسٍ، وفيه أيضا إثباتُ الصفات الأزلية التي لا يَصِحُّ الخَلْقُ دُونَهَا[2]. وقال الحافظ ابن حجر العسقلاني أيضا في شرحه: فيه دلالة على أنه لم يكن شيءٌ غيرُه تعالى، لا الماء، ولا العرش، ولا غيرهما؛ لأن كل ذلك غيرُ الله تعالى[3].

فَصْلٌ

وقبل إيراد مقالات علماء أهل السنة والجماعة في تونس التي تطابقت على تنزيه الله سبحانه وتعالى عن الجهة والمكان ولجميع لوازم الجسمية، فمن الضروري الإشارة إلى أن أبرز أئمة أهل السنة في مختلف أنحاء العالم الإسلامي قد نطقوا بهذا التنزيه، وصرحوا به لكي لا يلتبس مذهبهم السُّني بمذهب المشبهة والمجسمة الرديّ.

---

(1) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب بدء الخلق، باب: ما جاء في قوله تعالى: ﴿وَهُوَ ٱلَّذِى يَبْدَؤُاْ ٱلْخَلْقَ ثُمَّ يُعِيدُهُۥ وَهُوَ أَهْوَنُ عَلَيْهِ﴾[الروم: ٢٧].

(2) الغنية في الكلام، (ج1/ ص245)

(3) فتح الباري، (ج6/ ص333)

فمنهم الإمام الحافظ أبو سليمان الخطّابي رَحِمَهُ ٱللَّهُ القائل في شرحه على صحيح البخاري: «ليس معنى قول المسلمين: «إن الله على العرش» هو أنه تعالى مماسّ له، أو متمكِّن فيه، أو متحيّز في جِهَةٍ من جهاته؛ لأنه بائن من جميع خلقه[1]، وإنما هو خبرٌ جاء به التوقيف، فقلنا به، ونفينا عنه التكييف؛ إذ ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌۖ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ ﴿١١﴾﴾ [الشورى: ١١][2]،

ومنهم الإمام الحافظ محمد بن أبي بكر القرطبي رَحِمَهُ ٱللَّهُ في كتابه «الأسنى في شرح الأسماء الحسنى» إذ قال: لو كان البارئ تعالى مقدَّراً بقَدْرٍ، مُصوَّراً بصورَةٍ، متناهياً بحدٍّ ونهاية، مختصّاً بجهة، متغيِّراً بصفة حادثة في ذاته لكان مُحدَثاً مُختَصّاً، واختصاصُه بما اختص به من مقدار وشكل يستدعي مخصِّصاً، ولو استدعى مخصِّصاً لكان مفتقراً حادِثاً، وإذا بطل هذا صحّ أنه تعالى بلا حَدٍّ ولا نهايةٍ، وأنه سبحانه قائم بنفسه على معنى أنه مُستغنٍ عن مكانٍ يُقِلُّهُ أو جسم يَحُلُّه أو شيء يُمسِكُه أو غيرٍ يستعينُ به، ولا تتغيَّرُ أوصافُه في نفسه بفِعْلِه وتَرْكِه[3].

ومنهم الإمام عبد الكريم الشهرستاني رَحِمَهُ ٱللَّهُ القائل: «لنا دليل شامل يعم إبطال مذاهب المشبهة جملة، فنقول: التقدّر بالأشكال والصور والتغير بالحوادث دليل الحدوث، فلو كان الباري سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ متقدرا بقدر متصورا بصورة متناهيا بحدّ ونهاية مختصا بجهة متغيرا بصفة حادثة في ذاته لكان محدَثًا؛ إذ العقل بصريحه

---

(1) يعني بائن: مخالِفٌ، ولا شك أن الله تعالى مخالف لجميع خلقه بالذات والصفات والأفعال.

(2) أعلام الحديث في شرح صحيح البخاري، ص1474. ط1. 1409هـ/ 1988م جامعة أم القرى.

(3) الأسنى (ج2/ ص21)، وراجع أيضا (ج2/ ص143) طبعة دار الصحابة للتراث بطنطا.

يقضي بأن الأقدار في تجويز العقل متساوية، فما من قدر وشكل يقدّره العقل إلا ويجوز أن يكون مخصوصا بقدر آخر، واختصاصه بقدر معيّن وتميزه بجهة ومسافة يستدعي مخصِّصًا، ومن المعلوم الذي لا مراء فيه أن ذاتا لم تكن موصوفة بصفة ثم صارت موصوفة فقد تغيّرت عما كانت عليه، والتغيّر دليل الحدوث، فإنه لم يستدل على حدوث الكائنات إلا بالتغير الطارئ عليها. وبالجملة، فالتغير يستدعي مغيّرا خارجا من ذات المغيِّر، والمقدّر يستدعي مقدِّرا[1].

ومنهم الإمام أبو الفرج بن الجوزي الحنبلي رَحِمَهُ ٱللَّٰهُ في كتابه «دفع شبه التشبيه» إذ قال: وجوده تعالى ليس كوجود الجواهر والأجسام التي لابد لها من حيّزٍ، والتحتُ والفوقُ إنما يكون فيما يقابَلُ ويحاذَى، ومن ضرورة المحاذي أن يكون أكبر من المحاذى أو أصغر أو مثله، وإن هذا ومثله إنما يكون في الأجسام[2].

ومنهم الإمام الفقيه القاضي ابن رشد رَحِمَهُ ٱللَّٰهُ القائل: «ولا يجوز على الله تعالى ما يجوز على الجواهر والأجسام من الحركة والسكون والزوال والانتقال والتغير والمنافع والمضار، ولا تحويه الأمكنة ولا تحيط به الأزمة»[3].

قال أيضا: وليس عرش الرحمن بموضع استقرار له؛ إذ ليس في مكان، ولا مستقر بمكان ، تعالى عن ذلك ذو الجلال والإكرام[1].

---

(1) نهاية الأقدام، (ص 64)

(2) دفع شبه التشبيه (ص22)

(3) المقدمات الممهدات، (ج1/ ص23)

ومنهم الإمام الحافظ محيي الدين النووي رَحِمَهُ اللَّهُ في معرض حديثه عن آراء أهل العلم في آيات بعض الصفات: مذهب معظم السلف أو كلهم أنه لا يتكلم في معناها، بل يقولون: يجب علينا أن نؤمن بها ونعتقد لها معنى يليق بجلال الله تعالى وعظمته، **مع اعتقادنا الجازم أن الله تعالى ليس كمثله شيء، وأنه منزه عن التجسم والانتقال والتحيّز في جهة وعن سائر صفات المخلوق**[2]. وقال أيضا عند إثباته لجواز رؤية المولى عَزَّوَجَلَّ: «**لَا يَلْزَمُ مِنْ رُؤْيَةِ اللَّهِ تَعَالَى إِثْبَاتُ جِهَةٍ، تَعَالَى عَنْ ذَلِكَ! بَلْ يَرَاهُ الْمُؤْمِنُونَ لَا فِي جِهَةٍ، كَمَا يَعْلَمُونَهُ لَا فِي جِهَةٍ**»[3].

ومنهم الشيخ الحافظ ابن حجر العسقلاني رَحِمَهُ اللَّهُ إذ قال في غضون شرحه لقول النبي: «اهتز العرش لموت سعد بن معاذ»[4]: مُعْتَقَدُ سَلَفِ الْأَئِمَّةِ وَعُلَمَاءِ السُّنَّةِ مِنَ الْخَلَفِ أَنَّ اللهَ مُنَزَّهٌ عَنِ الْحَرَكَةِ وَالتَّحَوُّلِ وَالْحُلُولِ، لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ[5].

ومنهم العلامة الحافظ محمد حياة السندي المدني رَحِمَهُ اللَّهُ القائل: «لَا يَلْزَمُ مِنْ إِثْبَاتِ رُؤْيَةِ اللَّهِ إِثْبَاتُ الجِهَةِ وَالجِسْمِ؛ لِأَنَّ الَّذِي خَلَقَ فِي القَلْبِ قُوَّةً مُدْرِكَةً

(1) البيان والتحصيل، (ج17/ ص 245)

(2) المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج، (ج3/ ص19)

(3) المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج، (ج3/ ص16)

(4) أخرجه البخاري في كتاب المناقب، باب مناقب سعد بن معاذ.

(5) فتح الباري، (ج7/ ص154) تحقيق عبد القادر شيبة الحمد

أَنَّهُ إِلَهٌ مَوْصُوفٌ بِمَا يَلِيقُ بِهِ، مُنَزَّهٌ عَمَّا لَا يَلِيقُ بِهِ ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ﴾ [الشورى: ١١] قَادِرٌ أَنْ يَخْلُقَ مِثْلَ تِلْكَ القُوَّةِ فِي العَيْنِ، فَيُرَى كَمَا تَلِيقُ الرُّؤْيَةُ بِهِ سُبْحَانَه[1].

وكلام أهل السنة في تنزيه الله تعالى عن الجهات والأمكنة وعن لوازم الجسمية أكثر من أن يحصى، وإنما اقتصرت على ذكر بعضه خشية الإطالة، ومن أراد التوسع فعليه بمراجعة كتاب «**تنزيه الحق المعبود عن الجهة والحدود**» تأليف الفاضل عبد العزيز عبد الجبار الحاضري، و«**كتاب أهل السنة الأشاعرة**» تأليف الفاضلين حمد السِّنان، وفوزي العنجري. وكلا الكتابين بتقريظ ثلة من أفضال علماء أهل السنة في عصرنا.

فَصْلٌ

ورجوعاً إلى المقصود من هذه الرسالة، فإن لعلماء أهل السنة الأشاعرة في تونس فضلا كبيراً في الدفاع عن عقائد الإسلام دفاعاً متواصلًا على مرّ الأزمان، خصوصاً في مقام تنزيه الله تعالى عن الجسمية ولوازمها.

لكن جهودهم في ذلك لم تُجمَع من قبل في مكان واحد، بل إن أكثر مؤلفاتهم العقدية إمّا في عداد المفقود، أو المخطوط نادر الوجود، وقد يسّر الله ﷻ الوقوفَ على بعضها، ووفق بفضله وكرمه لجمعها، وفيما يلي أبرزها.

❖ **قيل للإمام سعيد بن الحداد** (ت 302هـ): يا أبا عثمان! أين كان ربُّنا إذ لا مكان؟ فقال: السؤال محال لأن قولك: «أين كان؟» يقتضي المكان، وقولك: «إذ

---

(1) الجنة في عقيدة أهل السنة، ص 62

لا مكان» ينفي المكان، فهذا «نعم» «لا». فقيل له: فكيف كان ربنا إذ لا مكان؟ قال: السؤال صحيح، ثم أجابه بأنّه الآنَ على ما عليه كان ولا مكان»[1].

❖ **قال الإمام مكي بن أبي طالب القيرواني**[2] (ت 437) في تفسير قوله تعالى: ﴿ثُمَّ ٱسۡتَوَىٰٓ إِلَى ٱلسَّمَآءِ﴾ [البقرة: ٢٩] : واختار الطبري وغيره أن يكون ﴿ٱسۡتَوَىٰٓ﴾ بمعنى «عَلَا» على المفهوم في لسان العرب، وليس «علا» في هذا المعنى أنه تعالى علا من سفل كان فيه إلى علو، ولا هو علوّ انتقال من مكان إلى مكان، ولا علو بحركة، تعالى ربنا عن ذلك كله، لا يجوز أن يوصف بشيء من ذلك لأنها صفات توجب الحدوث للموصوف بها، والله ـ جل ذكره ـ أول بلا

---

(1) راجع طبقات علماء إفريقية، (ص 199 والتعليق)

(2) هو الإمام أبو محمد مكي بن أبي طالب حَمّوش بن محمد بن مختار القيسي القيرواني ثم الأندلسي القرطبي المالكي (المولود بالقيروان في 355هـ والمتوفى في 437هـ) بدأ مسيرته العلمية بالقيروان عن شيوخ أبرزهم الإمام ابن أبي زيد القيرواني، ورحل إلى مصر سنة 368 هـ وعمره 13 سنة ودرس علوم الحساب والآداب مدة ست سنوات، ثم رجع إلى القيروان سنة 374 هـ واستكمل علوم القرآن والقراءة، ثم عاد إلى مصر ثانية سنة 377 هـ، وحج إلى بيت الله الحرام وابتدأ بعلم القراءات سنة 378 هـ إلى سنة 379 هـ، ثم رجع إلى القيروان وحفظ القرآن ورحل إلى مصر ثالثة سنة 382، ثم عاد سنة 383 هـ وأقام مقرئاً ومدرسا وعمره 28 سنة، ثم رجع إلى مكة سنة 387 هـ مقيماً إلى سنة 395 هـ سمع خلالها من أكابر علماء مكة، وحج أربع مرات متوالية، ثم عاد إلى بلده القيروان سنة 392 هـ مروراً بمصر. راجع ترجمته في معجم الأدباء (ج19/ ص167)، ترتيب المدارك (ج8/ ص13)، سير أعلام النبلاء (ج17/ ص59)

نهاية، لكن نقول: **إنه علوَّ قدرةٍ واقتدار**، ولم يزل تعالى قادراً له الأسماء الحسنى والصفات العلا[1].

وقال أيضا في تفسير قوله تعالى: ﴿وَهُوَ ٱلْقَاهِرُ فَوْقَ عِبَادِهِۦ﴾[الأنعام: ١٨] : «المعنى: واللهُ المذلِّل لعباده، العالِي عليهم **عُلُوَّ قُدْرَةٍ وَقَهْرٍ، لَا عُلُوَّ انْتِقَالٍ مِنْ سُفْلٍ، بَلْ اسْتَعْلَى عَلَى خَلْقِهِ بِقُدْرَتِهِ**، فقَهرَهُم بالموت وبما شاء من أمره، لا إله إلا هو، ولَـمَّا وصف نفسه تعالى بأنه الـمُذِلُّ القاهِرُ، ومن صفة القاهر أن يكون مستعلياً، قال: ﴿فَوْقَ عِبَادِهِۦ﴾، ﴿وَهُوَ ٱلْحَكِيمُ﴾ أي: في علوه، ﴿ٱلْخَبِيرُ ١٨﴾ بمصالح عباده[2].

وقال في الآية الثانية من سورة الأنعام التي ذكرت فيها الفوقية وهي قوله تعالى: ﴿وَهُوَ ٱلْقَاهِرُ فَوْقَ عِبَادِهِۦ﴾[الأنعام: ٦١]: «المعنى: وهو الغالِبُ خلقه، **العالِي عليهم بقُدْرَتِه**، قد قهرهم بالموت، ليس كأصنامهم المقهورة المذلَّلة المعلوّ عليها[3].

وقال في تفسير قوله تعالى: ﴿ٱللَّهُ ٱلَّذِى رَفَعَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ بِغَيْرِ عَمَدٍ تَرَوْنَهَا ثُمَّ ٱسْتَوَىٰ عَلَى ٱلْعَرْشِ﴾[الرعد: ٢]: «أي: **عَلَا عَلَيْهِ عُلُوَّ قُدْرَةٍ، لَا عُلُوَّ مَكَانٍ**»[4].

---

(1) الهداية إلى بلوغ النهاية (ص209)

(2) الهداية إلى بلوغ النهاية (ص 1977)

(3) الهداية إلى بلوغ النهاية (ص 2047)

(4) الهداية إلى بلوغ النهاية (ص 3664)

وقال أيضا في تفسير قوله تعالى: ﴿ ٱلَّذِى خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا فِى سِتَّةِ أَيَّامٍ ثُمَّ ٱسْتَوَىٰ عَلَى ٱلْعَرْشِ ﴾[الفرقان: ٥٩] فقال: «**وَلَا يَجُوزُ أَنْ يَتَوَهَّمَ أَحَدٌ فِي ذَلِكَ جُلُوساً وَلَا حَرَكَةً وَلَا نُقْلَةً، ولكنه استوى على العرش كما شاء، لا يُمَثَّل ذلك، ولا يُحَدُّ، وَلَا يُظَنُّ لَهُ انْتِقَالٌ مِنْ مَكَانٍ إِلَى مَكَانٍ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ صِفَةُ الـمُحْدَثَاتِ**، وقد قال تعالى ذكره: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ﴾[الشورى: ١١] فلا يحل لأحد أن يمثِّل صفات ربه ـ الذي ليس كمثله شيء ـ بصفات المخلوقين الذين لهم أمثال وأشباه، فكما أنه تعالى لا يشبهه شيء كذلك صفاته ليست كصفات المخلوقين، فالاستواء معلوم، والكيفُ لا نعلمه، فعلينا التسليم لذلك[1].

وقال في تفسير قوله تعالى : ﴿هُوَ ٱلَّذِى خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ فِى سِتَّةِ أَيَّامٍ ثُمَّ ٱسْتَوَىٰ عَلَى ٱلْعَرْشِ ﴾[الحديد: ٤] : «أي: ارْتَفَعَ وَعَلَا، **ارتفاعَ قُدْرَةٍ وَتَعْظِيمٍ وجلَالَةٍ، لا ارتفاع نُقْلَةٍ**»[2].

❖ **قال الإمام عبد الجليل الرَّبعي القيرواني**[3] المتوفى في منتصف القرن الخامس: أجمع المسلمون على منع الداعي إذا دعا من أن يقصد بدعائه ونظره

---

(1) الهداية إلى بلوغ النهاية (ص 5243)

(2) الهداية إلى بلوغ النهاية (ص 7307)

(3) هو عبد الجليل بن أبي بكر الربعي، يعرف بالديباجي، وبابن الصابوني، أبو القاسم، ولد بالقيروان، وقرأ بها على علمائها مثل أبي عمران الفاسي وأصحاب القاضي أبي بكر بن الطيب الباقلاني، وأقرأ الناس بجامع عقبة. (كتاب العمر، ج1/ ص416)

الأرض أو عن يمينه أو عن يساره، وإنما يجب أن يدعو ناظراً إلى السماء ومبتهلا نحوها، وليس ذلك لأن الله تعالى في السماء حالّ في السماء، ولا موجود بها كوجود الأجسام بأماكنها، وإنما ذلك لأن الله تعالى لا ينبغي أن نختار له إلا أشرف العبادات، فإذا أشار الداعي بدعائه نحو السماء كان أشرف وأعلى من أن يشير نحو الأرض لأنه تعالى قال: ﴿وَهُوَ ٱلْقَاهِرُ فَوْقَ عِبَادِهِۦ﴾[الأنعام: ١٨].

وكونه تعالى فوقهم ليس هو كون السماء فوق الأرض جسمان من الأجسام، وإنما معنى وصف الله تعالى بأنه فوق عباده أنه قاهر لهم وغالب لهم وحاكم فيهم، وليس معنى ذلك أنه فوقهم بمكان أعلى من أماكنهم لأنه تعالى هو محدِثُ الكلِّ وخالقه، فكيف يفتقِرُ إلى المكان من لولاه لم يكن المكان؟!"[1].

❖ **وقال الإمام أبو عبد الله محمد بن علي بن عمر المازري** (ت536هـ) في شرحه على صحيح مسلم عند قوله ﷺ: «**حجابه النور، لو كشفه لأحرق سبحات وجهه ما انتهى إليه بصره من خلقه**»[2]: الحجاب بمعنى الستر إنما يكون على الأجسام المحدودة، والبارئ جلت قدرته ليس بجِسْمٍ ولا محدود[3].

وقال أيضا في شرحه قول النبي ﷺ للسوداء: «**أين الله؟**»: إنما وجه السؤال بـ«أين؟» هاهنا سؤال عما تعتقده من جلال البارئ سبحانه وعظمته، وإشارتها إلى

(1) التسديد في شرح التمهيد، (مخ/ ق73/ ب)

(2) كتاب الإيمان، باب قوله عليه السلام: «إن الله لا ينام».

(3) المعلم بفوائد مسلم (ج1/ ص224)

السماء إخبارٌ عن جلالته تعالى في نفسها، والسماء قبلة الداعين، كما أن الكعبة قبلة المصلين، فكما لم يدلّ استقبال الكعبة على أن الله ـ جلت قدرته ـ فيها، **لم يدل التوجه إلى السماء والإشارة على أن الله سبحانه حالٌّ فيها**[1].

❖ **وقال الشيخ الإمام أبو محمد عبد الواحد ابن التين الصفاقسي**[2] (ت 611هـ) في شرحه على صحيح البخاري المسمى بـ«**المخبر الفصيح الجامع لفوائد مسند البخاري الصحيح**»، في تفسير قول النبي ﷺ: «**ينزل ربنا تبارك وتعالى كل ليلة إلى السماء الدنيا حين يبقى ثلث الليل الآخر يقول من يدعوني فأستجيب له من يسألني فأعطيه من يستغفرني فأغفر له**»:

اعلم أن صفات القديم إما ان يكون استحقها لنفسه، أو لصفات قامت به، أو لفِعْل يفعله، ولا يطلق شيء من الألفاظ في أوصافه وأسمائه المتفرعة كما تقدم إلا بعد ورود التوقيف بالكتاب والسنة وعن اتفاق الأمة، ولا مجال للقياس في ذلك بوجهٍ.

وقلّ ما يرد من هذه الأخبار من مثل هذا اللفظ ـ أعني «ينزل» ـ إلا ونظيره في الكتاب، مثل قوله: ﴿وَجَآءَ رَبُّكَ وَٱلۡمَلَكُ صَفّٗا صَفّٗا ٢٢﴾ [الفجر: ٢٢]، و﴿هَلۡ

(1) المعلم بفوائد مسلم (ج1/ ص275، 276)

(2) راجع ترجمته في نزهة الأنظار لمقديش (ج2/ ص297) وتراجم المؤلفين التونسيين (ج1/ ص209)

يَنظُرُونَ إِلَّآ أَن يَأْتِيَهُمُ ٱللَّهُ فِى ظُلَلٍ مِّنَ ٱلْغَمَامِ ﴾ [البقرة: ٢١٠]، وقوله: ﴿فَأَتَى ٱللَّهُ بُنْيَـٰنَهُم مِّنَ ٱلْقَوَاعِدِ ﴾ [النحل: ٢٦].

وأهل البدع يحملونها إذا وردت في القرآن على التأويل الصحيح، ويأبون من حمل الأخبار على مثل ذلك جحدًا منهم لسُنَّة المصطفى ﷺ، واستخفافاً بذوي الهمم الناقلين.

ويأبى الله إلَّا أن يتم نورَه بحَمْل معنى النزول على ما لا ينكر في اللسان لأن النزول في اللغة يقتضي معان، منها كونه بمعنى الانتقال كقوله: ﴿وَأَنزَلْنَا مِنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءً طَهُورًا ﴿٤٨﴾ ﴾ [الفرقان: ٤٨]، ومنها بمعنى الإعلام كقوله: ﴿ نَزَلَ بِهِ ٱلرُّوحُ ٱلْأَمِينُ ﴿١٩٣﴾ ﴾ [الشعراء: ١٩٣]، أي: أعلم به الروح الأمينُ محمداً ﷺ، ويكون أيضا بمعنى القول، كقوله: ﴿سَأُنزِلُ مِثْلَ مَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ ﴾[الأنعام: ٩٣]، أي: سيقول مثل قوله، ويكون أيضا بمعنى الإقبال على الشيء، وذلك مستعمل جار في عرفهم، يقولون: فلان أخذ بمكارم الأخلاق ثم نزل منها إلى سفسافها، أي: أقبل منها إلى دنيها، ويتصرف إلى معان غير هذه.

فإذا ثبت ذلك كان ما وُصِفَ به الربُّ من النزول محمولا على أحد هذه المعاني التي **لا تقتضي له ما لا يليق بنعته من إيجابِ حدث يحدث في ذاته**، وهو

إقباله على أهل الربِّ بالرحمة والاستعطاف بالتذكير والتنبيه الذي يلقى في قلوب أهل الخير منهم، ووجدناه سبحانه خصّ بالمدح المستغفرين بالأسحار[1].

❖ **وقال الشيخ الإمام أبو فارس عبد العزيز ابن بزيزة**[2] (ت622هـ) في شرحه على الإرشاد للجويني في فصل تنزيه الله سبحانه عن التحيز والجسمية ولوازمها: اعلم أن السواد الأعظم من العقلاء متفقون على أنه سبحانه منزه في وجوده عن المكان والتحيز والتخصيص بالجهات. وذهبت الكرامية وهم

---

(1) المخبر الفصيح الجامع لفوائد مسند البخاري الصحيح (ق25/ ب) مخطوط بالمكتبة الوطنية بتونس رقم 7102، وهو منسوخ سنة 774هـ

(2) وردت ترجمته في الورقة (104/ ب) من المجموع رقم 20073 وفيها ما يلي: هو عبد العزيز بن إبراهيم بن أحمد القرشي، ثم التيمي، ثم التونسي، يكنى أبا فارس، ويعرف بابن بزيزة. تفقه على أبي عبد الله السوسي، وعلى أبي محمد البرجيني، وأبي القاسم بن البراء. وكان فقيهاً حافظا بمسائل الفقه وحافظ بالحديث وحافظا بالأصلين وعارفا بالنحو وعارفا بتفسير القرآن وحافظا بالأدب ومشاركاً في سائر العلوم، وله تصانيف كثيرة، منها تفسير القرآن، ومنها في الفقه شرح التلقين، ومنها في الحديث شررح الأحكام الكبرى، ومنها في أصول الدين شرح الإرشاد، ومنها في النحو شرح المفصل وشرح الجمل. وكان من أهل الدين. ولد رضي الله عنه بتونس يوم الاثنين الرابع عشر من المحرم مفتتح سنة ست عشرة وستمائة (616هـ) وتوفي رحمه الله بها ليلة الأحد الرابعة من ربيع الأول سنة اثنتين وستين وستمائة (662هـ) وهو ابن سبع وأربعين سنة. انتهى. (راجع أيضا تراجم المؤلفين التونسيين، ج1/ ص95)

أصحاب محمد بن كرام السجستاني وبعض الحشوية إلى أنه سبحانه متحيز مختص بجهة فوق[1].

وقال أيضا: قد تقرر أنه إذا استحالت الجسمية عليه ـ سبحانه وتعالى ـ استحال المكان...[2].

❖ **وقال الشيخ الإمام عبد السلام بن عبد الغالب المسراتي القيرواني**[3] **(ت 646هـ)** في شرحه على الأسماء الحسنى المسمى بـ«**الزهر الأسنى**»: وأما قوله سبحانه: ﴿ٱلْعَلِيُّ ٱلْكَبِيرُ﴾ [الحج: ٦٢] فهما اسمان من أسمائه تعالى، ورد بهما النص، قال الله: ﴿فَٱلْحُكْمُ لِلَّهِ ٱلْعَلِيِّ ٱلْكَبِيرِ ﴿١٢﴾﴾ [غافر: ١٢]، **وليس علوّه علوَّ جهةٍ ولا اختصاص ببقعةٍ**، ولا هو كبير بعظم جثة ولا بِنْيَة، بل إنه لم يزل عليا ومن الآفات والنقائص بريا[4].

---

(1) الإسعاد بتحرير مقاصد الإرشاد (ق142/ ب) مخطوط بالمكتبة الوطنية بتونس، ضمن مجموع رقم 20073

(2) الإسعاد بتحرير مقاصد الإرشاد (ق144/ ب) مخطوط بالمكتبة الوطنية بتونس، ضمن مجموع رقم 20073

(3) راجع ترجمته في تراجم المؤلفين لمحفوظ (ج4/ ص322)

(4) الزهر الأسنى في شرح الأسماء الحسنى (ق67/ ب)، مخطوط بالمكتبة الوطنية بتونس رقم 1246

❖ **وقال الشيخ الإمام أبو جعفر أحمد بن يوسف الفهري اللبلي**[1] المتوفى في تونس[2] سنة (691هـ) في نظمه المسمى بـ«العقيدة الفهرية في الاعتقادات السُّنِّية»:

جَلَّ عَنِ الزَّمَانِ وَالْمَكَانِ وَالْوَصْفِ بِالْجَوْهَرِ وَالْجُثْمَانِ[3]

وقال في عقيدته المنثورة: اعلموا وفقنا الله وإياكم لتوحيده، وأعاننا على لزوم تمجيده، أنه يجب على كل عاقل بالغ أن يعلم أن لا إله إلا الله سبحانه وتعالى، وأنه واحد لا شريك له، قديمٌ لا أول له، دائمٌ لا آخر له، ليس له ضد ولا نظير، ولا معين ولا وزير، لا تماثله الموجودات ولا يماثلها، **ولا تحويه الأزمان والجهات، ولا يحل فيها، فلا يحتاج إلى مكان، ولا يفتقر إلى زمان**[4].

❖ **وقال الإمام أبو محمد عبد الله بن محمد المرجاني التونسي** (ت699هـ) في عقيدته المساة بـ«**اعتقاد أهل السنة وعلماء الأمة**»: وَلَا تُمَاثِلُهُ الـمَوْجُودَاتُ وَلَا

---

(1) ترجمه العبدري في رحلته إلى تونس بعد أن أطنب في الثناء على أهلها وذكره ضمن العلماء الذين لقيهم فقال: ومنهم الشيخ الأستاذ النحوي الأديب الفاضل المحدث الراوية أبو جعفر أحمد بن يوسف الفهري اللبلي. إلى أن قال العبدي: وسمعت عليه أرجوزته المساة بالعقيدة وما ضم إليها من نثر، وكان قد أخذ يحفظها صبيان المكاتب رغبةً في نشرها والانتفاع بها، وحملني حتى سمعتها منهم بمحضره، وحرّضني على نشرها رجاء الانتفاع بذلك. (رحلة العبدري، ص 116، 117)

(2) ودفن بداره كما أفاد الحافظ ابن جابر الوادي آشي (ص 58)

(3) فتاوى البرزلي (ج6/ ص 361)

(4) فتاوى البرزلي (ج6/ ص 363)

يُمَاثِلُهَا، وَلَا تَـحْوِيهِ الأَزْمَانُ وَلَا الجِهَاتُ وَلَا يَحُلُّ فِيهَا، وَلَا يَحْتَاجُ إِلَى مَكَانٍ، وَلَا يَفْتَقِرُ إِلَى زَمَانٍ[1].

❖ **وقال الإمام أبو علي عمر بن محمد بن خليل السكوني** (ت 717هـ) في شرح قصيدة الإمام أبي الحجاج الضرير عند قوله:

وَهْــوَ عَــلَى الْعَــرْشِ وَفِي الــسَّمَاء   كَـــمَا أَتَـــى فِي الآيِ وَالْأَنْبَـــاء

أما آية الاستواء، فللناس فيها مذاهب، فأما الحشوية والمنتمون إلى الظاهر فيقولون: إنه بمعنى الاستقرار والتمكن، وهؤلاء يلزمهم مذهب المجسمة وهم الكرامية، وهم الذين قالوا: إن الله جسمٌ متمكن على العرش، وكلا الطائفتين سواء لأن من قال بالمكان والجهة كمن قال بالتجسيم، إذ الجهة والمكان تابعان للجسم[2].

وقال في مقدمة كتابه «التمييز لما أودعه الزمخشري من الاعتزال في الكتاب العزيز»: مسألة: **ومما يستحيل في حقه تعالى: الجهات،** والدليل على ذلك هو أن الجهة إما أن تقدر في حقه تعالى واجبةً أو جائزة أو مستحيلة، ومحال أن تكون واجبةً إذ فيه قدم العالم، وهو محال، ومحال أن تكون جائزةً لأنه يلزم فيه تخصيص القديم ببعض الجهات دون بعض، وفيه حدوث القديم، وهو محال أيضا، فالقول

---

(1) هذه العقيدة ذكرها ابن المعلم القرشي في كتابه «نجم المهتدي ورجم المعتدي» مع ترجمة وافية للإمام المرجاني. وهو مخطوط بدار الكتب المصرية.

(2) البيان والتحرير في شرح منظومة الضرير (مخطوط بالمكتبة الوطنية رقم 8357/ ق 49/ أ)

بوجوبها وجوازها في حقه محال لأداء ذلك إلى المحال، فلم يبق إلا استحالتها في حقه سبحانه، وهو المطلوب. وبهذه الدلالة يستحيل في حقه سبحانه المكان والزمان، وهو دليل أيضا على استحالة مشابهته سبحانه بالجواهر والأجسام[1].

وقال في شرح «العقيدة المرشدة» عند قول صاحبها: «**ولا يتخصَّصُ بالمكان**»: لأن المكان جائز على كل متمكن، فلا مكان أولى من مكان إلا بإرادة مخصِّص، فلو كان البارئ سبحانه في مكان لم يكن مكان أولى من مكان إلا بإرادة المخصص، ومن هو مخصَّصٌ هو حادث، فالمكان والزمان لا يعقلان إلا في حق حادث من جهة التخصيص، كالصورة والهيئة والمقدار، فاستحال عليه ـ سبحانه وتعالى ـ الزمان والمكان لأن الحادث مخصص ومقدّر بصورة دون صورة، ومقدار دون مقدار، وعرض دون عرض، ومكان دون مكان، وزمان دون زمان، وكل وجه من هذه الوجوه يدل على حدوث من تقيد به، والبارئ سبحانه وتعالى قديم، فهو المخصِّصُ لا المخصَّصُ، والصانع لا المصنوع، والمقدِّرُ لا المقدَّرُ، فاستحال عليه الزمان والمكان[2].

❖ **وقال الإمام محمد بن سلامة الأنصاري التونسي** (ت 746هـ) في شرحه على عقيدة الإمام ابن أبي زيد القيرواني عند قوله: «وهو فوق عرشه»:

---

(1) التمييز لما أودعه الزمخشري من الاعتزال في الكتاب العزيز (ج1/ ص111) وقال مثله في عيون المناظرات (ص48)

(2) شرح مرشدة محمد بن تومرت (ص 19)، دراسة وتحقيق أ. يوسف احنانا، ط1. 1993م. دار الغرب الإسلامي.

«حَمْلُ «فوق» على الجهة معلوم الاستحالة بالدلائل اليقينية؛ **لتقدُّسه تعالى عن الجواهر والأجسام**، ومعلومٌ ذلك من سياق كلام المصنف بحيث لا يوهم على قارئه أنه أراد الجهة، فهو تعالى فوق العرش فوقيةَ معنىً وجلال وعظمة[1].

❖ **قال الإمام عبد الله بن يوسف البلوي الشبيبي القيرواني** (ت 782هـ) في شرح الرسالة القيروانية: وأما فوقية الله على عرشه فالمراد بها فوقية معنوية بمعنى الشرف والجلال والكمال والمكانة، **لا فوقية أحياز وأمكنة لأنه تعالى يستحيل عليه المكان والجهات ومشابهة المخلوقات**. وهي إما بمعنى الحكم والملك فيرجع إلى معنى القهر، أو بمعنى عدم المماثلة والمخالفة فيرجع إلى معنى التنزيه[2].

❖ **وقال الإمام أبو عبد الله محمد بن عرفة** (ت803هـ) في تفسير قوله تعالى: ﴿ءَأَمِنتُم مَّن فِي ٱلسَّمَآءِ أَن يَخۡسِفَ بِكُمُ ٱلۡأَرۡضَ فَإِذَا هِيَ تَمُورُ ١٦﴾ [الملك: ١٦]: **المذهب الحق عند الأصوليين أن الله تعالى منزَّهٌ عن الجهة والمكان**؛ إذ لو كان متصفا بالمكان للزم عليه إمّا عدمُ حدوث العالَـمِ، أو حدوث الذات الكريمة؛ لأن المكان من جملة مخلوقاته، فلو كان له مكان لزم قِدَمُه، أو حدوث من حلَّ فيه[3].

---

(1) النكت المفيدة في شرح الخطبة والعقيدة، بتحقيق الأستاذ الحبيب بن طاهر والدكتور الميلودي بن جمعة، ص 84، طبعة 1، مؤسسة المعارف.

(2) مخطوط بمكتبة آل النيفر.

(3) تقييد البسيلي (مخ/ ص 499)

وقال في تفسير قوله تعالى: ﴿وَهُوَ ٱلْقَاهِرُ فَوْقَ عِبَادِهِۦ﴾[الأنعام: ١٨]: الفوقية إما إشارةٌ إلى قهره واستيلائه على العباد، أو بمعنى أنه فوق ما يُظَنُّ من القهر والغلبة[1].

وقال في تفسير قوله تعالى: ﴿وَلِلَّهِ ٱلْمَشْرِقُ وَٱلْمَغْرِبُ فَأَيْنَمَا تُوَلُّوا۟ فَثَمَّ وَجْهُ ٱللَّهِ﴾ [البقرة: ١١٥] : **فيه إبطال للقول بالجسم والجهة**؛ لأنه لو كان الإله جسماً للزم عليه حلولُ الجسم الواحد في الزمن الواحد في محالّ متعددة، وهو محال»[2].

وقال في غضون تفسير قوله تعالى: ﴿ٱللَّهُ ٱلَّذِى خَلَقَ سَبْعَ سَمَٰوَٰتٍ وَمِنَ ٱلْأَرْضِ مِثْلَهُنَّ﴾ [الطلاق: ١٢]: الأظهر أن المسائل العلمية على قسمين:

ـ فما يرجع منها لأحكام العقائد كالأحكام المتعلقة بالذات العليّة كالحكم بجواز رؤيته ﷻ **مع تنزيه وتقديسه عن الجهة والمكان**، والحكم بكونه سميعاً بصيراً **مع تنزهه عن الجارحة وأعضاء السمع والبصر**، وأحكام النبوات وختمها وانقطاعها، فهذا لا يصح إثباته إلا بما يفيد القطع اتفاقاً.

ـ وأما ما يرجع منها إلى ما ليس من أحكام العقائد ككون الأرضين سبعاً، وكأفضلية بعض الصحابة على بعض، والحكم بأن الكفار مخاطبون بفروع الشريعة على رأي القاضي أبي بكر الباقلاني وأكثر الأصوليين من أن ثمرة ذلك إنما هي حاصلة في الدار الآخرة، كالحكم بجواز كرامات الأولياء، وهو مذهب أهل

---

(1) تقييد الأبي (ص349) تحقيق د. جلال الدين علوش.

(2) تقييد الأبي (ج1/ ص402) تحقيق د. المناعي

السنة، وككون الذبيح إسماعيل أو إسحاق، فهذا يصح إثباته بالدلائل الظنية؛ إذ لا يلزم من تحصّله بها إخلال بواجب [1].

❖ **وقال العلامة ولي الدين عبد الرحمن بن خلدون (ت808هـ) في** المقدمة: إن القرآن ورد فيه وصف المعبود بالتنزيه المطلق الظاهر الدلالة من غير تأويل في آي كثيرة، وهي سلوب كلها، وصريحة في بابها، فوجب الايمان بها، ووقع في كلام الشارع ـ صلوات الله عليه ـ وكلام الصحابة والتابعين تفسيرها على ظاهرها. ثم وردت في القرآن آيٌ أخرى قليلة توهم التشبيه مرة في الذات وأخرى في الصفات، فأما السلف فغلبوا أدلة التنزيه لكثرتها ووضوح دلالتها، وعلموا استحالة التشبيه، وقضوا بأن الآيات من كلام الله، فآمنوا بها ولم يتعرضوا لمعناها ببحث ولا تأويل، وهذا معنى قول الكثير منهم: أَمِرُّوها كما جاءت، أي: آمنوا بأنها من عند الله، ولاتتعرضوا لتأويلها ولا تغييرها لجواز ان تكون ابتلاءً، فيجب الوقف والأذعان له.

وشَذَّ لعصرهم مبتدعة اتبعوا ما تشابه من الآيات وتوغلوا في التشبيه، ففريق شبهوا في الذات باعتقاد اليد والقدم والوجه عملا بظواهر وردت بذلك، فوقعوا في التجسيم الصريح ومخالفة آي التنزيه المطلق التي هي أكثر موارد وأوضح دلالة؛ لأن معقولية الجسم تقتضي النقص والافتقار، وتغليبُ آيات

---

(1) تقييد البسيلي (مخطوط جزائري/ ق288/ ب)

السلوب في التنزيه المطلق ـ التي هي أكثر موارد وأوضح دلالة ـ أولى من التعلق بظواهر هذه التي لنا غنية عنها، وجُمِعَ بين الدليلن بتأويلها.

ثم يفرون من شناعة ذلك بقولهم: «جسم لا كالأجسام»، وليس ذلك بدافع عنهم؛ لأنه قول متناقص وجمع بين نفي وإثبات إن كان لمعقوليةٍ واحدة من الجسم، وإن خالفوا بينهما ونفوا المعقولية المتعارفة فقد وافقونا في التنزيه، ولم يبق إلا جعلهم لفظ الجسم اسما من اسمائه، ويتوقف مثله على الإذن.

وفريق ومنهم ذهبوا إلى التشبيه في الصفات كإثبات الجهة والاستواء والنزول والصوت والحرف وأمثال ذلك، وآل قولهم إلى التجسيم، فنزعوا مثل الأولين إلى قولهم: صوت لا كالأصوات، جهة لا كالجهات، نزول لا كالنزول، يعنون من الأجسام.

واندفع ذلك بما اندفع به الأول، ولم يبق في هذه الظاهر إلا اعتقادات السلف ومذاهبهم، والإيمان بها كما هي لئلا يَكُرَّ النفيُ لمعانيها على نفيها، مع أنها صحيحة ثابتة من القرآن، وإلى هذا ينظر ما تراه في عقيدة الرسالة لابن أبي زيد وكتاب المختصر له، وفي كتب الحافظ ابن عبد البر وغيرهم، فإنهم يحوِّمون على هذا المعنى، ولا تغمض عينك عن القرائن الدالة على ذلك في غضون كلامهم[1].

وقال أيضا في «لباب المحصَّل»: مسألة: وليس في جهة، خلافاً للكرامية[2].

---

(1) المقدمة (ج2/ ص239، 240)

(2) لباب المحصل (ص144)

❖ **وقال الشيخ الإمام محمد الأبي** (ت 827هـ) في شرح صحيح مسلم في قوله ﷺ للجارية: «أين الله؟» : أراد معرفة ما يدل على إيمانها لأن معبودات الكفار من صنم ونار بالأرض، وكل منهم يسأل حاجته من معبوده، والسماء قبلة دعاء الموحدين، فأراد كشف معتقدها وخاطبها بما تفهم، فأشارت إلى الجهة التي يقصدها الموحدون، **ولا يدلّ ذلك على جهة ولا انحصاره في السماء، كما لا يدل التوجه إلى القبلة على انحصاره في الكعبة**. وقيل: إنما سألها عما تعتقده من عظمة الله تعالى، وإشارتها إلى السماء إخبار عن جلالته في نفسها[1].

❖ **وقال الشيخ الإمام أبو العباس أحمد البسيلي**[2] (ت830هـ) في التقييد الكبير على تفسير الإمام ابن عرفة عند قوله تعالى: ﴿ٱلرَّحۡمَٰنُ عَلَى ٱلۡعَرۡشِ ٱسۡتَوَىٰ ۝٥﴾ [طه: ٥]: تأوله ابن عطية بوجوه، أحدها صرف الاستواء إلى معنى القهر والغلبة، وعبر عنه الزمخشري بأنه كناية عن الملك، والصواب أنه ليس بكناية، بل يبقى الاستواء على معناه الحقيقي، **ونترك منه الوجه المحال، وهو ظاهره المقتضي للاستقرار والمكان والعلوّ الحسي**، ونتمسك بلازمه وهو العلو المعنويُّ المقتضي للاستيلاء والرفعة والقهر، من باب تنقيح المناط[3].

---

(1) إكمال إكمال المعلم في شرح صحيح مسلم (ج2/ ص241) وهو موافق للإمام المازري.

(2) تراجم المؤلفين التونسيين، (ج1/ ص103)

(3) التقييد الكبير (ص 272)

❖ **وقال الشيخ العلامة قاسم بن عيسى بن ناجي القيرواني**[1] (ت839هـ) في «شرح عقيدة الرسالة القيروانية» عند ذكر الإمام ابن أبي زيد لقوله تعالى: ﴿وَسِعَ كُرْسِيُّهُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ وَلَا يَـُٔودُهُۥ حِفْظُهُمَا وَهُوَ ٱلْعَلِيُّ ٱلْعَظِيمُ ﴿٢٥٥﴾﴾ [البقرة: ٢٥٥]: ومعنى ﴿وَلَا يَـُٔودُهُۥ حِفْظُهُمَا﴾ أي: لا يشغله، وهذه مناسبة ظاهرة لأن النفوس أبداً تجد من التعظيم والهيبة عند سماع الأشياء المحسوسة الدالة على الكبرياء ما لا تجده عند عدم ذلك، والمراد بذكر الكرسي والعرش الذي هو أعظم منه استشعارُ النفوس عند سماع ذلك من عظمة الله وعزة اقتداره، **لا أنهما محلان للاستقرار، تنزه الخالق عن التحيز والافتقار إلى المحلّ**، ولهذا ختم الآية الكريمة بقوله: ﴿وَهُوَ ٱلْعَلِيُّ ٱلْعَظِيمُ﴾ اسمان من أسمائه تعالى **يدلان صريحاً على تنزيه الحقّ وتقديسه عن المكان والجهة**، وعلى ثبوت العلو والعظمة[2].

❖ **وقال الشيخ الحافظ الفقيه أبو القاسم البرزلي** (ت841هـ) في فتاويه: **أجمع المسلمون قاطبةً على استحالة التجسيم والحلول والاستقرار على الله سبحانه وتعالى**، وحكمَ بذلك صريح العقل، وأجمعوا أيضا على استحالة إرادة الحقيقة فيما ورد من ظواهر الآي والأخبار فيما يوهم ذلك[3].

---

(1) راجع ترجمته في تراجم المؤلفين لمحفوظ (ج5/ ص8)

(2) شرح الرسالة القيروانية (ج1/ ص25، 26)

(3) جامع مسائل الأحكام بما نزل من القضايا بالمفتين والحكام (ج6/ ص198)

❖ **وقال الشيخ الإمام القاضي أحمد القلشاني** (ت 863هـ) في شرح عقيدة الإمام ابن أبي زيد القيرواني: وأما فوقية الله على عرشه فالمراد بها فوقية معنوية بمعنى الشرف والجلال والكمال والمكانة، **لا فوقية أحياز وأمكنة لأنه تعالى يستحيل عليه المكان والجهات ومشابهة المخلوقات**. وهو بمعنى الحكم والملك فيرجع إلى معنى القهر(1).

❖ **وقال الشيخ العلامة أبو المواهب محمد بن أحمد بن زغدان**(2) (ت882هـ) في شرحه على الحكم العطائية المسمى بـ«أنوار الظلم وأسرار الحكم»، عند تعرضه لتفسير قوله ﷺ: «**كان الله ولم يكن شيء غيره، وكان عرشه على الماء**»: في الحديث فوائد:

ـ **الفائدة الأولى**: قوله: «كان الله» فيه دليل على إثبات صفة القدم، واستحالة العدم؛ لأن ما ثبت قِدمُه استحال عدَمُه.

ـ **الفائدة الثانية**: قوله: «ولم يكن شيء غيره» بيان لاستحالة الشريك معه تعالى لأنه الواحد الذي لا يتحيز ولا يتركب ولا يتعدد ولا يفتقر إلى موجود أوجده، بل هو الواجب الوجود، وما سواه جائز الوجود مفتقر إلى قيوميته، وهو سبحانه قائم بنفسه، لا إله إلا هو.

---

(1) تحرير المقالة في شرح الرسالة (ص101) وهو نفس الكلام الذي ذكره الإمام الشبيبي.

(2) ولد بتونس، وأخذ عن أصحاب الإمام ابن عرفة. (راجع ترجمته في تراجم المؤلفين لمحفوظ ج2/ ص419)

ـ **الفائدة الثالثة**: قوله: «وكان عرشه على الماء» **فيه بيان استحالة الجهة في حقه سبحانه،** ويؤخذ هذا المعنى من استقرار العرش على الماء، وذلك يُعلِم اللبيب أنه لما خرقت العادة باستقرار هذا الجرم العظيم على الماء الذي ليس من عادة مثله ـ بل ولا عادة أقل منه من الأجرام الراسبة ـ أن يستقر على الماء، علم أن الاستواء عليه ليس هو استواء الاستقرار والتمكن من الجلوس، فافهم.

ومثل هذا قوله تعالى: ﴿سُبْحَٰنَ ٱلَّذِىٓ أَسْرَىٰ بِعَبْدِهِۦ لَيْلًا﴾ [الإسراء: ١] ليعلمك سبحانه أن رؤيته ليس هي كالرؤية العادية التي تكون بالنهار، ولهذا المعنى كانت رؤيته ﷺ لربه بالليل، لا بالنهار، مع أن الرؤية مجوّزة الوقوع بالنهار والليل، لكن لينبه الفطن لما يليق بتنزيه الربوبية، ولهذا جاء في أول السورة قوله: ﴿سُبْحَٰنَ﴾ تنزيهاً وتقديساً لكمال حق الربوبية، فافهم[1].

وقال أيضا في غضون رده على المعتزلة بعد إثباته جواز رؤية الله عقلا ووقوعها للمؤمنين في الآخرة سمعاً: وأما قولهم: لو قلنا بأنه مرئيٌّ يؤدي إلى الجهة، قلنا: هذا إذا كان المرئي في جهة، أما إذا لم يكن كذلك فالأول مسلم، والثاني ممنوع، **والمرئي المتنازع فيه ـ وهو الله ـ ليس في جهة،** فلا يلزم من ضرورة انتفاء الجهة انتفاء الرؤية[2].

---

(1) أنوار الظلم وأسرار الحكم (ق4/ ب)، مخطوط بالمكتبة الوطنية بتونس رقم 12442

(2) أنوار الظلم وأسرار الحكم (ق76/ ب)، مخطوط بالمكتبة الوطنية بتونس رقم 12442

❖ **وقال الشيخ العلامة أبو العباس أحمد بن مخلوف الشابي**(1) المتوفى بالقيروان سنة (887هـ) في بعض رسائله: أيها التائب لربه، المتطهر من ذنبه، المترشد سبيل النجاح، المقبل على سبيل الفلاح، فعليك بتحسين عقيدتك في ربك، ومراعاة خواطر قلبك، وتزكية نفسك، أما تحسين عقيدتك فبأن تلازم قول: «لا إله إلا الله» مخلصا بها قلبك، إذ لا تنفعك إلا بشروطها، وتعتقد أن الله واحد أحد صمد، تنزه عن الصاحبة والولد، كما تنزه عن الشريك والمثل والضدّ، **وقد تنزه عن الجسمية والعرضية والأينية والكيفية**، وتنزه عن تنزيهنا له؛ إذ تنزيهنا صفتنا، وتنزه سبحانه وتعالى عن صفاتنا.

وتعالى سبحانه أن يتصل بالأجسام أو ينفصل عنها؛ إذ لو كان كذلك لكان جسماً، وتنزه سبحانه أن يحل فيه شيء، كما استحال أن يحل هو في شيء، إذ لو حل فيه لكان محلا للحوادث، ومحل الحوادث حادث، ولو حلّ هو في الحوادث لكان ما حل فيه قاهراً له، ولو كان داخلا فيه لأحاط به ما أحاط بالحوادث، ولو قامت به الحوادث لم يخل عنها، وما لا يخلو عن الحوادث فهو حادث، ولو كان خارجا عن العالَم لقام العالم بنفسه.

---

(1) من كلامه رحمه الله: وأما طريقة التصوف فهي تحكيم الكتاب والسُّنة ظاهراً وباطناً بمراعاة قلبك، وحفظ حواسك، حتى إنك لا تتحرك ولا تسكن إلا وأنت في ذلك ملازم للعلم، ناظر ببصيرتك لأمر الله لك، مستجيب لدعوة نبيك، بحيث تكاد تسمع قوله: ﴿ٱسۡتَجِيبُواْ لِلَّهِ وَلِلرَّسُولِ إِذَا دَعَاكُمۡ لِمَا يُحۡيِيكُمۡ﴾[الأنفال: ٢٤]. مجموع الفضائل في سر منافع الرسائل في بداية الطريق لأهل التحقيق (ص58) مخطوط بالمكتبة الوطنية بتونس رقم 18039

وكما تنزه أن يسأل عنه بكيف، تنزّه عن الأين، وكما تنزه عن الإحاطة بالأفكار تنزه عن الدرك بالأبصار، وكما تنزه عن الأين والكيفية تنزه عن الجنسية والجسمية، وكما تنزه أن يحل فيه غيره تنزه عن أن يحل في غيره، وكما تنزه عن الفوقية والتحتية تنزه عن الجسمية والعرضية، وكما تنزه عن المماسة والملاقاة تنزه عن المشاكلة والمحاذات، وكما تنزه عن المثل والنظير تنزه عن التحويل والتغيير، وكما تنزه عن صفة الحوادث تنزه عن طريان البواعث، وكما تنزه عن الحركات والسكون تنزه عن هجم الأوهام والظنون[1].

ومن كلامه أيضا رحمه الله: الحمد لله المنزه عن الأجسام والأجساد، والمقدّس عن الأضداد والأنداد، جل عن الجواهر والأعراض، وعن الكليات والأبعاض، وتعالى أن يحيط به مكان، أو يحويه زمان، كان ولا شيء معه، وهو الآن على ما عليه كان، لا يعلمه عقل فيكيفه، ولا تدركه نفس فتمثله، ولا يطيقه وهمٌ فيصوره، ولا يخالطه ذهن فيشخصه[2].

ومن كلامه أيضا رحمه الله في قول الإمام ابن أبي زيد القيرواني في عقيدة رسالته: «وأنه فوق عرشه المجيد بذاته»: هذه فوقية استيلاءِ إحاطةٍ، وتمكن قيومية

---

(1) مجموع الفضائل في سر منافع الرسائل في بداية الطريق لأهل التحقيق (ص 115) مخطوط بالمكتبة الوطنية بتونس رقم 18039

(2) مجموع الفضائل في سر منافع الرسائل في بداية الطريق لأهل التحقيق (ص 66) مخطوط بالمكتبة الوطنية بتونس رقم 18039

وتمام تصرف من كل حيثية، **من غير حجر ولا تحديد جهةٍ**، بل بدليل قوله: «وهو في كل مكان بعلمه» لضرورة ملازمة الصفة الموصوفَ[1].

❖ **وقال الشيخ أبو الحسن علي القلصادي الأندلسي** المتوفى بمدينة باجة في تونس سنة (891هـ) في كتابه «لب الأزهار اليمنية على الأنوار السنية» في تفسير الحديث القدسي: «**وما تقرب إليّ العبد بشيء أحب إليّ مما افترضت عليه...**»: القرب من الله تعالى بالمعنى، **لا بالمسافة؛ لأنه سبحانه وتعالى ليس له مكان فيدنى منه**، ولكن قربه بالإجابة لمن دعاه، والعطاءِ لمن سأله، والمغفرة لمن استغفره، فقرب العبد بطاعته والكف عن مخالفته، وبعده بعصيانه ومتابعة هواه[2].

❖ **وقال الشيخ الإمام أبو عبد الله محمد بن قاسم الرصاع** (ت894هـ) في كتابه «**تذكرة المحبين في أسماء سيد المرسلين**»: عند ذكره لقول النبي ﷺ: «الراحمون يرحمهم الرحمن، ارحموا من في الأرض يرحمكم من في السماء»: احذروا رحمكم الله أن تفهموا هذا الحديث الكريم على ظاهره من أن مولانا ـ جل جلاله ـ في السماء، وأن السماء محلٌّ له، أو له مكان يقلّهُ؛ **فإنه يستحيل على ربنا وخالقنا أن يكون في مكان أو في زمان لأنه سبحانه هو خالق المكان والزمان ومخترعه**، وكان الله القديمُ الأزليُّ ولا شيء معه، فإنه القديم بذاته وصفاته، ويستحيل عليه أن

---

(1) مجموع الفضائل في سر منافع الرسائل في بداية الطريق لأهل التحقيق (ص 66) مخطوط بالمكتبة الوطنية بتونس رقم 18039

(2) لب الأزهار اليمنية على الأنوار السنية (ص247)

يكون مشبهاً بخلقه، فإن من أشبه الخلائق وصفاتها كان حادثاً مثلها، وربنا سبحانه وجب قِدَمُه وبقاؤه، وما وجب قِدَمُه وبقاؤُه استحال عدَمُه، فهو مولانا وخالقنا العليُّ القدير الذي ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ ۖ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ ﴿١١﴾﴾ [الشورى: ١١].

ومعنى قوله ﷺ: « ارحموا من في الأرض يرحمكم من في السماء»[1] أي: الذي ظهرت قدرته في السماء، التي هي أعظم ما تشاهدون من المخلوقات، وقد خلقها وقدر على خلقها، فكيف لا يقدر على رحمتكم والإحسان إليكم؟!

وارحموا من في الأرض يرحمكم من في السماء من ملائكة الله تعالى بإذن المولى جل جلاله؛ لأنكم إذا رحمتم خلقَ الله أحبكم الله، والمحبة منه ـ سبحانه ـ رحمتُكم والإحسانُ إليكم، وإذا أحبَّ اللهُ سبحانه عبداً نادى جبريل عليه السلام: إني أحببتُ فلاناً فأَحِبَّهُ، فينادي جبريل عليه السلام: إن الله يحب فلاناً فأحبوه، فإذا أحبّته الملائكة نزلت من السماء الرحمة على الراحمين بإذن رب العالمين، ﴿وَفِى ٱلسَّمَآءِ رِزْقُكُمْ وَمَا تُوعَدُونَ ﴿٢٢﴾﴾ [الذاريات: ٢٢].

والمقصود أن الحديث لا يبقى على ظاهره، بل لابد من تأويله، والتأويل على قدر المنازل والفتوحات الواردة من الله تعالى على الأفاضل[2].

---

(1) أخرجه أبو داود في سننه (4941)

(2) تذكرة المحبين في أسماء سيد المرسلين (ص422)

❖ **وقال العلامة قاضي الجماعة محمد بن أبي الفضل قاسم البكي الكومي التونسي** (ت916هـ) في شرحه على الحاجبية المسمى بـ«تحرير المطالب لما تضمنته عقيدة ابن الحاجب»: **صانع العالم لا يكون في جهة**؛ لأنه لو كان في جهة لكان في مكان ضرورة أنها المكان، أو المستلزمة له، ولو كان في مكان لكان متحيزاً، ولو كان متحيزاً لكان مفتقراً إلى حيزه ومكانه، فلا يكون واجب الوجود، وقد ثبت أنه واجب الوجود، هذا خُلْفٌ.

وأيضا فلو كان في جهة فإما في كل الجهات وهو محال وشنيع، وإما في البعض فيلزم الاختصاصُ المستلزم للافتقار إلى المخصِّص المنافي للوجوب.

واعلم أن هذا المعتقد لا يخالِفُ فيه بالتحقيق سُنِّيٌّ ولا محدث ولا فقيه ولا غيره، ولم يجئ قط في الشرع على لسان نبي التصريحُ بلفظ الجهة، فالجهة بحسب التفسير المتقدم منفيةٌ معنى ولفظاً، كيف لا والحق يقول جل وعلا: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ ۖ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ ﴿١١﴾﴾ [الشورى: ١١]؟! ولو كان في جهة بذلك الاعتبار لكان له أمثال، فضلا عن مثل واحدٍ[1].

وقال أيضا: تنبيهٌ: ما نُقِل عن بعض أهل السنة من اعتقاد الاتصاف بالنزول إلى سماء الدنيا لِـمَا ثبت في الصحيح، فليس نزول انتقالٍ، ولا حركةٍ من حيِّزٍ إلى آخر؛ إذ ذلك مُحالٌ إجماعاً[2].

---

(1) تحرير المطالب لما تضمنته عقيدة ابن الحاجب (ص115)

(2) تحرير المطالب لما تضمنته عقيدة ابن الحاجب (ص119)

وقال أيضا: الاستواء يُطلَقُ ويراد به الاستقرار والتّمكُّنُ، ولازمُه: عُلُوُّ المُتمكِّن على المُتمكَّن عليه؛ ضرورةَ أنّ من استقرَّ على شيءٍ عَلَا عليه، فحَسُن لِما ذُكِر من المبالغة إطلاقُ الاستواء والمراد به الاستعلاء، كما في قوله: ﴿ٱلرَّحۡمَٰنُ عَلَى ٱلۡعَرۡشِ ٱسۡتَوَىٰ ۝٥﴾ [طه: ٥]، وخصَّ العرش[1] لأنّه أعلى الموجودات حِسًّا، والمراد من ذلك علوُّ المكانة الذي يقتضي العظمة والكبرياء والقهر لجميع العباد. وكذلك يقال في جميع ما جاء من هذا الباب على هذا السبيل فاعرفه[2].

❖ **وقال الشيخ العلامة أبو القاسم بن محمد البجائي التونسي**[3] (كان حيا سنة 1025هـ) في شرحه على العقيدة الصغرى عند قول الإمام السنوسي في الصفات الواجبة لله تعالى: «ومخالفته للحوادث»: حقيقة المخالفة: سلب الجرمية والعرضية ولوازمهما، فلوازم الجرمية الحيز والتحيز والجهات والمقادير والأمكنة

---

(1) قال الإمام السنوسي: وجه اختصاص العرش بالذكر ـ وإن كانت العوالم كلها كذلك تُساويه فيما ذُكر من عظيم الاحتياج إلى الباري تعالى وعدم استغنائها عنه لحظة ـ أنه لمّا كان هو أعظم المخلوقات، ونسبة جميعها إليه كحلقة ملقاة في فلاة من الأرض، ربّما يُتوهَّم أنّ له من القوة والرفعة ما يستغني به في تدبير نفسه، فنبّه على أنه على ما هو عليه من عظم القوة وجلائل الصفات مقهور محتاج إلى مولانا ـ جل وعز ـ غاية الاحتياج، ولا يملك لنفسه ولا لغيره ضرا ولا نفعا، ولا يدبّر أمره جملة وتفصيلا، وإذا ثبت في حقه ذلك ثبت في حق غيره بالأحرى. (شرح العقيدة الوسطى، ص 142، 143)

(2) تحرير المطالب لما تضمنته عقيدة ابن الحاجب (ص177)

(3) من فقهاء الحنفية ومحدثيهم بتونس، كان خطيبا بجامع الخطبة خارج باب الجزيرة. (تراجم المؤلفين التونسيين، ج1/ ص76)

والصغر والكبر والأزمنة والحدوث، ولوازم العرضية الحدوث والأزمنة وقيامها بمحل.

ثم قال في تنزيه الله تعالى عن الجهة ولوازمها: الجهة من لوازم الجرمية لأن الكون في الجهة ملزوم للكون في الحيز، والكون في الحيز ملزوم للجرمية، والجرمية في حقه تعالى مستحيلة[1].

❖ **وقال الشيخ العلامة أبو عبد الله محمد بن مزيان التواتي** المتوفى بمدينة باجة في تونس سنة (1031هـ) في عقيدته التي ختم بها كتابه المسمى بـ«منية الراغب وغنية الطالب»[2]: والصانعُ قديمٌ متصف بصفات قديمة من القدرة والإرادة والعلم والحياة والسمع والبصر والكلام، ليست إياه ولا هي غيره، واحدٌ لا شبيه له ولا ضد له ولا ندّ ولا نهاية ولا صورة ولا حد، ولا يحل في شيء، ولا يقوم به حادث، ولا تصح عليه الحركة والانتقال ولا الجل ولا الكذب ولا النقص، **غنيٌّ غير محتاج، وأنه يُرَى في الآخرة وليس في حيز ولا جهة**[3].

---

(1) شرح العقيدة الصغرى (ق7/ ب) مخطوط بمكتبة آل النيفر رقم 1136

(2) وقد أتم تأليفه بمدينة باجة سنة (1028هـ) كما اشار إلى ذلك في آخره.

(3) منية الراغب وغنية الطالب (ق305/ أ) مخطوط بالمكتبة الوطنية رقم 14123

❖ وقال الشيخ العلامة عبيد بن المنتصر بن أحمد بن عبد الواحد الأومي **الصفاقسي**[1] (ت 1036هـ) في نظمه العقدي المسمى بـ«**فرائد الفوائد في نظم جملة من العقائد**»، في فصل بيان ما يستحيل على الله ﷻ:

وَيَــــسْتَحِيلُ كُـــلُّ مَــا يُنَـــافِي ... وَصْـفاً مَـضَى مِـنْ وَاجِـبِ الْأَوْصَـافِ
كَعَـــدَمِ ضِـــدِّ الْوُجُـــودِ فَـــاعْلَمِ ... وَكالْحُــــدُوثِ وَطُـــرُوِّ الْعَـــدَمِ
وَكَمُمَاثَلَتِــــــهِ الْــــــخَلَائِقْ ... أَوْ نَفْــيِ ذَلِــكَ الْقِيَــامِ اللَّائِــقْ
كَــأَنْ يَكُــونَ صِــفَةً أَوْ يَفْتَقِــرْ ... إِلَى مُخَــصِّصٍ عَلَيْــهِ مُقْتَــدِرْ
أَوْ يَكُــونَ جِرْمــاً أَوْ مِــنْ عَــرَضِ ... أَوْ حُكْمُـــهُ أَوْ فِعْلُـــهُ لِغَـــرَضِ
لَــيْسَ بِــذِي جِهَــةٍ[2] وَمَكَــانِ ... وَلَا مُقَيَّــــــداً إِلَى زَمَــــــانِ
وَلَا مُــــصَوَّرٍ وَلَا مَحْــــدُودِ ... وَلَا مُــــبَعَّضٍ وَلَا مَعْــــدُودِ

ثم قال في فصل ذكر البراهين الدالة على الله وصفاته

وَلَــوْ ـ تعَــالَى ـ مَاثَــلَ الْخَلَائِقَــا ... بِالْحَادِثَــاتِ كَــانَ حَــتْماً لَاحِقــاً[3]

---

(1) العالم بالقراءات، الفقيه المحقق، وهو من شيوخ الشيخ أبي الحسن الكراي. (راجع تراجم المؤلفين التونسيين، ج1/ ص60)

(2) ورد في هامش المخطوط تعليق ينسب إلى الناظم فيه: الجهة: هي اسم لمنتهى مأخذ الإشارة ومقصد المتحرك، وهذا لا يكون إلا لجسم أو جسماني.

(3) فرائد الفوائد في نظم جملة من العقائد، نسخة مخطوطة ضمن مجموع بالمكتبة الوطنية بتونس رقم: 20329

❖ **وقال الشيخ العلامة محمد مأمون الحفصي** (ت 1037هـ) في شرحه على العقيدة الصغرى عند قول الإمام السنوسي فيما يستحيل في حقه تعالى: (**والمماثلة للحوادث، بأن يكون جرماً ـ أي تأخذ ذاته العلية قدراً من الفراغ أو يكون عرضاً يقوم بالجرم، أو يكون في جهة للجرم**) بأن يكون عن يمين الجرمِ أو شماله أو فوقه أو تحته أو أمامه أو خلفه، (**أو له هو جهةٌ**) بأن يكون له يمين أو شمال أو فوق أو تحت أو خلف أو أمام، (**أو يتقيد بمكان أو زمان**) كأن يكون فوق العرش أو في السماء[1].

❖ **وقال العلامة أبو إسحاق إبراهيم الأندلسي السرقسطي**[2] (كان حيا سنة 1088هـ) في شرحه على العقيدة الصغرى للإمام السنوسي: ومعنى المخالفة: نفي المماثلة عنه تعالى في الذات والصفات والأفعال لقوله تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ ۖ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ ﴿١١﴾﴾ [الشورى: ١١]، فأول هذه الآية تنزيه، وآخرها إثبات، **فصدرها يردّ على المجسمة الذين قالوا بالجسمية**، وعجزها يردّ على المعطلة[3].

---

(1) شرح العقيدة الصغرى(ق8/ ب) مخطوط بالمكتبة الوطنية بتونس رقم 14349

(2) راجع ترجمته في ذيل بشائر أهل الإيمان (ص 187)

(3) (ق33/ أ) مخطوط بالمكتبة الوطنية التونسية، رقم 2994

ثم قال: واعلم أن المخالفة ترجع إلى ثلاثة مطالب، **فإثبات المطلب الأول يردّ على الحشوية القائلين بالتجسيم والجهة والمكان له، تعالى عما يقول الظالمون علوا كبيراً**[1].

وقال أيضا في نفس الشرح: الجِرمية في حقه مستحيلة، **فلا يقال: إنه تعالى فوق العرش أو تحته أو عن يمينه أو عن شماله أو أمامه أو خلفه لأن ذلك كله من صفات الأجرام**، وهو تعالى منزه عن ذلك كله، فسبحان من ليس كمثله شيء.

وأيضا لو كان في جهة لم يخل إما أن يكون متحركاً أو ساكناً، وكلها تفتقر إلى المخصِّص، وذلك يؤدي إلى حدوث الإله. **ولم يقل أحد بالجهة من الملحدة الفلاسفة، إلا شرذمة قليلة من المجسمة والحشوية**[2].

وقال في رسالة بيّن فيها الفرق الإسلامية: وأما الحشوية فهي فرقة يعتقدون الجهة والتشبيه والتجسيم في حقه تعالى، تنزه سبحانه وتعالى عن قولهم علوا كبيراً، عملا بظاهر قوله تعالى: ﴿عَلَى ٱلْعَرْشِ ٱسْتَوَىٰ ۝٥﴾ [طه: ٥]، ﴿ءَأَمِنتُم مَّن فِي ٱلسَّمَآءِ﴾ [الملك: ١٦]، ﴿لِمَا خَلَقْتُ بِيَدَيَّ﴾ [ص: ٧٥]، ﴿تَجْرِي بِأَعْيُنِنَا﴾ [القمر: ١٤]، ﴿مَا فَرَّطتُ فِي جَنۢبِ ٱللَّهِ﴾ [الزمر: ٥٦]، ونحو ذلك[3].

---

(1) (ق34/ أ) مخطوط بالمكتبة الوطنية التونسية، رقم 2994

(2) شرح العقيدة الصغرى (ق65/ أ) مخطوط بالمكتبة الوطنية التونسية، رقم 2994

(3) رسالة في الفرق (ق8/ ب) مخطوط بالمكتبة الوطنية التونسية، رقم 4155

❖ **وقال الشيخ العلامة أبو الحسن علي النوري الصفاقسي** (ت 1118هـ) في كتابه «معين السائلين من فضل رب العالمين»: **الجهة والمكان والحركة والانتقال والهبوط والصعود من صفات الحوادث الناقصة، وجميع ذلك على المولى تبارك وتعالى مستحيلٌ**[1].

ـ **وقال** في عقيدته المسماة بـ«العقيدة النورية في معتقد السادات الأشعرية» عند تعرضه لما يجب لله تعالى من صفات الكمال: وَالْمُخَالَفَةُ لِلْحَوَادِثِ أَيْ: نَفْيُ الجِرْمِيَّةِ وَالعَرَضِيَّةِ وَلَوَازِمِهِمَا كَالمَقَادِيرِ، وَالحَرَكَةِ، وَالسُّكُونِ، وَالجِهَاتِ، وَالقُرْبِ وَالبُعْدِ بِالمَسَافَةِ. وَبُرْهَانُ وُجُوبِهَا لَهُ تَعَالَى أَنَّهُ لَوْ مَاثَلَ الحَوَادِثَ لَكَانَ حَادِثًا، وَقَدْ مَرَّ بُرْهَانُ وُجُوبِ قِدَمِهِ[2].

❖ **وقال العلامة الشيخ علي بن محمد التميمي المؤخر الصفاقسي** (كان حيا سنة 1118هـ) في كتابه «**تقريب البعيد إلى جوهرة التوحيد**»: معنى المخالَفة للحوادث: نفيُ الجرمية والعرضية عنه تعالى، أي: **ليس هو تعالى جرماً ولا عرضاً قائما بالجرم، ولا يوصف تعالى بحركة ولا سكون ولا بمكان ولا بزمان، ولا جهة من الجهات الستّ** وهي أمام، وخلف، ويمين، وشمال، وفوق، وتحت، فليس له

---

(1) معين السائلين من فضل رب العالمين (ص 32)

(2) العقيدة النورية (ص 45) ضمن شرحها مبلغ الطالب للشيخ المؤخر.

تعالى جهة، ولا هو كائن في جهة من الجهات، وينزّه مولانا عن الكيف، وعن الكبر والصغر، وعن القرب والبعد بالمسافة[1].

وقال أيضا في نظمه العقدي المسمى بـ«**فرائد القلائد في صحة الإيمان والعقائد**»:

رَابِعَــــةٌ صِـــــفَتُهُ الْـــــمُخَالَفَهْ لِكُـــلِّ حَـــادِثٍ ذَوَاتٍ أوْ صِـــفَهْ
أَيْ: نَفْــيُ كَوْنِــهِ ـ تَعَــالَى ـ جِرْمــا أَوْ صِــفَةً لَــهُ وَمَــا قَــدْ لَزِمَــا
بُرْهَانُهَــا لَــوْ مَاثَــلَ الْــحَوَادِثَ لَكَــانَ مِثْلَهَــا ـ تَعَــالَى ـ حَادِثَــا[2]

وقال في شرحه على العقيدة النورية المسمى بـ«مبلغ الطالب إلى معرفة المطالب»: **يستحيل عليه تعالى أن يكون له جهة، وأن يكون سبحانه في جهةٍ من جهات الجِرْم؛ لأنّ الجهات حادِثة مخلوقة لله تعالى، وقد كان اللهُ ولا جِهةَ ولا مكانَ ولا زمان.**

وقد أجمعت جميعُ الطوائف على استحالة جميع الجهات عليه تعالى، إلا جهة فوق، فخالَف فيها المجسِّمة كاليهود لعنهم الله، وقد وافقهم على هذا الاعتقاد الفاسد الأغبياءُ من عوامِّ المسلمين، تعالى الله عن ذلك علواً كبيرا.

---

(1) تقريب البعيد إلى جوهرة التوحيد (ص60)

(2) فرائد القلائد في صحة الإيمان والعقائد، مخطوط ضمن مجموع بالمكتبة الوطنية رقم 19958 وهو بخط يده.

ولو تأمّلوا أنّ السموات والأرض كلّها خَلْقُ الله تعالى، أخرجها من العدم الذي كانت عليه إلى الوجود، لما اعتقدوا بوَهْمِهم أنّ الله تعالى في جهة فوق أو على العرش، وأين كان قبل أن يخلق العرش؟!

وأمّا قوله تعالى ﴿ٱلرَّحۡمَٰنُ عَلَى ٱلۡعَرۡشِ ٱسۡتَوَىٰ ۝٥﴾ [طه: ٥] فلا دليل فيه على استقراره تعالى عليه عند من معه طرف من اللغة والبيان وعلم البلاغة؛ لأنّه من باب التَّوْرِية، وحقيقة التَّورية: أن يُذكر لفظ له معنيان: قريب، وبعيد، ويراد البعيد. فالاستواء له معنيان:

ـ **أحدهما**: وهو القريب: الاستقرارُ على الشيء بالجلوس، كما في قوله تعالى: ﴿ثُمَّ تَذۡكُرُواْ نِعۡمَةَ رَبِّكُمۡ إِذَا ٱسۡتَوَيۡتُمۡ عَلَيۡهِ﴾ [الزخرف: ١٣]، ﴿فَإِذَا ٱسۡتَوَيۡتَ أَنتَ وَمَن مَّعَكَ عَلَى ٱلۡفُلۡكِ﴾ [المؤمنون: ٢٨].

ـ **والثاني**: الاستيلاء بالقهر والغلبة.

والآية محمولة على الثاني ـ أعني الاستيلاء ـ لأنّه اللائّق به تعالى، ولو حُمِل على المكان للزم أن يكون الله ـ سبحانه وتعالى ـ في أمكنة عديدة لقوله تعالى: ﴿وَهُوَ مَعَكُمۡ أَيۡنَ مَا كُنتُمۡ﴾ [الحديد: ٤]، فحيث وجب التأويل في هذه الآية اتفاقاً وصَرْفُها عن ظاهرها بحَمْلِ المعيَّةِ فيها على عموم العلم والسمع والبصر، لزم التأويل أيضًا في تلك[1].

---

(1) مبلغ الطالب إلى معرفة المطالب (ص89، 90)

❖ **وقال الشيخ العلامة محمد الغماري** (ت1119هـ) في رسالته العقدية: معنى مخالفته تعالى للحوادث: سلب الجرمية والعرضية ولوازمها، فليس بجرم ولا بعرض، **وليس له مكان، وليس له زمان، وليس له جهة،** **وليس له جارحة، ولا تتصف ذاته بصفة حادثة كالقيام والقعود والجلوس،** ولا بالبكاء ولا الضحك والنوم، ولا يوصف بالصغر ولا بالكبر، ولا يتصور في الذهن ولا يتكيف في العقل، فتبارك الله رب العالمين.

وقال في مبحث الجائزات: ومنها رؤية الباري في الجنة، فيراه المؤمن على ما يليق به، **من غير جهة ولا جارحة ولا اتصال أشعة ولا مقابلة، دل على ذلك** الكتاب والسنة والإجماع، فمن أنكرها حرمه الله منها، جعلنا الله من أهلها بجاه سيدنا ومولانا محمد ﷺ[1].

❖ **وقال الشيخ العلامة حمزة بن محمد التارزي**[2] (كان حيا سنة 1134هـ) في حاشيته على شرح المقدمات عند ذكر الإمام السنوسي للصفات التي تسلب النقائص عن الله تعالى: «والمخالفة للحوادث، وهي عبارة عن سلب الجرمية والعرضية وخواصها»[3]، أي: سلب كونه جرماً وكونه عرضا، قوله:

---

(1) مخطوط ضمن مجموع بالمكتبة الوطنية التونسية

(2) من علماء تونس، برع في العلوم الدينية وخاصة التوحيد والعقائد. (راجع كتاب العمر، ج1/ ص462)

(3) شرح المقدمات (ص137)

«وخواصها» عطف على الجرمية والعرضية، وخواص الجرمية كالمقادير والأزمنة والأمكنة والأعراض المتغيرة[1].

❖ **وقال الشيخ العلامة أبو عبد الله محمد زيتونة[2] (ت1138هـ) في** «مطالع السعود وفتح الودود على تفسير أبي السعود»، في تفسير قوله تعالى: ﴿**وَهُوَ ٱلْقَاهِرُ فَوْقَ عِبَادِهِۦ**﴾[الأنعام: ١٨] : ﴿**وَهُوَ**﴾ لا غَيْرُه ﴿**ٱلْقَاهِرُ**﴾ الغالِبُ، مِنَ القهر بمعنى الغلبة، وفيه زيدُ معنًى على القدرة وهو منع غيره عن بلوغ المراد. وفُسِّر بالمنفرد بالتدبير الذي يقسر الخلق على مراده، فهو المستعلي حكماً وتصرفاً ﴿**فَوْقَ عِبَادِهِۦ**﴾ فهو صلته، وجُوِّزَ خبراً ثانياً، وأخبر عنه بشيئين: قهره، **وفوقيته لهم غلبةً وقهراً، لا حيزاً وجهةً**[3].

وقال أيضا في تفسير آية القهر والفوقية التي تليها من نفس السورة وهي قوله تعالى: ﴿**وَهُوَ ٱلْقَاهِرُ فَوْقَ عِبَادِهِۦ**﴾[الأنعام: ٦١] : الفوقية كما مرّ بالقهر والقدرة، يقال: أمر فلانٍ فوق أمر فلان، بمعنى أنه أعلا وأنفذ، كـ: ﴿**يَدُ ٱللَّهِ فَوْقَ أَيْدِيهِمْ**﴾[الفتح: ١٠]، ويؤكّد إرادة ذلك إشعار ﴿**وَهُوَ ٱلْقَاهِرُ**﴾ إلى آخره بحصول

---

(1) حاشية الشيخ التارزي على شرح المقدمات (ق297/ أ)، مخطوط بالمكتبة الوطنية بتونس ضمن مجموع رقم 14357

(2) راجع ترجمته في تراجم المؤلفين لمحفوظ (ج2/ ص 437)

(3) مطالع السعود وفتح الودود على تفسير أبي السعود (ق76/ ب) مخطوط بالمكتبة الوطنية رقم 10174

هذا القهر بسبب الفوقية الموصوف بها القهر قيداً له، **فهي فوقية القدرة، لا بالجهة؛ لما علم أن المرتفع مكاناً قد يكون مقهوراً، بخلافه مكانةً واستيلاءً**[1].

وقال في تفسير قوله تعالى: ﴿إِنَّ رَبَّكُمُ ٱللَّهُ ٱلَّذِى خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ فِى سِتَّةِ أَيَّامٍ ثُمَّ ٱسْتَوَىٰ عَلَى ٱلْعَرْشِ﴾ [الأعراف: ٥٤]: ولما بيّن خلقه لها بذلك الاعتبار، بيّن استيلاءه الباهر وسلطانه القاهر وتصرفه العام واقتداره التام بأنه سبحانه دَبَّرَهُنَّ طِبْقَ ما أراد، وأبرزهنّ متقناتٍ في الإصدار والإيراد، ﴿ثُمَّ ٱسْتَوَىٰ﴾ تصرفاً واقتداراً، **لا تَمَكُّناً واسْتِقْرَاراً** ﴿عَلَى ٱلْعَرْشِ﴾ العظيم[2].

وقال في تفسير قوله تعالى: ﴿ءَأَمِنتُم مَّن فِى ٱلسَّمَآءِ أَن يَخْسِفَ بِكُمُ ٱلْأَرْضَ فَإِذَا هِىَ تَمُورُ ۝١٦﴾ [الملك: ١٦]: والمعنى أنه تعالى في غاية العلوّ رتبةً، أو أن ذلك إشارةً إلى أن في السماء أعظم أمره لأنها ترفع إليها أعمال عباده، وهو مهبط الوحي، ومنزل القطر، ومحل القدس والسلطان والكبرياء، وفيه العرش، ومعدن المطهرين والمقربين من الملائكة الذين أقامهم الله في تصريف أوامره ونواهيه.

---

(1) مطالع السعود وفتح الودود على تفسير أبي السعود (ق76/ ب) مخطوط بالمكتبة الوطنية رقم 10174

(2) مطالع السعود وفتح الودود على تفسير أبي السعود (ق255/ أ) مخطوط بالمكتبة الوطنية رقم 10174

والذي دعا إلى مثل هذا التأويل الشائع الماشي على لسان العرب قيامُ الدليل القطعي على أنه سبحانه ليس بمتحيّز إلى جهة لأنه محيط فلا يحاط به لأن ذلك لا يكون إلا لمحتاج[1].

❖ **وقال الشيخ العلامة علي بن خليفة المساكني** (ت 1172هـ) في قصيدة «الرياض الخليفية» في علم أصول الدين وهي في 444 بيتاً:

39 ـ وَمُخَالِفٌ لِلْخَلْقِ لَيْسَ كَمِثْلِهِ	شَيْءٌ كَمَا قَدْ جَاءَ فِي الْقُرْآنِ
40 ـ أَيْ لَيْسَ ذَا جِرْمٍ وَلاَ عَرَضٍ	وَلاَ ذَا لاَزِمٍ كَتَحَيُّزٍ بِمَكَانِ
41ـ مَا أَنْ يُقَال اللهُ أَيْنَ وَلاَ مَتَى	أَوْ كَيْفَ أَوْ مَا يَا أَخَا الْعِرْفَانِ
42 ـ إِذْ كُلُّ مَا بِالْبَالِ يَخْطُرُ، رَبُّنَا	بِخِلاَفِ ذَلِكَ فَاسْتَمِعْ لِبَيَانِ[2]

❖ **وقال العلامة مصطفى بن أحمد الطرودي**[3] (ت1173هـ) في «كنز الفرائد في شرح درة العقائد»: معنى المخالَفة للحادث نفيُ الجرمية والعرضية ولوازمهما عنه تعالى، أي: ليس هو تعالى جِرْماً، ولا عَرَضاً قائماً بالجِرْمِ، **ولا**

---

(1) مطالع السعود وفتح الودود على تفسير أبي السعود (ق179/ ب) مخطوط بالمكتبة الوطنية بتونس رقم: 10174

(2) الرياض الخليفية (ق3/ ب) مخطوط بالمكتبة الوطنية بتونس رقم 2996

(3) وردت ترجمته عرضا في في كتاب «التراجم المهمة للخطباء والأيمة» للشيخ محمد بيرم الرابع (ص52) وذلك عند تعرضه لترجمة والده الشيخ أحمد بن مصطفى الطرودي.

يوصَفُ تعالى بحرَكَةٍ ولا سكون، ولا بمكان ولا زمان ولا جهة من الجهات الستّ، فليس له تعالى جهة، ولا هو كائن في جهة من الجهات، وينزه مولانا عن الكيف وعن الكبر والصغر، وعن القرب والبعد بالمسافة ـ وأما بالعلم والسمع والبصر فهو أقرب إليك من حبل الوريد ـ لأن جميع ذلك من صفات الحوادث، ومولانا يتنزه عن مشابهة الحوادث(1).

❖ **وقال الشيخ حمودة بن الحاج محمد بن سعيد**(2) (كان حيا سنة 1188هـ) في شرحه على نظم عقيدة أهل السنة للعلامة محمد الصالح الأوجلي: لا يماثله تعالى شيء من الحوادث في ذاته ولا في صفاته ولا في أفعاله، كما قال جل وعلا: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ ۖ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ ﴿١١﴾﴾ [الشورى: ١١]، فأول هذه الآية تنزيه، وآخرها إثبات، **فصدر هذه الآية يردّ على المجسمة وأضرابهم المثبتين الجهة، وكانوا من أضراب المجسمة لاستلزام الجهة للجسمية**(3).

❖ **وقال الشيخ العلامة محمد بن علي الغرياني**(4) (ت1195هـ) في حاشيته على «شرح المقدمات» عند قول الإمام السنوسي في ذكر الصفات التي

(1) كنز الفرائد في شرح درة العقائد (ق 15/ أ) مخطوط بمكتبة آل النيفر، رقم 1227

(2) كان إماما بجامع قوس الحدادين من ربض باب سويقة بمدينة تونس (راجع كتاب العمر، ج1/ ص466)

(3) (ق68/ أ) مخطوط بالمكتبة الوطنية بتونس رقم: 8706

(4) راجع ترجمته في كتاب تراجم المؤلفين التونسيين (ج3/ ص459).

تسلب النقائص عن الله تعالى: «والمخالفة للحوادث، وهي عبارة عن سلب الجرمية والعرضية وخواصهما»[1]: فخواص الأولى المقادير والأزمنة والأمكنة والجهات، وخواص الثانية الافتقار إلى المحل، وعدم البقاء زماناً[2].

❖ **وقال العلامة أحمد بن قاسم العصفوري**[3] (ت 1199هـ) في شرح العقيدة النورية المسمى بـ«الفوائد العصفورية على العقائد النورية»: **يستحيل عليه تعالى أن تكون له جهة وأن يكون سبحانه وتعالى في جهة من جهات الجرم لأن الجهات حادثة مخلوقة له تعالى**، وقد كان الله ولا جهة ولا مكان ولا زمان. وقد أجمعت الطوائف على استحالة جميع الجهات عليه تعالى، إلا جهة فوق فخالف فيها المجسمة كاليهود لعنهم الله، ولو تأملوا أن السموات والعرش كلها مخلوقة لله ﷻ أخرجها من العدم الذي كانت عليه إلى الوجود لما توهموا أن الله تعالى في جهة فوق أو على العرش، وأين كان قبل أن يخلق العرش؟!‏[4].

❖ **وقال الشيخ العلامة عبد الرحيم بن عمر بن المقدم الشريف**[5] وهو من علماء القرن الثاني عشر، في كتابه المسمى بـ«**التنقيح من كتاب الله الصحيح**»:

---

(1) شرح المقدمات (ص137)

(2) حاشية على شرح المقدمات (ق80/ أ) مخطوط في المكتبة الوطنية بتونس رقم 14467

(3) راجع ترجمته في كتاب تراجم المؤلفين التونسيين (ج3/ ص397)

(4) الفوائد العصفورية على العقائد النورية (ق 42/ أ)، مخطوط بالمكتبة الوطنية بتونس رقم: 19055

(5) ولد بنفطة في بيت علم توارث وظيفة القضاء ببلدهم مدة طويلة، تولى خطة القضاء كسلفه في منتصف القرن الثاني عشر. (كتاب العمر لحسن حسني عبد الوهاب، ج1/ ص207)

عند تعرضه لتفسير قوله تعالى: ﴿ٱلرَّحۡمَٰنُ عَلَى ٱلۡعَرۡشِ ٱسۡتَوَىٰ ٥﴾ [طه: ٥]: العرش في اللغة السرير، وقيل: هو ما علا فأظل، ويسمى مجلس السلطان عرشاً اعتباراً بعلوّه، وهذا على الله محال استواؤه على ذلك، بل استوى عليه بالغلبة والقهر[1].

❖ **وقال العلامة الحاج قاسم اللطيف** (من علماء القرن الثاني عشر) في شرحه على نظم العلامة علي بن عطية السوسي: ذاته تعالى لا تشبه الذوات، وصفاته لا تشبه الصفات، منزّه عن الجرمية والعرضية ولوازمهما، فلوازم الجرمية التحيز والأزمنة والأمكنة والمقدار والجهات وقبول الأعراض[2].

❖ **وقال الشيخ أبو عبد الله محمد بن صولة**[3] في حاشيته على صغرى الصغرى للإمام السنوسي: حقيقة المخالفة هي سلب الجرمية والعرضية وخواصهما، خاصية الجرمِ هو التحيزُ، أي أخذه قدر ذاته من الفراغ، وكونه قابلا للأعراض من حركات وسكون وطول وقصر وتوسط، **وكونه في مكان وجهة** وغلظ وضده[4].

---

(1) التنقيح من كتاب الله الصحيح (ق66/ أ) مخطوط بالمكتبة الوطنية بتونس رقم: 18606

(2) (ق15/ أ) مخطوط بالمكتبة الوطنية التونسية، رقم 22616

(3) لم أقف بعد على ترجمته.

(4) حاشية على صغرى الصغرى (ق13/ أ) مخطوط بالمكتبة الوطنية بتونس رقم 8455

❖ **وقال الشيخ العلامة محمد ماضور**[1] (ت 1226هـ) في كتابه «**شرح الأسماء الحسنى**»: الكَبِيرُ مَعْنَاهُ: الكَبِيرُ مَكَانَةً وَرُتْبَةً وَشَرَفاً؛ **لِاسْتِحَالَةِ الجِسْمِيَّةِ وَالـمَكَانِ عَلَيْهِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى**[2].

❖ **وقال العلامة أبو الثناء محمود مقديش الصفاقسي**[3] (ت1228هـ) في كتابه «نور الحق المبين في شرح المرشد المعين»: يستحيل عليه تعالى الجرميةُ والعرضية ولوازمها، فليس جوهراً فرداً ولا جسما؛ لانحصار الجرم فيهما؛ لأنه إن قبل الانقسام فالجسم، وإلا فالجوهر الفرد.

هذا كله إن قلنا بانحصار العالم في الجواهر وأعراضها، وإن قلنا بزيادة قسم ليس بجرم ولا عرض فالله مخالف له أيضا، إذ لا يكون إلا حادثاً، والله مخالف لجميع الحوادث، بل هو تعالى مخالف لكل شيء ولو كان من مخترعات الأوهام، فضلا عما حصل في الوجود، ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَيْءٌ﴾ [الشورى: ١١].

وإذا ارتفعت مماثلة الحوادث من كل وجه، وارتفعت لوازم الحدوث، ارتفاع تقابل لوازم الحدوث في الذات الأقدس؛ إذ كان بين اللوازم تقابل العدم والملكة، إذ لا يتقابلان إلا فيما يقبلهما، فلا يذكر ارتفاعهما في غير القابل استغناءً

---

(1) راجع ترجمته في تراجم المؤلفين التونسيين (ج4/ ص240)

(2) شرح الأسماء الحسنى (ق5/ أ)، مخطوط بالمكتبة الوطنية بتونس، رقم 21691

(3) راجع ترجمته في تراجم المؤلفين لمحفوظ (ج4/ ص356)

بعدم كونه قابلا لهما، فلا معنى لارتفاعهما في غير القابل إذ ذاك، كما لا يجتمعان فيه لعدم القبول لواحد منهما منفرداً ولا مجتمعاً.

فالحاصل أنهما لا يتواردان عليه وقوعاً ولا ارتفاعاً؛ استغناءً بعدم القبول، وهذا بخلاف النقيضين فلا يتوقف تقابلهما على شرط، فيكون الواجب لله تعالى نفي الجرمية والعرضية ولوازمهما.

فإذا تمحص هذا ارتفع عنك أوهام وتشكيكات كثيرة اضطربت فيها عقول قاصرة بذكر شيئين في حق البارئ توهم الذهن القاصر تقابلهما في حق الله تعالى وحصر الثبوت لأحدهما مع استحالتهما بالبرهان، وذلك كالاتصال بالعالم والانفصال عنه، والدخول فيه والخروج عنه، فيقول المشكك: هل المولى سبحانه داخل العالم أو خارجه؟

وجوابه أن الوصفين معاً من خواص الأجرام، فلا يقبلهما مَنْ تنزّه عن الجرمية وعوارضهما، كما لا يقال: هل متحرك أو ساكن، أو هل هو ذكر أو أنثى لأنه إذا كان الحجر والمَلَكُ لا يقال فيه أذكرٌ هو أم أنثى؟ لعدم القبول، فما بالك بمن هو مباين للحجر والملك والذكر والأنثى ومخالف لها من كل وجه؟**!**[1].

وقال في حاشيته على شرح العقيدة الوسطى للإمام السنوسي بعد أن بسط الكلام في معنى الجهة: «فإذا تمهّد هذا **ظهر لك استحالة أن يكون البارئ تعالى في جهة من غيره، أو يكون هو تعالى له في ذاته جهة ما بحيث يكون غيره تعالى في**

(1) نور الحق المبين في شرح المرد المعين (ق40/ ب) مخطوط بالمكتبة الوطنية بتونس، رقم: 2576

جهة من جهاته، تعالى الله عن الجهة مطلقا، ولذلك استدل على استحالتها مطلقا بدليل واحد يجمعها وهو قوله: «لأنها من عوارض الأجسام».

قوله: «لأن شغل الجهة يستلزم التحيز» هو إشارة لنظم قياس استثنائي، ونظمه: لو كان الله في جهة لكان متحيزاً، ولو كان متحيزاً لكان جرماً، لكن كونه تعالى جرماً مستحيل[1].

❖ **وقال الشيخ العلامة أحمد بن محمد الشقانصي القرشي القيرواني**[2] (ت1235هـ) في كتابه المسمى بـ«**الشهب الثواقب**»: مِن المتشابه آيات الصفات، نحو: ﴿ٱلرَّحۡمَٰنُ عَلَى ٱلۡعَرۡشِ ٱسۡتَوَىٰ ۝٥﴾ [طه: ٥]، و﴿كُلُّ شَيۡءٍ هَالِكٌ إِلَّا وَجۡهَهُۥ﴾ [القصص: ٨٨]، ﴿وَيَبۡقَىٰ وَجۡهُ رَبِّكَ﴾ [الرحمن: ٢٧]، ﴿وَلِتُصۡنَعَ عَلَىٰ عَيۡنِيٓ ۝٣٩﴾ [طه: ٣٩]، ﴿يَدُ ٱللَّهِ فَوۡقَ أَيۡدِيهِمۡ﴾ [الفتح: ١٠]، ﴿وَٱلسَّمَٰوَٰتُ مَطۡوِيَّٰتُۢ بِيَمِينِهِۦ﴾ [الزمر: ٦٧]، فجمهور أهل السنة منهم السلف وأهل الحديث على الإيمان بها وتفويض معناها المراد بها إلى الله تعالى، ولا يفسرها، مع التنزيه له تعالى عن حقيقتها[3].

❖ **وقال الشيخ العلامة محمد بن عثمان النجار الشريف**[4] (ت1331هـ) في ختمه على صحيح البخاري، باب فضل صلاة العصر في شرح

---

(1) حاشية على شرح الوسطى (ج2/ ص 12)

(2) راجع ترجمته في كتاب تراجم المؤلفين التونسيين (ج3/ ص201)

(3) الشهب الثواقب (ج2/ ق8/ ب) مخطوط بالمكتبة الوطنية بتونس رقم 16202

(4) راجع ترجمته في تراجم المؤلفين لمحفوظ (ج5/ ص16)

قول النبي ﷺ: «إنكم سترون ربكم كما ترون هذا القمر، لا تضامون في رؤيته»: **وتكون رؤية المؤمنين لربهم في الآخرة بالانكشاف المنزّه عن المقابلة والجهة والمكان**[1].

ثم نقل الشيخ قول العلامة اللقاني في جوهرة التوحيد شارحاً له فقال:

وَمِنْـــــهُ أَنْ يُنْظَـــــرَ بِالْأَبْـــــصَارِ   لَكِـــنْ بِـــلَا كَيْـــفٍ وَلَا انْحِـــصَارِ

أي: **بلا تكيف للمرئي بكيفية من كيفيات الحوادث، من مقابلة، وجهة، وتحيز**، وغير ذلك. وقوله: «ولا انحصار» أي: ولا انحصار للمرئي عند الرائي بحيث يحيط به؛ لاستحالة الحدود والنهايات عليه تعالى[2].

❖ **وقال الشيخ العلامة حسن بن الحاج عمر بن عبد الله السيناوني** (ت1347هـ) في شرحه على جمع الجوامع للإمام تاج الدين السبكي: هُو موجود وحده سبحانه قبل المكان والزمان، فهو منزّهٌ عنهما[3].

(1) مجموع أختام الشيخ محمد النجار على صحيح البخاري (ق43/ ب)، مخطوط بالمكتبة الوطنية بتونس رقم 7652 وهو بخط يد المؤلف رحمه الله.

(2) مجموع أختام الشيخ محمد النجار على صحيح البخاري (ق44/ ب)، مخطوط بالمكتبة الوطنية بتونس رقم 7652 وهو بخط يد المؤلف رحمه الله.

(3) الأصل الجامع في إيضاح الدرر المنظومة في سلك جمع الجوامع للشيخ السيناوني(ج3/ ص106) مطبعة النهضة ـ تونس.

❖ **وقال الشيخ العلامة إبراهيم المارغني** (ت 1349هـ) في «الشذرات الذهبية على منظومة العقائد الشرنوبية»: وَمَعْنَى مُـخَالَفَتِهِ تَعَالَى لِلْحَوَادِثِ: عَدَمُ مُـمَاثَلَتِهِ لَـهَا فِي أَمْرٍ مِنَ الأُمُورِ، فَلَيْسَ تَعَالَى جِرْماً، أَيْ: تَأْخُذُ ذَاتُهُ العَلِيَّةُ قَدْراً مِنَ الفَرَاغِ كَذَوَاتِنَا، وَلَا عَرَضاً ـ بِفَتْحِ الرَّاءِ ـ أَيْ أَمْراً قَائِماً بِالجِرْمِ كَصِفَاتِنَا القَائِمَةِ بِأَجْرَامِنَا، وَلَا يَتَّصِفُ سُبْحَانَهُ بِالحَرَكَةِ وَالسُّكُونِ، وَلَا بِالكِبَرِ وَالصِّغَرِ، وَلَا بِالطُّولِ وَالقِصَرِ، وَلَا بِالقُرْبِ وَالبُعْدِ بِالـمَسَافَةِ، وَلَا بِغَيْرِ ذَلِكَ مِنْ صِفَاتِ الحَوَادِثِ، وَلَا يَعْلَمُ الـلَّهَ إِلَّا الـلَّهُ[1].

وقال أيضا في شرحه على العقيدة الصغرى للإمام السنوسي: «ليس الله ﷻ فوق جرمٍ من الأجرام كالعرش، ولا تحته، ولا أمامه، ولا خلفه، ولا عن يمينه، ولا عن شماله[2].

❖ **وقال الشيخ العلامة محمد طيب بيرم** (ت 1357هـ) في شرح حديث: «الدِّينُ النَّصِيحَةُ...»: معنى النصيحة لله يرجع إلى الإيمان به ونفي الشريك عنه، وترك الإلحاد في صفاته، ووصفه بصفات الجلال والكمال، وتنزيهه عن النقائص، فيجب أن يعتقد أن الله ـ سبحانه وتعالى ـ واحد في ذاته وصفاته وأفعاله، ويصفه بما هو أهله من الصفات الثبوتية من الحياة والعلم والقدرة والإرادة والكلام

---

(1) الشذرات الذهبية في شرح منظومة العقائد الشرنوبية (ص41، 45)

(2) طالع البشرى على العقيدة الصغرى (ص95)

ونحوها، وبتنزيهه عما لا يجوز عليه من النعوت السلبية، فإنه سبحانه ليس بجوهر، ولا عرض، ولا في مكان وغيرها[1].

❖ **وقال الشيخ العلامة محمد بن يوسف الكافي التونسي** (ت1380هـ) في كتابه النور المبين في شرح المرشد المعين للعلامة ابن عاشر: **(لو مثال)** سبحانه وتعالى **(الخلق)** في شيء ما، جرماً كان أو عرضاً، انحتم **(حدوثُه)** لانعقاد المماثلة على الفرض المذكور، وقوله: **(انحتم)** مفسّر باعتبار ما قدّرناه، وليس بلازم التقدير. وهذا القياس حذف صغراه كالذي قبله، ونظمه هكذا: لو ماثل الخالق انحتم حدوثه، لكن حدوثه باطل لما يلزم عليه من الدور أو التسلسل، فما أدى إليهما وهو حدوثه باطل، فما أدى إليه وهو مماثلته للخلق باطل، وإذا بطل هذا ثبت نقيضه وهو عدم المماثلة، وهو مساوٍ للمخالفة المبرهن عليها[2].

❖ **وقال الشيخ العلامة محمد الطاهر بن عاشور** (ت1393هـ) في «**التحرير والتنوير**» عند قوله تعالى: ﴿قُل لِّلَّهِ ٱلْمَشْرِقُ وَٱلْمَغْرِبُ ۚ يَهْدِى مَن يَشَآءُ إِلَىٰ صِرَٰطٍ مُّسْتَقِيمٍ ﴿١٤٢﴾﴾ [البقرة: ١٤٢] : هو جواب قاطع معناه أن الجهات كلها سواء في أنها مواقع لبعض المخلوقات المعظمة فالجهات ملك لله تبعاً للأشياء الواقعة فيها المملوكة له، وليست مستحقة للتوجه والاستقبال استحقاقاً ذاتياً.

(1) المجلة الزيتونية (ج4/ ص 38، 39)

(2) النور المبين في شرح المرشد المعين (ص17)

وذكر المشرق والمغرب مراد به تعميم الجهات كما تقدم عند قوله تعالى : ﴿وَلِلَّهِ ٱلْمَشْرِقُ وَٱلْمَغْرِبُ ﴾[البقرة: ١١٥]، ويجوز أن يكون المراد من المشرق والمغرب الكناية عن الأرض كلها لأن اصطلاح الناس أنهم يقسمون الأرض إلى جهتين شرقية وغربية بحسب مطلع الشمس ومغربها ، **والمقصود أن ليس لبعض الجهات اختصاص بقرب من الله تعالى لأنه منزه عن الجهة** وإنما يكون أمره باستقبال بعض الجهات لحكمة يريدها كالتيمن أو التذكر فلا بدع في التولي لجهة دون أخرى حسب ما يأمر به الله تعالى ، فقوله تعالى : ﴿قُل لِّلَّهِ ٱلْمَشْرِقُ وَٱلْمَغْرِبُ﴾ إشارة إلى وجه صحة التولية إلى الكعبة(1).

وقال في تفسير قوله تعالى: ﴿أَمْ أَمِنتُم مَّن فِي ٱلسَّمَآءِ ﴾ [الملك: ١٧]: مِن قبيل المتشابه الذي يعطي ظاهره معنى الحلول في مكانٍ، وذلك لا يليق بالله ، ويجيء فيه ما في أمثاله من طريقتي التفويض للسلف والتأويل للخلَف رحمهم الله أجمعين(2) .

وقال في مقال له نشر بالمجلة الزيتونية بحث فيه قوله تعالى: ﴿ٱلرَّحْمَٰنُ عَلَى ٱلْعَرْشِ ٱسْتَوَىٰ ۝٥﴾ [طه: ٥]: وأما الآية فلا يصح فيها إرادة المعنى الأصلي لما هو معلوم لكل مؤمن من استحالة جلوس الرحمن على العرش(3).

(1) التحرير والتنوير (ج2/ ص12)
(2) التحرير والتنوير (ج2/ ص12)
(3) المجلة الزيتونية (ج29/ ص33)

❖ **وقال الشيخ العلامة محمد بن محمد شلبي التونسي الحنفي** في شرحه على عقيدة الإمام الجلال السيوطي الذي سماه بـ«**القول المفيد على عقيدة السيوطي في التوحيد**» عند قوله: «وذاته مخالفة لسائر الذوات»: المخالَفة عبارة عن سلب الجِرمية والعرَضية والكلية والجزئية ولوازمها عنه تعالى، فلازم الجِرمية التحيزُ، ولازمُ العرَضية القيامُ بالغير، ولازم الكلية الكبَر، ولازم الجزئية الصغَر، إلى غير ذلك.

قال بعضهم: وكل ما تتصوره مثلُك؛ لأن الأوهام والعقول ألفت إدراك ما تشاهده، فتظن أن الله ـ جلا وعلا ـ مثله.

قال بعضهم:

كُــلُّ مَــا تَرْتَقِــي إِلَيْــهِ بِــوَهْمٍ مِــنْ جَــلَالٍ وَرِفْعَــةٍ وَسَــنَاء
فَالَّــذِي أَبْــدَعَ البَرِيَّــةَ أَعْــلَا مِنْــهُ سُــبْحَانَه مُبْــدِعُ الْأَشْــيَاء

قال في «تحفة المريد»: فإذا ألقى الشيطان في ذهنك أنه إذا لم يكن المولى جِرْمًا ولا عرَضًا ولا كُلًّا ولا جزْءًا فما حقيقته؟ فقل في ردّ ذلك: لا يعلمُ اللّـهَ إلا اللهُ، ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ ۖ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ ﴿١١﴾﴾ [الشورى: ١١][1].

❖ **وقال الشيخ العلامة محمد الهادي بن القاضي** (ت 1399هـ) في مقال له في المجلة الزيتونة: «الإسلام دين التوحيد الخالص»، عند تعرضه لتفسير قوله

(1) القول المفيد في شرح عقيدة السيوطي في التوحيد (ص6) المطبعة الرسمية العربية بحاضرة تونس، 1327هـ.

تعالى: ﴿فَلَمَّا جَنَّ عَلَيْهِ ٱلَّيْلُ رَءَا كَوْكَبًاۖ قَالَ هَٰذَا رَبِّيۖ فَلَمَّآ أَفَلَ قَالَ لَآ أُحِبُّ ٱلْأَفِلِينَ ﴿٧٦﴾﴾ [الأنعام: ٧٦]: قوله: ﴿هَٰذَا رَبِّي﴾ هذا منه ـ عليه السلام ـ على سبيل الفرض وإرخاء العنان مع ابيه وقومه الذين كانوا يعبدون الأصنام والكواكب، فإن الشأن أن المستدل على فساد قول أو رأي يحكيه ثم يكرّ عليه بالإبطال، أو أنه عليه السلام أراد أن يبطل قولهم بربوبية الكواكب، إلا أنه عليه السلام كان قد عرف من حالهم وتقليدهم لأسلافهم وبعد طباعهم عن قبول الحق أنه لو صرح بالدعوة إلى الله تعالى وتسفيه ما هم عليه من أول الأمر لأعرضوا وصدفوا عنه، فمال إلى استدراجهم إلى استماع الحجة، وذلك بأن ذكر كلاماً يوهم كونه مساعداً لهم على مذهبهم، مع أن قلبه مطمئن بالإيمان، ﴿فَلَمَّآ أَفَلَ﴾ أي غرب الكوكب ﴿قَالَ لَآ أُحِبُّ ٱلْأَفِلِينَ﴾ **أي الأرباب المتنقلين من مكان إلى مكان، المتغيرين من حال إلى حال؛ لأن هذا ينافي صفات الربوبية؛ إذ الأفول انتقال واحتجاب، وكل منهما ينافي استحقاق الربوبية والألوهية لاقتضاء ذلك الحدوث والإمكان المستحيلين على الرب المعبود**[1].

وقال في شرح قول النبي ﷺ: «احفظ الله تجده تجاهك»[2]: تجاهك في الأصل بمعنى قدامك، والله تعالى منزه عن الجهة والزمان والمكان وكل سمة من سمات المخلوقات؛ ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَيْءٌۖ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ ﴿١١﴾﴾ [الشورى:

---

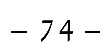
(1) المجلة الزيتونية (ج4/ ص20)

(2) رواه الترمذي.

١١]، وإنما المراد: حافظ على حدود الله تجد معونته وهدايته وتوفيقه معك يقودك إلى الخير حيثما كنت[1].

تمت

(1) المجلة الزيتونية (ج5/ ص 114)


– 74 –




اعْتِقَادُ أهْلِ السُّنَّةِ وَعُلَمَاءِ الأُمَّةِ

تأليف الشيخ الإمام

أبي محمد عبد الله بن محمد المرجاني التونسي

(633 ـ 699هـ)

تحقيق

نزار حمادي

دار الإمام ابن عرفة

تونس




قال ابن المعلم القرشي في كتابه: «نجم المهتدي ورجم المعتدي» عند تعرضه لطبقات أهل السنة الأشاعرة: ومنهم الشيخ الإمام القدوة، المتمسك من التقى بأوثق عروة، العارف الذي سُلِبَ لديه كلُّ عارِف، والمستملي من الغيث ما ينطق به من المعارف، الراسخ في العِلْم والحكمة، والناسِخُ بضياء معارفه دياجي المشكلات المدلهِمَّة، والسافر لثامَ الإيهام عن وجوه التفسير، والمكاشِف بما في الضمير، قد افْتَرَعَ أبكارَ المعاني التي لم يطمثها إنس قبله ولا جان، وأنبع من علومه بحاراً كل البحار لديها خُلْجان، وأطلع من تلك البحار جواهر ألفاظه، فهو جوهري انتسب إلى المرجان.

دخل مصرَ على حين غفلة من أهلها وحين نقلة ذهبت بأكابر علمائها وجلها، فجلى صدأ القلوب بما أظهره من معارفه وحلاه، وأخرج أهلها من الظلمات إلى النور حين ذكّرهم بأيام الله، وأحيى قلوبهم بما يلقيه من التذكير، وعرّف جاهلهم بعد التنكير، وحج مرتين وزار كرتين، ثم أقام بمصر يسيراً وأزمع عنها إلى بلاده رحيلًا ومسيراً، فاستوحشت مصر لفراقه، وانتقل إلى الغرب منبر إشراقه، وكان بها أفول شمسه ومنها قفول ناعي نفسه، فورد الخبر بانتقاله، فأحرق القلوب وأصم الآذان سمع مقاله .

أما نسبه فهو: أبو محمد عبد الله بن محمد بن علي القرشي. ولد بتونس ونشأ بها، وقرأ العلم على أبي فارس عبد العزيز بن بزيزة، وعلى أبي علي بن رُشيد،

وقرأ النحو على أبي الحسن الزبيدي أحد الإخوة الثلاثة الزبيديين، وصحب في التصوف أبا علي بن السماط وأخذ عنه طريق القوم.

وجعل له الله وُدّاً في قلوب أهل المشرق والمغرب وألقى عليه محبة منه، واجتمع عليه العامة والخاصة محبين له ومعظمين له بما يجب من تعظيمه.

وكانت له اليد الطولى في الفقه، وأصول الدين، والتفسير، والمعارف، وإيضاح المعاني الخفية باللفظ الجلي الواضح الذي يفهمه العامي كما يفهمه العالِم، وكان يُقال له: «من أين لسيدي هذا كله؟» فيقول: أسمعُ كما يسمَّعون. وصدق في ذلك رضي الله عنه، لم يكن ذلك قوة بشر.

ومن كلامه ما استملاه سيدنا الإمام العالم الأصيل عماد الدين شرف العلماء فخر المدرسين أبو الحسن علي بن السكري نفعه الله ونفع به، ثم عرضه عليه فقَبِلهُ منه واستصوب فِعْله، ونقلته عنه متذكراً به ما سمعته من الشيخ.

فمن ذلك قوله في تفسير سورة البروج في قوله تعالى: ﴿ **فَعَّالٌ لِّمَا يُرِيدُ** ﴿١٦﴾ ﴾ [البروج: ١٦] في آخر كلامه في ذلك: ﴿ **فَعَّالٌ لِّمَا يُرِيدُ** ﴾ أي: لا يُنكَرُ فِعْلُه، فتارةً يرقى بالعبد إلى الملأ الأعلى، وتارة ينزله إلى قعر البهموت، ولا يقال: كيف؟! ولا لِـم؟! إذ هو المنفرد بالجلال، ﴿ **لَا يُسْـَٔلُ عَمَّا يَفْعَلُ** ﴾ [الأنبياء: ٢٣].

ومن ههنا يظهر قوله ﷺ: «**لا تفضلوني على يونس بن متّى**»، قيل: إن بعض العلماء سئل عن هذه المسألة فقال ما معناه: بَذْلُ جميع ما يقدر عليه من المال قليل في إفادة الجواب، والجواب عن ذلك أنه كأنه يقول صلوات الله عليه

وسلامه: البارئ سبحانه وتعالى لا يتحيز ولا يختص بجهة ولا مكان، فلا فرق بين معنى إسرائي ومجاوزتي لسدرة المنتهى، وبين يونس بن متى وهو في بطن الحوت، الحكم في الاتصال واحد، إذ التجلي لمن هو في بطن الحوت وفي مقام مجاوزة السماوات والمرور على سدرة المنتهى واحد، وذلك أفعال الباري تظهر عنده في صورة وتنقله إلى الضدّ، والقدرة صالحة للضدّ والنقيض.

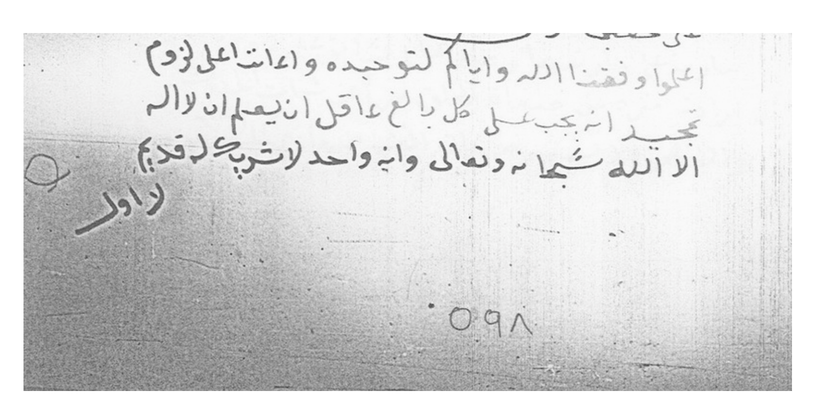
انظر ـ وفقك الله ـ كيف صرّح بنفي الجهة رضي الله عنه وعنا به.

ومن كلامه رضي الله عنه ما استطرد به في تفسير سورة «سبّح اسم ربك» فقال بعد ذكره مقام سيدنا رسول الله ﷺ: وإذا تحقق ذلك، وأُلهِمَ العبدُ ما وقعت الإشارة بطلبه من العبد أول ما يفتح بصره على تسبيح المولى سبحانه وتعالى وإجلاله في كبريائه وعظمته وجلاله، ثم يعود بعد ذلك يلاحظ جميل مخلوقاته وبدائع مصنوعاته، فإذا تفهم معنى قوله: ﴿أَوَمَن كَانَ مَيْتًا فَأَحْيَيْنَاهُ وَجَعَلْنَا لَهُۥ نُورًا يَمْشِي بِهِۦ فِي ٱلنَّاسِ﴾ [الأنعام: ١٢٢]، فحقيق بالعبد أن لا يركن بشدة إلى زخارف المخلوقات، ولا إلى الرتب الدنيوية والولايات، وأن كل من وجد له رسماً أقيم فيه ويداً قوي بها على أبناء جنسه يلاحظ في ذلك جلال من أقامه وقوة يده، ﴿يَدُ ٱللَّهِ فَوْقَ أَيْدِيهِمْ﴾ [الفتح: ١٠] ليست يد الجارحة، وإنما هي يد القوة، إذ الباري سبحانه منزه عن ذلك، وإنما لما كانت اليد محلا للبطش والقوة كان مراده معناها لا ذاتها، إذ اليد الشلاء لا منفعة فيها، فلما تقرر ذلك خاطب عبيده بما يفهمونه من القوة والمنعة.

قال رحمه الله: فإن قيل: فقد ثنى اليد في موضع آخر فقال: ﴿ قَالَ يَٰٓإِبۡلِيسُ مَا مَنَعَكَ أَن تَسۡجُدَ لِمَا خَلَقۡتُ بِيَدَيَّۖ أَسۡتَكۡبَرۡتَ أَمۡ كُنتَ مِنَ ٱلۡعَالِينَ ۝٧٥ ﴾ [ص: ٧٥]، وقال في الجمع: ﴿أَوَلَمۡ يَرَوۡاْ أَنَّا خَلَقۡنَا لَهُم مِّمَّا عَمِلَتۡ أَيۡدِينَآ أَنۡعَٰمٗا فَهُمۡ لَهَا مَٰلِكُونَ ۝٧١ وَذَلَّلۡنَٰهَا لَهُمۡ فَمِنۡهَا رَكُوبُهُمۡ وَمِنۡهَا يَأۡكُلُونَ ۝٧٢ ﴾ [يس: ٧١ – ٧٢]، وأنتم قلتم إن المراد باليد القوة، والقوة شيء واحد، فكيف يثنى ويجمع؟

فالجواب عن ذلك أنه حيث أفرد أراد الاتصاف بالقوة على كل ذي قوة من سائر المخلوقات كما بين، وحيث ثني في آية آدم عليه السلام فقال: ﴿لِمَا خَلَقۡتُ بِيَدَيَّ﴾ وذلك أنه لما قسّم ذرية آدم عليه السلام إلى قسمين في السعادة والشقاوة أخبر أن كلا منهما بتقديره وأطلق التثنية باعتبار القسمين المخلوقين فثنى باعتبار المخلوقية لا باعتبار أصل الخلق، كذلك يفهم من الجمع في الآية الأخرى حيث تعددت المخلوقات من سائر الانتفاعات كما قال: ﴿لَكُمۡ فِيهَا دِفۡءٞ وَمَنَٰفِعُ وَمِنۡهَا تَأۡكُلُونَ ۝٥ وَلَكُمۡ فِيهَا جَمَالٌ حِينَ تُرِيحُونَ وَحِينَ تَسۡرَحُونَ ۝٦ وَتَحۡمِلُ أَثۡقَالَكُمۡ ﴾ [النحل: ٥ – ٧] لما فيه من المنة بخلق الأنعام، وههنا عدد المنافع: التذليل والركوب والأكل والشرب وغير ذلك، وجمع باعتبار المنافع المخلوقات كأنها من أيدٍ عملت ذلك، لا باعتبار أصل الخلق.

انظر أرشدك الله إلى الشيخ كيف أول اليد بالقوة، وقوّى ذلك وناظر عليه وناضل عنه بردّ الأسئلة. ولو تصديت لما في كلامه مما يدل على حسن اعتقاده وموافقته لأهل الحق لطال ذلك.


اعلموا وفقنا الله واياكم لتوحيده واعانة على لزوم
تحميده انه يجب على كل بالغ عاقل ان يعلم ان لا اله
الا الله سبحانه وتعالى وانه واحد لا شريك له قديم
لا اول

٥٩٨

الصفحة الأولى من عقيدة الإمام المرجاني

٥٩٩

وان الجنة والنار والحوض والميزان والصراط والشفاعة
وسؤال الملكين الملقبين بمنكر ونكير الميت في
قبره عن معبوده ونبيه ودينه كل هذا حق صحيح
ثابت جاءت به الآثار والصحيح من الاخبار كله
هذا حق صحيح ثابت هذا الاعتقاد اهل
السنة وعلماء الامة والحمد لله رب العالمين

الصفحة الأخيرة من عقيدة الإمام المرجاني

بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

اعْلَمُوا ـ وَفَّقَنَا اللَّهُ وَإِيَّاكُمْ لِتَوْحِيدِهِ، وَأَعَانَنَا عَلَى لُزُومِ تَمْجِيدِهِ ـ أَنَّهُ يَجِبُ عَلَى كُلِّ بَالِغٍ عَاقِلٍ أَنْ يَعْلَمَ أَن لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى، وَأَنَّهُ وَاحِدٌ لَا شَرِيكَ لَهُ. قَدِيمٌ لَا أَوَّلَ لَهُ. دَائِمٌ لَا آخِرَ لَهُ.

لَيْسَ لَهُ ضِدٌّ، وَلَا نَظِيرٌ، وَلَا مُعِينٌ، وَلَا وَزِيرٌ، وَلَا تُمَاثِلُهُ الـمَوْجُودَاتُ، وَلَا يُمَاثِلُهَا، وَلَا تَحْوِيهِ الأَزْمَانُ، وَلَا الجِهَاتُ، وَلَا يَحُلُّ فِيهَا. وَلَا يَحْتَاجُ إِلَى مَكَانٍ، وَلَا يَفْتَقِرُ إِلَى زَمَانٍ.

هُوَ اللَّهُ سُبْحَانَهُ الآنَ ـ مِنَ التَّنْزِيهِ وَالتَّمْجِيدِ وَالتَّقْدِيسِ وَالتَّعْظِيمِ ـ عَلَى مَا كَانَ، مَوْصُوفٌ بِصِفَاتِهِ الأَزَلِيَّةِ، وَنُعُوتِهِ الجَلِيلَةِ الأَبَدِيَّةِ، فَهُوَ سُبْحَانَهُ حَيٌّ. عَالِمٌ بِجَمِيعِ الـمَعْلُومَاتِ، قَادِرٌ عَلَى جَمِيعِ الـمُمْكِنَاتِ، مُرِيدٌ لِـجَمِيعِ الكَائِنَاتِ، سَمِيعٌ لِـجَمِيعِ الـمَسْمُوعَاتِ. مُبْصِرٌ لِـجَمِيعِ الـمَرْئِيَّاتِ، مُدْرِكٌ لِـجَمِيعِ الـمُدْرَكَاتِ، مُتَكَلِّمٌ بِكَلَامٍ أَزَلِيٍّ، لَيْسَ بِحَرْفٍ وَلَا أَصْوَاتٍ.

لَا تَتَحَرَّكُ ذَرَّةٌ إِلَّا بِإِرَادَتِهِ، وَلَا يَكُونُ مَوْجُودٌ إِلَّا بِمَشِيئَتِهِ وَقُدْرَتِهِ، فَلَا يَقَعُ فِي مُلْكِهِ إِلَّا مَا أَرَادَ، وَلَا يَجْرِي فِي خَلْقِهِ إِلَّا مَا قَدَّرَ.

لَا يَشُذُّ عَنْ قُدْرَتِهِ مَقْدُورٌ، وَلَا يَعْزُبُ عَنْ عِلْمِهِ خَفِيَّاتُ الأُمُورِ، لَا تُحْصَى مَقْدُورَاتُهُ، وَلَا تَتَنَاهَى مَعْلُومَاتُهُ وَلَا مُرَادَاتُهُ.

أَنْشَأَ الـمَوْجُودَاتِ كُلَّهَا، وَخَلَقَ أَفْعَالَـهَا بِأَسْرِهَا، وَقَدَّرَ أَقْوَاتَهُمْ وَآجَالَـهُمْ بِجُمْلَتِهَا، فَلَا يَزِيدُ وَلَا يَنْقُصُ وَلَا يَتَقَدَّمُ وَلَا يَتَأَخَّرُ شَيْءٌ عَنْ شَيْءٍ مِنْهَا، وَهِيَ جَارِيَةٌ عَلَى مَا رَتَّبَهَا وَقَدَّرَهَا فِي سَابِقِ عِلْمِهِ وَوَفْقَ إِرَادَتِهِ.

مُنَزَّهٌ عَنْ صِفَاتِ الخَلْقِ، مُبَرَّأٌ عَنْ سِمَاتِ الحُدُوثِ وَالنَّقْصِ، فَلَا تُشْبِهُ صِفَاتُهُ العَلِيَّةُ صِفَاتِهِمْ، كَمَا لَا تُشْبِهُ ذَاتُهُ القُدُسِيَّةُ ذَوَاتَهُمْ، فَلَا يَتَجَدَّدُ عَلَيْهِ عِلْمُ مَعْلُومٍ، وَلَا تَحْدُثُ لَهُ إِرَادَةٌ لَـمْ تَكُنْ، وَلَا يَعْتَرِيهِ عَجْزٌ وَلَا قُصُورٌ، وَلَا يَلْحَقُهُ سَهْوٌ وَلَا فُتُورٌ، وَلَا يَغْفُلُ ـ سُبْحَانَهُ ـ عَنْ أَمْرٍ مِنَ الأُمُورِ، وَلَا يَفْعَلُ بِآلَةٍ، وَلَا يَسْتَعِينُ بِجَارِحَةٍ، وَلَا يَسْمَعُ بِأُذُنٍ، وَلَا يُبْصِرُ بِحَدَقَةٍ وَجَفْنٍ، وَلَا يَبْطِشُ بِيَدٍ، وَلَا يُوصَفُ بِلَوْنٍ، وَلَا يَعْلَمُ بِقَلْبٍ، وَلَا يُدَبِّرُ بِفِكْرٍ، وَلَا يَتَكَلَّمُ بِلِسَانٍ، وَلَا هُوَ عَرَضٌ وَلَا جَوْهَرٌ وَلَا جُثْمَانٌ، سُبْحَانَهُ العَظِيمُ الشَّأْنِ، فَلَهُ الصِّفَاتُ العُلَى وَالأَسْمَاءُ الحُسْنَى.

أَرْسَلَ الرُّسُلَ بِالبَيِّنَاتِ، وَأَيَّدَهُمْ وَقَوَّاهُمْ بِالـمُعْجِزَاتِ، وَجَعَلَ آخِرَهُمْ وَخَاتِـمَهُمْ خَيْرَ أَهْلِ الأَرْضِ وَالسَّمَوَاتِ، مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الـلَّهِ بَنُ عَبْدِ الـمُطَّلِبِ النَّبِيُّ الأُمِّيُّ العَرَبِيُّ القُرَشِيُّ الـمَكِّيُّ الـمَدَنِيُّ، صَلَّى الـلَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَشَرَّفَ وَكَرَّمَ.

أَرْسَلَهُ بَشِيراً وَنَذِيراً، وَدَاعِياً إِلَى الـلَّهِ بِإِذْنِهِ وَسِرَاجاً مُنِيراً، إِلَى جَمِيعِ الخَلْقِ كَافَّةً، أَسْوَدِهِمْ وَأَحْمَرِهِمْ، عَرَبِيِّهِمْ وَعَجَمِيِّهِمْ، إِنْسِهِمْ وَجِنِّهِمْ، فَبَلَّغَ

الرِّسَالَةَ وَأَدَّى ـ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ـ الأَمَانَةَ، وَنَصَبَ الأَدِلَّةَ عَلَى صِدْقِهِ وَالبَرَاهِينَ السَّاطِعَةَ عَلَى صِحَّةِ قَوْلِهِ.

فَكُلُّ مَا أَخْبَرَ بِهِ عَنِ اللَّهِ حَقٌّ، وَجَمِيعُ مَا قَالَهُ فَهُوَ لَا مَحَالَةَ صِدْقٌ.

فَمِمَّا أَخْبَرَ بِهِ ـ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ـ أَنَّ المُؤْمِنِينَ يَرَوْنَ رَبَّهُمْ فِي الآخِرَةِ بِأَبْصَارِهِمْ، وَأَنَّهُ يَبْعَثُهُمْ وَجَمِيعَ الخَلْقِ بَعْدَ المَوْتِ، وَيَحْشُرُهُمْ لِلْحِسَابِ وَالثَّوَابِ أَوِ العِقَابِ، وَأَنَّ الجَنَّةَ وَالنَّارَ وَالحَوْضَ وَالمِيزَانَ وَالصِّرَاطَ وَالشَّفَاعَةَ وَسُؤَالَ المَلَكَيْنِ ـ المُلَقَّبَيْنِ بِـ«مُنْكَرٍ» وَ«نَكِيرٍ» ـ المَيِّتَ فِي قَبْرِهِ عَنْ مَعْبُودِهِ وَنَبِيِّهِ وَذِمَّتِهِ كُلُّ هَذَا حَقٌّ صَحِيحٌ ثَابِتٌ، جَاءَتْ بِهِ الآثَارُ وَالصَّحِيحُ مِنَ الأَخْبَارِ.

كُلُّ هَذَا حَقٌّ صَحِيحٌ ثَابِتٌ. هَذَا اعْتِقَادُ أَهْلِ السُّنَّةِ وَعُلَمَاءِ الأُمَّةِ، وَالحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ العَالَمِينَ.

تَمَّتْ

رِسَالَةٌ
فِي عَقَائِدِ أَهْلِ السُّنَّةِ

تأليف الشيخ العلامة

أبي عبد الله محمد الغماري التونسي

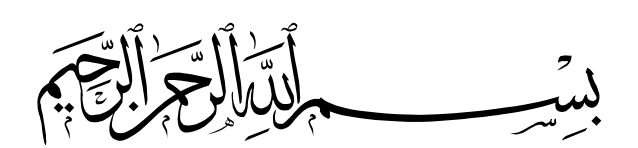
(ت: 1119هـ)

تحقيق

نزار حمادي

دار الإمام ابن عرفة

تونس


بسم الله الرحمن الرحيم

قال الشيخ حسين خوجة في ذيل بشار أهل الإيمان: ومنهم العالم الفاضل الشيخ أبو عبد الله محمد الغماري البصير، ابن الإيمان الخطيب الشيخ أبي القاسم الغماري. كان له ولوع بالعربية، مغرم بـ«التوضيح» و«الألفية»، له مشاركة في كثير من العلوم، كان ملازما للتدريس بجامع الزيتونة، وعلى الخصوص في علم العربية.

واستفاد منه خلق كثير، وكان شيخ الفتح، ولا يوجد في مدينة تونس من طلّاب العلم مَن لم يكن جثا على ركبتيه بين يديه واستفاد منه إلا قليلا. وقد أوتي على بصره وسط عمره.

وكان في درسه كالأسد، شديد الضبط على الطلبة، لا يسامحهم في الإعراب ولو بما قلّ، ومن سطوته تجد النبيه منهم يتوقف بين يديه في الأمور الواضحة، ومع ذلك كانت له مداعبات في خلواته.

توفي رحمه الله أواخر شوال سنة تسع عشرة ومئة وألف (1119هـ) [1].

قلت: ومن تلاميذ الشيخ العلامة محمد الغماري: الشيخ أحمد الصيد[2]، والشيخ محمد حمودة الرصاع[3]، والشيخ العلامة محمد زيتونة[4]، والشيخ محمد

---

(1) راجع ذيل بشائر أهل الإيمان بفتوحات آل عثمان (ص204، 205)

(2) ترجمته في ذيل بشائر أهل الإيمان (ص121)

(3) السابق (ص 220)

(4) السابق (ص 224)

سعادة[1]، والشيخ سليمان الجربي[2]، والشيخ أحمد النميس[3]، والشيخ محمد شلبي[4]، والشيخ يوسف درغوث الحفيد[5].

وأما مؤلفاته فالذي وقفت عليه:

ـ شرح المقدمة الآجرومية[6].

ـ ورسالة نحوية حاكى مقدمة الإعراب للإمام ابن هشام الأنصاري[7].

ـ وهذه الرسالة العقدية التي نقدم لها، وهي رسالة حاكى بها عقيدة أم البراهين للإمام محمد بن يوسف السنوسي، ولذا اعتبرها الناسخ شرحاً عليها، ولكنه ليس بشرح عليها، وإنما هو مصنف على عادة الشيخ الغماري في مسايرة ومحاكاة بعض الكتب كما فعل مع المقدمة الأجرومية ومقدمة الإعراب.

ولم أقف إلا على نسخة واحدة لها ضمن مجموع بالمكتبة الوطنية بتونس، وفيما يلي صورة صفحتها الأولى والأخيرة:

---

(1) السابق (ص 250)

(2) السابق (ص 269)

(3) السابق (ص 270)

(4) السابق (ص 263)

(5) السابق (ص 244)

(6) يوجد منها نسختان بالمكتبة الوطنية الأولى برقم 18724، والثانية قطعة ثانية ضمن مجموع رقم: 1627

(7) يوجد منها نسخة بمكتبة آل النيفر بتونس.

الصفحة الأولى من المخطوط

على إثبات الرسالة لسيدنا محمد صلى الله عليه وسلم بقول رسول الله فقد علمنا أنه صادق
في دعواه الرسالة وصادق في كل ما أخبرنا به وبرهان المعجزة أن النبي ظهرت على يديه المعجزات
الدالة على صدقه ولو كان كاذبا لما ظهرت على يديه ومن جملة ما أخبرنا به الإيمان بجميع الأنبياء
والمرسلين عليهم الصلاة والسلام والإيمان بجميع الملائكة والإيمان بالكتب السماوية والإيمان
باليوم الآخر وبالبعث لهذا الجسد وبالحشر والصراط والميزان وبالجنة والنار والشفاعة
العظمى للعصاة من هذه الأمة والحوض وبأخذ الصحف كل ذلك حق لا شك فيه لأنه أخبر
به الصادق وكل ما أخبر به الصادق فهو حق يجب الإيمان به ومعنى يجب الإيمان به يدخل تحته
وجوب صدق الرسل عليهم الصلاة والسلام واستحالة الكذب عليهم ووجوب الأمانة لهم
واستحالة الخيانة عليهم وجواز الأعراض البشرية عليهم إذا كانت لا تؤدي إلى نقص في مراتبهم
وعلو منزلتهم عند الله بل ذلك مما يزيد فيها فعلى العاقل أن يكثر من ذكر الكلمة التي يعني
مستحضرا معناها فإنه ينتفع بها إن شاء الله أماتنا الله عليها بجاه سيدنا محمد عليه
ما ذكره الذاكرون وغفل عن ذكره الغافلون سبحان ربك رب العزة عما يصفون وسلام
على المرسلين والحمد لله رب العالمين وكتبه
العبد الفقير إلى الله عمر بن علي
ابن أحمد المحجوب الشافعي
في اليوم الثامن
والعشرين
من [illegible]
[illegible]
٩١

الصفحة الأخيرة من المخطوط

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ

وَصَلَّى اللَّهُ عَلَى سَيِّدِنَا وَمَوْلَانَا مُحَمَّدٍ وَعَلَى آلِهِ وَصَحْبِهِ وَسَلَّمَ.

حَقِيقَةُ الحَمْدِ: هُوَ الوَصْفُ بِالجَمِيلِ الاخْتِيَارِيِّ عَلَى قَصْدِ التَّعْظِيمِ، سَوَاءٌ كَانَ فِي مُقَابَلَةِ نِعْمَةٍ أَمْ لَا.

حَقِيقَةُ الشُّكْرِ: هُوَ الثَّنَاءُ بِاللِّسَانِ وَالقَلْبِ وَسَائِرِ الأَرْكَانِ بِسَبَبِ مَا أُعْطِيَ إِلَى الشَّاكِرِ مِنَ النِّعَمِ.

وَاعْلَمْ أَنَّ الحَمْدَ أَخَصُّ مَحَلًّا وَأَعَمُّ سَبَباً، وَمَعْنَى كَوْنِهِ أَخَصَّ مَحَلًّا أَنَّهُ لَا يَكُونُ إِلَّا بِاللِّسَانِ، وَمَعْنَى كَوْنِهِ أَعَمَّ سَبَباً أَنَّهُ يَكُونُ عَلَى السَّرَّاءِ وَالضَّرَّاءِ.

وَأَمَّا الشُّكْرُ فَإِنَّهُ أَعَمُّ مَحَلًّا وَأَخَصُّ سَبَباً، وَمَعْنَى كَوْنِهِ أَعَمَّ مَحَلًّا أَنَّهُ يَكُونُ بِاللِّسَانِ وَالقَلْبِ وَسَائِرِ الأَرْكَانِ، وَمَعْنَى كَوْنِهِ أَخَصَّ سَبَباً أَنَّهُ يَكُونُ عَلَى السَّرَّاءِ فَقَطْ.

وَصِفَةُ الشُّكْرِ بِاللِّسَانِ أَنْ تَقُولَ: الشُّكْرُ لِلَّهِ.

وَصِفَةُ الشُّكْرِ بِالقَلْبِ أَنْ تَعْتَقِدَ أَنَّ كُلَّ نِعْمَةٍ أَصَابَتْهُ هِيَ مِنَ اللَّهِ.

وَصِفَةُ الشُّكْرِ بِالجَوَارِحِ أَنْ تَسْتَعْمِلَ كُلَّ جَارِحَةٍ فِيمَا يُرْضِي اللَّهَ ﷻ.

حَقِيقَةُ اسْمِ الجَلَالَةِ: هُوَ اسْمٌ لِلذَّاتِ الوَاجِبَةِ، المَعْبُودِ بِحَقٍّ، المُنَزَّهِ عَنْ جَمِيعِ النَّقَائِصِ.

حَقِيقَةُ الصَّلَاةِ عَلَى النَّبِيءِ ﷺ: زِيَادَةُ تَكْرِمَةٍ وَإِنْعَامٍ[1]، وَالسَّلَامُ عَلَيْهِ: زِيَادَةُ تَأْمِينٍ وَإِعْظَامٍ[2].

حَقِيقَةُ الرَّسُولِ: هُوَ إِنْسَانٌ ذَكَرٌ أُوحِيَ إِلَيْهِ بِشَرْعٍ وَأُمِرَ بِتَبْلِيغِهِ، فَإِنْ لَمْ يُؤْمَرْ بِتَبْلِيغِهِ فَنَبِيٌّ.

حَقِيقَةُ الحُكْمِ: هُوَ إِثْبَاتُ أَمْرٍ أَوْ نَفْيُهُ[3].

وَيَنْقَسِمُ إِلَى ثَلَاثَةِ أَقْسَامٍ: شَرْعِيٍّ، وَعَادِيٍّ، وَعَقْلِيٍّ[4].

---

(1) الصلاة لفظ مشترك يطلق على الصلاة المعهودة وهي ذات الركوع والسجود، ويطلق على الدعاء لقوله تعالى: ﴿وَصَلِّ عَلَيْهِمْ إِنَّ صَلَوٰتَكَ سَكَنٌ لَّهُمْ﴾[التوبة: ١٠٣] قال البيضاوي: «واعطف عليهم بالدعاء والاستغفار لهم» (أنوار التنزيل ج1/ ص420)، ويطلق على الدين لقوله تعالى: ﴿قَالُواْ يَٰشُعَيْبُ أَصَلَوٰتُكَ تَأْمُرُكَ أَن نَّتْرُكَ مَا يَعْبُدُ ءَابَآؤُنَآ﴾[هود: ٨٧] أي: دينُك يأمرُك. ويطلق ويراد بها الرحمة وزيادة الإكرام والإنعام، وهي التي قصدَ الشيخُ بقوله: «هي زيادة تكرِمَة وإنعام». والحاصل أنا إذا قلنا: «اللهم صلّ على محمد» فمعناه: اللهم عظّمه في الدنيا بإعلاء ذكرِه، وإظهار دعوته، وإبقاء شريعته، وفي الآخرة بتشفيعه في أمته، وتضعيف أجره ومثوبته.

(2) السلام أيضا لفظ مشترك، فيراد به السلامة من الآفات، ويراد به الاستسلام والانقياد، وهو أيضا اسم من أسماء الله تعالى، ويراد به الأمان والتعظيم، ويراد به زيادة الأمان والتعظيم، وهو مراد الشيخ هنا لأنّ أصل الأمان والتعظيم حاصل له ﷺ بسلام الله له، ولذا قال: «زيادة أمان وطيب تحية وإعظام».

(3) الحُكم، لغة: هو القضاءُ، ومنه قولهم: حُكْمُ الحاكِم، أي قضاؤُه. ومنه قوله تعالى: ﴿فَٱحْكُم بَيْنَهُم بِمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ﴾[المائدة: ٤٨] أي: اقضِ بينهم. وأما اصطلاحا، فيقال: هو إثباتُ أمرٍ لأمرٍ أو نفيُه عنه. ويقال: هو عبارة عن نِسبَة أمرٍ إلى أمرٍ إيجابًا أو سلبًا.

(4) ودليل حصرها في ثلاثة أن يقال: ذلك الارتباط الواقع بين المدلولين إمّا أن يمتنع تبدّلُه أو لا يمتنع، والأول هو الارتباط العقليُّ، والثاني ـ الذي لا يمتنع تبدله ـ إما أن يحتاج إلى وضع واضع أو لا، فإن لم يحتج فهو الارتباط العادي كالإحراق عند مس النار وكالشبع عقب الأكل، وقد أمِنَت العقولُ تبدّل هذا

ـ فَالشَّرْعِيُّ كَقَوْلِنَا: الصَّلَاةُ وَاجِبَةٌ.

ـ وَالعَادِيُّ كَقَوْلِنَا: النَّارُ مُحْرِقَةٌ.

ـ وَالعَقْلِيُّ[1] كَقَوْلِنَا: الوَاحِدُ نِصْفُ الاثْنَيْنِ.

حَقِيقَةُ الْعَقْلِ[2]: هُوَ نُورٌ يَقْذِفُهُ اللهُ فِي قَلْبِ مَنْ يَشَاءُ لِيُمَيِّزَ بَيْنَ الحَقِّ وَالبَاطِلِ.

حَقِيقَةُ الوَاجِبِ العَقْلِيِّ: مَا لَا يُتَصَوَّرُ فِي العَقْلِ عَدَمُهُ.

وَيَنْقَسِمُ إِلَى قِسْمَيْنِ: ضَرُورِيٍّ، وَنَظَرِيٍّ.

ـ **مِثَالُ الوَاجِبِ الضَّرُورِيِّ**: الوَاحِدُ نِصْفُ الاثْنَيْنِ.

ـ **وَمِثَالُ الوَاجِبِ النَّظَرِيِّ**: القِدَمُ لِمَوْلَانَا جَلَّ وَعَزَّ.

الارتباط، إلا في مواضع خاصة كوقت بعثة الأنبياء واقتراب الساعة وعند الموت وفي المعاد، أو في أشخاص خاصة كالجن والساحر، وإن احتاج إلى وضع واضع فإن اشتُرِطت عصمتُه فهو الارتباط الشرعي، وإلا فهو إمّا واضع لغة فلغوي، أو غيره فعُرفي.

(1) الكلام على الحكم العقلي من المقدمات الضرورية في علم التوحيد؛ لأنّ المقصود من هذا العلم إثبات ما يَجِب والتنزيه عمّا يستحيل ومعرفة ما يجوز في حق الله ﷻ وفي حقِّ رسله عليهم الصلاة والسلام.

(2) عرف إمام الحرمين أبو المعالي الجويني العقل بأنه علوم ضرورية بجواز الجائزات ووجوب الواجبات واستحالة المستحيلات، كالعلم باستحالة اجتماع الضدين، والعلم بأن المعلوم لا يخلو عن النفي أو الإثبات، والعلم بأن الموجود لا يخلو عن الحدوث أو القِدم. (الإرشاد ص 16) ومعلوم أن كل عاقل لا يخلو عن هذه العلوم، فكل عاقل يدرك أن الشيء إما لا يمكن عدمُه ويقال له الواجب، أو لا يمكن وجوده ويقال فيه المستحيل، وإما يمكن فيه الوجود والعدم ويقال له الجائز، ولا شك أن كل عاقل يستشعر هذا التقسيم، وأما الجهل بتسمية هذه الأقسام بالواجب والمستحيل والجائز فلا يكون به المرء غير عاقل لأنه مجرّد اصطلاح من علماء أصول الدين

حَقِيقَةُ الْمُسْتَحِيلِ العَقْلِيِّ: مَا لَا يُتَصَوَّرُ فِي العَقْلِ وُجُودُهُ.

وَيَنْقَسِمُ أَيْضًا إِلَى قِسْمَيْنِ: ضَرُورِيٍّ، وَنَظَرِيٍّ.

ـ **مِثَالُ الْمُسْتَحِيلِ الضَّرُورِيِّ**: الوَاحِدُ نِصْفُ الأَرْبَعَةِ.

ـ **وَمِثَالُ الْمُسْتَحِيلِ النَّظَرِيِّ**: كَاسْتِحَالَةِ الشَّرِيكِ لله تَعَالَى.

حَقِيقَةُ الجَائِزِ العَقْلِيِّ: مَا يَصِحُّ فِي العَقْلِ وُجُودُهُ وَعَدَمُهُ.

وَيَنْقَسِمُ أَيْضًا إِلَى قِسْمَيْنِ: ضَرُورِيٍّ، وَنَظَرِيٍّ.

ـ **مِثَالُ الجَائِزِ الضَّرُورِيِّ**: كَوْنُ الحَرِيرِ أَبْيَضَ أَوْ أَسْوَدَ.

ـ **وَمِثَالُ الجَائِزِ النَّظَرِيِّ**: تَعْذِيبُ الْمُطِيعِ، وَتَنْعِيمُ العَاصِي.

حَقِيقَةُ الْمُكَلَّفِ: هُوَ البَالِغُ العَاقِلُ. وَأَمَّا الْمُكَلِّفُ هُوَ اللهُ تَعَالَى.

حَقِيقَةُ التَّكْلِيفِ: هُوَ إِلْزَامُ العَبْدِ مَا فِي فِعْلِهِ مَشَقَّةٌ.

حَقِيقَةُ المَعْرِفَةِ: هِيَ الجَزْمُ الْمُطَابِقُ فِي عَقَائِدِ الإِيمَانِ عَنْ دَلِيلٍ.

حَقِيقَةُ التَّقْلِيدِ: هُوَ الجَزْمُ الْمُطَابِقُ فِي عَقَائِدِ الإِيمَانِ عَنْ غَيْرِ دَلِيلٍ.

الصِفَّةُ الأُولَى الوَاجِبَةُ فِي حَقِّهِ تَعَالَى: الوُجُودُ

وَحَقِيقَتُهُ: هُوَ الَّذِي لَا تُعْقَلُ الذَّاتُ إِلَّا بِهِ.

وَوُجُودُهُ تَعَالَى وَاجِبٌ، وَمَعْنَى قَوْلِنَا: «وَاجِبٌ» أَنَّهُ لَمْ يَسْبِقْهُ عَدَمٌ، وَلَا يَلْحَقُهُ عَدَمٌ.

وَوُجُودُهُ تَعَالَى ذَاتِيٌّ، وَمَعْنَى كَوْنِهِ ذَاتِيًّا أَنَّهُ لَا سَبَبَ لِوُجُودِهِ.

الصِّفَةُ الثَّانِيَةُ: القِدَمُ

وَمَعْنَى القِدَمِ فِي حَقِّهِ تَعَالَى: سَلْبُ العَدَمِ السَّابِقِ عَلَى الوُجُودِ.

الصِّفَةُ الثَّالِثَةُ: البَقَاءُ.

وَمَعْنَى البَقَاءِ فِي حَقِّهِ تَعَالَى: سَلْبُ العَدَمِ اللَّاحِقِ لِلْوُجُودِ.

الصِّفة الرَّابِعَةُ: مُخَالَفَتُهُ تَعَالَى لِلْحَوَادِثِ.

وَمَعْنَى مُخَالَفَتِهِ لِلْحَوَادِثِ: سَلْبُ الجِرْمِيَّةِ وَالعَرَضِيَّةِ وَلَوَازِمِهَا[1]، فَلَيْسَ بِجِرْمٍ، وَلَا عَرَضٍ، وَلَيْسَ لَهُ مَكَانٌ، وَلَيْسَ لَهُ زَمَانٌ، وَلَيْسَ لَهُ جِهَةٌ، وَلَيْسَ لَهُ جَارِحَةٌ، وَلَا تَتَّصِفُ ذَاتُهُ بِصِفَةٍ حَادِثَةٍ كَالقِيَامِ وَالقُعُودِ وَالجُلُوسِ، وَلَا البُكَاءِ وَالضَّحِكِ وَالنَّوْمِ، وَلَا يُوصَفُ بِالصِّغَرِ وَلَا بِالكِبَرِ، وَلَا يُتَصَوَّرُ فِي الذِّهْنِ، وَلَا يَتَكَيَّفُ فِي العَقْلِ، فَتَبَارَكَ اللهُ رَبُّ العَالَـمِينَ.

---

(1) لوازم الجرمية التي يتنزه الله عنها هي: المقادير، والأزمنة، والأمكنة، والتحيّز، وقبول الأعراض. ولوازم العرضية التي يتعالى الله عنها هي: الافتقار إلى المحل، وعدم البقاء أكثر من زمنين. فيجب في حقه سبحانه بالبرهان العقلي والدليل النقلي سلب خواص الجرمية والعرَضية، أي سلب كونه مقدارًا أو عرَضًا أو مفتقرًا إلى المحلّ إلى غير ذلك؛ قال ابن التلمساني: مذهب «**أهل الحق**» أنّ الباري سبحانه لا يُشبِهُ شيئاً من المخلوقات، أي لا يشَارِكُ شيئًا منها في أخص صفاته، ولا يشبِهُهُ شيءٌ منها، أي: لا يشارِكُه في ماهيته أو في أخص وَصْفِه؛ ﴿لَيۡسَ كَمِثۡلِهِۦ شَيۡءٞۖ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلۡبَصِيرُ ١١﴾ [الشورى: ١١]. وإذا سُئِل المرءُ عمّا يستحيل في وصف ربه، فالقول الجملي فيه أنّ كل ما يؤدي إلى إمكانه أو حدوثه أو قصور في صفاته فالرب تعالى مُنزَّهٌ عنه. (شرح معالم أصول الدين، ص 203)

الصِّفَةُ الخَامِسَةُ الوَاجِبَةُ فِي حَقِّهِ تَعَالَى: قِيَامُهُ تَعَالَى بِنَفْسِهِ، أَيْ: بِذَاتِهِ.

وَمَعْنَى قِيَامِهِ تَعَالَى بِنَفْسِهِ: سَلْبُ الافْتِقَارِ إِلَى الـمَحَلِّ وَالـمُخَصِّصِ. وَالـمُرَادُ بِالـمَحَلِّ الذَّاتُ، وَالـمُرَادُ بِالـمُخَصِّصِ الفَاعِلُ[1].

فَاللهُ تَعَالَى لَا يَفْتَقِرُ إِلَى ذَاتٍ أُخْرَى يَقُومُ بِهَا كَمَا تَقُومُ الصِّفَةُ بِالـمَوْصُوفِ، وَلَا يَفْتَقِرُ إِلَى مُخَصِّصٍ يُخَصِّصُهُ بِشَيْءٍ دُونَ شَيْءٍ، فَهُوَ اللهُ تَعَالَى ذَاتٌ مَوْصُوفٌ بِصِفَاتِ الـمَعَانِي وَالـمَعْنَوِيَّةِ، غَنِيٌّ عَنِ الْـمَحَلِّ وَالـمُخَصِّصِ.

الصِّفَةُ السَّادِسَةُ: الوَحْدَانِيَّةُ.

فَاللهُ تَعَالَى وَاحِدٌ فِي ذَاتِهِ، وَوَاحِدٌ فِي صِفَاتِهِ، وَوَاحِدٌ فِي أَفْعَالِهِ[2].

---

(1) دليل استغنائه تعالى عن المخصِّص ـ أي الفاعل ـ هو ما تقدم من وجوب قِدمه تعالى ووجوب بقائه، فإنّ الاحتياج إلى المخصِّص يستلزم الحدوث؛ لأن أثر المخصِّص لا يكون إلا حادثا لأن القديم حاصل الوجود وواجبه، وتحصيلُ الحاصل محال، فالحدوث على ذات الله ﷻ وعلى صفاته مستحيل لوجوب القِدم والبقاء للذات العلية وصفاتها، فيكون احتياجُه تعالى إلى الفاعل المخصِّص مستحيلٌ.

(2) هذه الجملة تتضمن نفي الكموم الخمسة عن الله سبحانه وتعالى، وحاصله أن ذاته العلية سبحانه منزهة عن الكم المتصل، أي منزهة عن كونها مركبة من أجزاء، ومنزهة أيضا عن الكم المنفصل، أي عن التعدد بحيث يكون هناك إلهٌ ثان أو أكثر؛ ﴿ لَوْ كَانَ فِيهِمَآ ءَالِهَةٌ إِلَّا ٱللَّهُ لَفَسَدَتَاۚ فَسُبۡحَٰنَ ٱللَّهِ رَبِّ ٱلۡعَرۡشِ عَمَّا يَصِفُونَ ﴿٢٢﴾ ﴾ [الأنبياء: ٢٢]، وصفاته السَّنية جل وعلا منزهة أيضا عن الكمين المذكورين، فليس له تعالى صفات من جنس واحد كقدرتين وإرادتين وعلمين، وهذا هو الكم المتصل في الصفات، وأما المنفصل في الصفات فليس لغيره تعالى صفة تشبه صفته، كأن يكون لغيره قدرة يوجد بها ويعدم كقدرة الله تعالى. وأما أفعاله سبحانه فقد تنزهت عن الكم المنفصل، فليس لغيره تعالى فعل من الأفعال على وجه الإيجاد من العدم المقتضي للعلم المحيط والإرادة المخصصة

وَمَعْنَى كَوْنِهِ وَاحِداً فِي ذَاتِهِ أَنَّ ذَاتَهُ العَلِيَّةَ لَا تَرْكِيبَ فِيهَا وَلَا مِثْلَ لَهَا.

وَمَعْنَى كَوْنِهِ وَاحِداً فِي أَفْعَالِهِ أَنَّهُ لَا تَأْثِيرَ لِشَيْءٍ سِوَاهُ.

وَمِنْ هُنَا تَعْلَمُ أَنَّهُ لَا تَأْثِيرَ لِلنَّارِ فِي الإِحْرَاقِ، وَلَا فِي الطَّبْخِ، وَلَا فِي التَّسْخِينِ، وَلَا تَأْثِيرَ لِلطَّعَامِ فِي الشِّبَعِ، وَلَا تَأْثِيرَ لِلْمَاءِ فِي الرِّيِّ وَلَا فِي الإِنْبَاتِ، وَلَا تَأْثِيرَ لِلسِّكِّينِ فِي القَتْلِ وَلَا فِي الجَرْحِ وَلَا فِي القَطْعِ، وَلَا تَأْثِيرَ لِلثَّوْبِ فِي السَّتْرِ وَلَا فِي التَّدَفِّي.

فَهَذِهِ الأَشْيَاءُ لَا تَأْثِيرَ لَـهَا بِذَاتِهَا، وَلَا بِقُوَّةٍ جُعِلَتْ فِيهَا، وَإِنَّمَا هِيَ أُمُورٌ عَادِيَّةٌ يَخْلُقُ اللهُ عِنْدَهَا لَا بِهَا، وَالـمُؤَثِّرُ فِي الحَقِيقَةِ هُوَ اللهُ تَعَالَى.

فَهَذِهِ الأَوْصَافُ السِّتَّةُ الأُولَى، مِنْهَا نَفْسِيَّةٌ وَهِيَ الوُجُودُ، **وَحَقِيقَةُ الصِّفَةِ النَّفْسِيَّةِ**: هِيَ الحَالُ الوَاجِبُ لِلذَّاتِ مَا دَامَتِ الذَّاتُ، غَيْرُ مُعَلَّلَةٍ بِعِلَّةٍ.

وَالخَمْسَةُ الَّتِي بَعْدَهَا تُسَمَّى سَلْبِيَّةً، وَمَعْنَى كَوْنِهَا سَلْبِيَّةً أَنَّهَا تَنْفِي عَنْ مَوْلَانَا ـ جَلَّ وَعَزَّ ـ أَمْراً لَا يَلِيقُ بِهِ، فَالقِدَمُ يَنْفِي الحُدُوثَ، وَالبَقَاءُ يَنْفِي الفَنَاءَ، وَالـمُخَالَفَةُ لِلْحَوَادِثِ تَنْفِي عَنْهُ الـمُمَاثَلَةَ لِلْحَوَادِثِ، وَالقِيَامُ بِالنَّفْسِ يَنْفِي عَنْهُ الافْتِقَارَ إِلَى الـمَحَلِّ وَالـمُخَصِّصِ، وَالوَحْدَانِيَّةُ تَنْفِي عَنْهُ الشَّرِيكَ فِي الذَّاتِ وَالصِّفَاتِ وَالأَفْعَالِ.

والحياة المطلقة، فتعالى الله عن أن يكون له شريك في ذلك كله، فكونه جل وعلا واحداً ينفي هذه الكموم الخمسة.

وَحَقِيقَةُ صِفَاتِ الـمَعَانِي: كُلُّ صِفَةٍ مَوْجُودَةٍ فِي نَفْسِهَا قَائِمَةٍ بِمَوْصُوفٍ، تُوجِبُ لَهُ حُكْماً، سَوَاءٌ كَانَتْ حَادِثَةً كَبَيَاضِ الجِرْمِ وَسَوَادِهِ، أَمْ قَدِيمَةً كَعِلْمِ اللَّـهِ وَقُدْرَتِهِ.

وَصِفَاتُ الـمَعَانِي سَبْعَةٌ:

ـ **أَوَّلُهَا:** القُدْرَةُ، فَتَجِبُ لِلَّـهِ القُدْرَةُ، **وَحَقِيقَةُ القُدْرَةِ:** صِفَةٌ يَتَأَتَّى بِهَا إِيجَادُ الـمُمْكِنِ وَإِعْدَامُهُ عَلَى وَفْقِ الإِرَادَةِ [1].

وَقُدْرَتُهُ تَعَالَى وَاحِدَةٌ قَدِيمَةٌ بَاقِيَةٌ، يُوجِدُ بِهَا جَمِيعَ الـمُمْكِنَاتِ أَوْ يُعْدِمُهَا عَلَى وَفْقِ إِرَادَتِهِ تَعَالَى.

---

(1) قدرة الله تعالى صفة وجودية قديمة قائمة بذاته العلية سبحانه، يتأتى بها إيجاد كل ممكن وإعدامه على وفق الإرادة، وهذا الإيجاد ـ الذي هو التأثير ـ إنما هو حقيقة للذات العلية، فالله تعالى يوجِد بقدرته ما خصصه بإرادته، بمعنى أنه إذا أراد إيجاد شيء بإخراجه من العدم إلى الوجود أوجده بقدرته. والقدرة من الصفات المتعلقة، والتعلق عند علماء هذا الفن هو طلب الصفة ـ أي اقتضاؤها واستلزامها ـ أمراً زائداً على القيام بالذات، كطلب القدرة مقدوراً، وطلب الإرادة مراداً، وللقدرة تعلقان: صُلوحيّ قديم وهو صلاحيتها في الأزل للإيجاد والإعدام فيما لا يزال، وتنجيزي حادث وهو الإيجاد والإعدام بها بالفعل فيما لا يزال. ويستحيل أن يكون تعلق القدرة تنجيزيا قديماً لاستحالة وجود الحادث في الأزل للتنافي الواضح بين الحدوث والأزلية. ولا يلزم من عدم تعلق القدرة بإيجاد الحادث أزلًا نسبة العجز إلى الله تعالى عن ذلك علوا كبيرا، فإن وجود الحادث أزلا من قبيل المستحيلات، وقدرته تعالى لا تتعلق بالمستحيلات لأنها لا تقبل الوجود أصلا، كما لا تتعلق بالواجبات لأنها لا تقبل العدم أصلا، وإنما تتعلق بالممكنات التي تقبل الوجود والعدم فيما لا يزال.

ـ **ثَانِيهَا**: الإِرَادَةُ، فَيَجِبُ لِلَّـهِ الإِرَادَةُ، **وَحَقِيقَتُهَا**: صِفَةٌ يَتَأَتَّى بِهَا تَخْصِيصُ الـمُمْكِنِ بِبَعْضِ مَا يَجُوزُ عَلَيْهِ، عَلَى وَفْقِ مَا سَبَقَ فِي عِلْمِهِ تَعَالَى[1].

وَاعْلَمْ أَنَّهُ لَا يَكُونُ فِي مُلْكِهِ تَعَالَى إِلَّا مَا يُرِيدُ، خَيْراً كَانَ أَوْ شَرّاً، طَاعَةً كَانَتْ أَوْ مَعْصِيَةً، إِيمَاناً كَانَ أَوْ كُفْراً.

ـ **ثَالِثُهَا**: العِلْمُ، **وَحَقِيقَتُهُ**: صِفَةٌ لَهَا تَعَلُّقٌ بِالشَّيْءِ عَلَى مَا هُوَ عَلَيْهِ عَلَى وَجْهِ الإِحَاطَةِ بِهِ، دُونَ سَبْقِ خَفَاءٍ[2].

---

(1) الإرادة عند أهل السنة الأشاعرة ترادف المشيئة، ودليلها من القرآن قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿يَخْلُقُ مَا يَشَآءُ وَيَخْتَارُ﴾ [القصص: ٦٨]، وقوله: ﴿فَعَّالٌ لِّمَا يُرِيدُ ﴿١٠٧﴾﴾ [هود: ١٠٧]. وهي في حقه تعالى صفة وجودية قديمة قائمة بذاته العلية، يخصص بها ويرجح الممكن ببعض ما يجوز عليه على وفق علمه تبارك وتعالى، والذي يجوز على الممكن ستة أمور إجمالا: الوجود ويقابله العدم، والصفة المخصوصة كالبياض ويقابلها سائر الصفات، والزمان المخصوص كزمن طلوع الشمس ويقابله سائر الأزمنة، والمكان المخصوص ويقابله سائر الأمكنة الأخرى، والجهة المخصوصة كجهة المشرق ويقابلها سائر الجهات، والمقدار المخصوص كالطول ويقابله سائر المقادير كالقصر، وتسمى هذه الأمور بالممكنات المتقابلات أي المتنافرات أو المتنافيات.

(2) عِلْمُ الله تعالى هو صفة وجودية قديمة قائمة بذاته تعالى متعلقة بجميع الأمور الجائزة والواجبة والمستحيلة تعلق انكشاف واتضاح من غير سبق خفاء، فيعلم سبحانه وتعالى تلك الأمور أزلا وأبداً على ما هي عليه، فالواجب كذاته العلية وصفاته السنية، والمستحيل أضداد تلك الصفات، والجائز كخلقه للكائنات، فيعلم تعالى جميع ذلك تفصيلا علم اتضاح وانكشاف؛ ﴿لَا يَعْزُبُ عَنْهُ مِثْقَالُ ذَرَّةٍ فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَلَا فِي ٱلْأَرْضِ وَلَآ أَصْغَرُ مِن ذَٰلِكَ وَلَآ أَكْبَرُ إِلَّا فِي كِتَٰبٍ مُّبِينٍ ﴿٣﴾﴾ [سبأ: ٣].

وَعِلْمُهُ تَعَالَى وَاحِدٌ قَدِيمٌ بَاقٍ، يَنْكَشِفُ بِهِ كُلُّ مَعْلُومٍ، وَاجِباً كَانَ أَوْ مُسْتَحِيلًا أَوْ جَائِزاً، فَاللهُ تَعَالَى يَعْلَمُ ذَاتَهُ العَلِيَّةَ، وَيَعْلَمُ جَمِيعَ صِفَاتِهِ السَّنِيَّةِ عَلَى مَا هِيَ عَلَيْهِ، وَيَعْلَمُ ذَوَاتَنَا وَصِفَاتِنَا وَحَرَكَاتِنَا وَسَكَنَاتِنَا وَسِرَّنَا وَجَهْرَنَا عَلَى سَبِيلِ التَّفْصِيلِ، وَعَلِمَ كُلَّ شَيْءٍ قَبْلَ وُجُودِهِ، وَيَعْلَمُ الـمُسْتَحِيلَ، وَيَعْلَمُ أَنَّهُ لَا يَقَعُ، وَيَعْلَمُ الفَسَادَ الَّذِي يَنْشَأُ عَنْهُ عَلَى تَقْدِيرِ وُقُوعِهِ.

ـ **رَابِعُهَا**: الحَيَاةُ، **وَحَقِيقَتُهَا**: صِفَةٌ تُصَحِّحُ لِـمَنْ قَامَتْ بِهِ أَنْ يَتَّصِفَ بِالإِدْرَاكِ.

وَحَيَاتُهُ تَعَالَى قَدِيمَةٌ بَاقِيَةٌ لَا تَتَعَلَّقُ بِشَيْءٍ، أَيْ: لَا تَطْلُبُ أَمْراً زَائِداً عَلَى القِيَامِ بِمَحَلِّهَا.

ـ **خَامِسُهَا**: السَّمْعُ.

ـ **وَسَادِسُهَا**: البَصَرُ

وَهُمَا صِفَتَانِ أَزَلِيَّتَانِ قَائِمَتَانِ بِذَاتِهِ تَعَالَى، يَنْكَشِفُ بِهِمَا كُلُّ مَوْجُودٍ، ذَاتًا كَانَ أَوْ صِفَةً، قَدِيماً كَانَ أَوْ حَادِثاً[1].

---

(1) البصر والسمع صفتان وجوديتان قديمتان قائمتان بذاته العلية سبحانه، يتعلقان بكل موجود تعلقا انكشافيا من غير سبق خفاء، والانكشاف بكل منهما غير الانكشاف بالأخرى، وغير الانكشاف بالعلم، ويفوض علم الفرق بين الانكشافات الثلاث إلى علم الله تعالى. وبصر الله تعالى وسمعه يتعلقان أزلا بكل موجود، سواء كان قديماً كذاته العلية وصفاته السنية، أو حادثاً كذواتنا وصفاتنا، ولا يلزم من حدوث المتعلَّق حدوث صفتي البصر والسمع لله ﷻ كما لا يلزم من حدوث متعلَّق صفة العلم حدوث صفة العلم لله تبارك وتعالى، فسبحان من تنزهت ذاته وصفاته عن الحدوث والإمكان وشوائب النقصان.

وَسَمْعُهُ تَعَالَى وَاحِدٌ قَدِيمٌ بَاقٍ، يَسْمَعُ بِهِ القَرِيبَ وَالبَعِيدَ، وَلَا يُشْغِلُهُ سَمْعُ مَوْجُودٍ عَنْ سَمْعِ مَوْجُودٍ، لَيْسَ كَسَمْعِنَا.

وَبَصَرُهُ تَعَالَى وَاحِدٌ قَدِيمٌ بَاقٍ، لَيْسَ كَبَصَرِنَا، يَرَى بِهِ القَرِيبَ وَالبَعِيدَ، وَلَا تُشْغِلُهُ رُؤْيَةُ مَوْجُودٍ عَنْ رُؤْيَةِ مَوْجُودٍ.

وَلَا يَعْلَمُ حَقِيقَتَهُمَا إِلَّا اللهُ، وَكَذَلِكَ جَمِيعُ صِفَاتِهِ.

ـ **سَابِعُهَا**: الكَلَامُ[1]، **وَحَقِيقَةُ كَلَامِهِ تَعَالَى**: هُوَ المَعْنَى القَائِمُ بِالذَّاتِ، المُنَزَّهُ عَنِ الحُرُوفِ وَالأَصْوَاتِ وَالسُّكُوتِ وَسَائِرِ التَّغَيُّرَاتِ.

فَهُوَ تَعَالَى مُتَكَلِّمٌ عَلَى الدَّوَامِ، بِكَلَامٍ لَيْسَ بِحَرْفٍ وَلَا بِصَوْتٍ، يَدُلُّ عَلَى الوَاجِبِ نَحْوُ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿أَنَا ٱللَّهُ لَآ إِلَٰهَ إِلَّآ أَنَا۠﴾ [طه: ١٤]، وَيَدُلُّ عَلَى المُسْتَحِيلِ نَحْوُ قَوْلِهِ تَعَالَى حِكَايَةً عَنِ الكُفَّارِ: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ ثَالِثُ ثَلَٰثَةٍ﴾[المائدة: ٧٣]، وَيَدُلُّ عَلَى الجَائِزِ نَحْوُ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَرَبُّكَ يَخْلُقُ مَا يَشَآءُ وَيَخْتَارُ﴾[القصص: ٦٨].

---

(1) وَدَلِيلُ الكَلَامِ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿إِنَّمَآ أَمْرُهُۥٓ إِذَآ أَرَادَ شَيْـًٔا أَن يَقُولَ لَهُۥ كُن فَيَكُونُ ﴿٨٢﴾﴾ [يس: ٨٢] وقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَكَلَّمَ ٱللَّهُ مُوسَىٰ تَكْلِيمًا ﴿١٦٤﴾﴾ [النساء: ١٦٤] وَكَلَامُ اللَّـهِ تَبَارَكَ وَتَعَالَى كَجَمِيعِ صِفَاتِ ذَاتِهِ قَدِيمٌ بَاقٍ، فَالـمُرَادُ بِكَلَامِ اللَّـهِ لِـمُوسَى عَلَيْهِ السَّلَامُ: إِظْهَارُ مَا دَلَّ عَلَيْهِ كَلَامُهُ القَدِيمُ البَاقِي، وهذا معتقد أهل السنة؛ وإليه يشير الإمام محمد بن عرفة التونسي رَحِمَهُ اللَّهُ بقوله في تفسير قوله تعالى: ﴿وَلَمَّا جَآءَ مُوسَىٰ لِمِيقَٰتِنَا وَكَلَّمَهُۥ رَبُّهُۥ﴾ [الأعراف: ١٤٣]: «أزال الحجب المانعة له من سماع الكلام القديم الأزلي فسَمِعَهُ، أو خَلقَ له سمعاً وإدراكاً أدرَكَ به الكلام القديم الأزلي». (تقييد الأبي، ص 107، تحقيق د. حوالة) وقال أيضا في تفسير قوله تعالى: ﴿ثُمَّ قَالَ لَهُۥ كُن فَيَكُونُ ﴿٥٩﴾﴾ [آل عمران: ٥٩]: «الكلامُ قديمٌ، وسماعُه حادِثٌ، أعني إظهارُه للملائكة وغيرهم». (تقييد الأبي، ص 66، تحقيق د. العلوش)

ثُمَّ يَجِبُ لَهُ تَعَالَى سَبْعُ صِفَاتٍ تُسَمَّى صِفَاتٍ مَعْنَوِيَّةً، وَهِيَ مُلَازِمَةٌ لِصِفَاتِ المَعَانِي، وَهِيَ كَوْنُهُ تَعَالَى قَادِرًا وَمُرِيدًا وَعَالِمًا وَحَيًّا وَسَمِيعًا وَبَصِيرًا وَمُتَكَلِّمًا، فَصِفَاتُ المَعَانِي مَلْزُومَةٌ لَهَا، وَوُجُودُ المَلْزُومِ بِدُونِ لَازِمِهِ مُحَالٌ.

وَحَقِيقَةُ الصِّفَةِ المَعْنَوِيَّةِ: هِيَ الحَالُ الوَاجِبَةُ لِلذَّاتِ مَا دَامَتِ الذَّاتُ، مُعَلَّلَةٌ بِعِلَّةٍ.

وَأَمَّا مَا يَسْتَحِيلُ فِي حَقِّهِ فَعِشْرُونَ صِفَةً، وَهِيَ أَضْدَادُ العِشْرِينَ الأُولَى، فَضِدُّ الوُجُودِ العَدَمُ، وَضِدُّ القِدَمِ الحُدُوثُ، وَضِدُّ البَقَاءِ الفَنَاءُ، وَضِدُّ المُخَالَفَةِ لِلْحَوَادِثِ المُمَاثَلَةُ لِلْحَوَادِثِ، وَضِدُّ القِيَامِ بِالنَّفْسِ الافْتِقَارُ إِلَى المَحَلِّ وَالمُخَصِّصِ، وَضِدُّ الوَحْدَانِيَّةِ الشَّرِيكُ، وَضِدُّ القُدْرَةِ العَجْزُ، وَضِدُّ الإِرَادَةِ الكَرَاهَةُ أَيْ عَدَمُ الإِرَادَةِ، وَضِدُّ العِلْمِ الجَهْلُ وَمَا فِي مَعْنَاهُ وَهُوَ الظَّنُّ وَالشَّكُّ وَالوَهْمُ وَالنَّوْمُ وَالنِّسْيَانُ، وَضِدُّ الحَيَاةِ المَوْتُ، وَضِدُّ السَّمْعِ الصَّمَمُ، وَضِدُّ البَصَرِ العَمَى، وَضِدُّ الكَلَامِ البَكَمُ.

وَيَسْتَحِيلُ أَنْ يَكُونَ كَلَامُهُ بِالحُرُوفِ وَالأَصْوَاتِ.

وَيَسْتَحِيلُ عَلَيْهِ تَعَالَى أَنْ يَفْعَلَ فِعْلًا أَوْ يَحْكُمَ حُكْمًا لِغَرَضٍ.

وَحَقِيقَةُ الغَرَضِ: هُوَ البَاعِثُ عَلَى فِعْلِ الشَّيْءِ، فَاللهُ تَعَالَى فَاعِلٌ بِالاخْتِيَارِ، لَهُ الفِعْلُ وَلَهُ التَّرْكُ، فَكُلُّ نِعْمَةٍ مِنْهُ فَضْلٌ، وَكُلُّ نِقْمَةٍ مِنْهُ عَدْلٌ؛ ﴿لَا يُسْـَٔلُ عَمَّا يَفْعَلُ وَهُمْ يُسْـَٔلُونَ ﴿٢٣﴾﴾ [الأنبياء: ٢٣].

وَأَمَّا الجَائِزُ فِي حَقِّهِ تَعَالَى فَفِعْلُ كُلِّ مُمْكِنٍ أَوْ تَرْكُهُ.

وَحَقِيقَةُ الـمُمْكِنِ: مَا يَصِحُّ فِي العَقْلِ وُجُودُهُ وَعَدَمُهُ.

وَمَعْنَى هَذَا الكَلَامِ أَنَّ اللَّـهَ لَا يَجِبُ عَلَيْهِ فِعْلُ شَيْءٍ مِنَ الـمُمْكِنَاتِ وَلَا تَرْكُهُ وَلَا يَسْتَحِيلُ.

فَمِنَ الجَائِزَاتِ فِي حَقِّهِ تَعَالَى إِيجَادُنَا، وَمِنْهَا هِدَايَتُنَا لِلْإِيمَانِ، وَمِنْهَا تَوْفِيقُنَا لِلطَّاعَةِ، وَمِنْهَا قَبُولُ الطَّاعَةِ مِنَّا، وَمِنْهَا الثَّوَابُ عَلَى الطَّاعَةِ، وَمِنْهَا العِقَابُ عَلَى الـمَعْصِيَةِ، وَمِنْهَا بِعْثَةُ الرُّسُلِ، وَمِنْهَا مُرَاعَاةُ الصَّلَاحِ وَالأَصْلَحِ.

وَمِنْهَا رُؤْيَةُ البَارِئِ فِي الجَنَّةِ، فَيَرَاهُ الـمُؤْمِنُ عَلَى مَا يَلِيقُ بِهِ، مِنْ غَيْرِ جِهَةٍ وَلَا جَارِحَةٍ وَلَا اتِّصَالِ أَشِعَّةٍ وَلَا مُقَابَلَةٍ، دَلَّ عَلَى ذَلِكَ الكِتَابُ وَالسُّنَّةُ وَالإِجْمَاعُ، فَمَنْ أَنْكَرَهَا حَرَمَهُ اللهُ مِنْهَا، جَعَلَنَا اللهُ مِنْ أَهْلِهَا بِجَاهِ سَيِّدِنَا وَمَوْلَانَا مُحَمَّدٍ ﷺ.

فَصْلٌ

فِي إِقَامَةِ الدَّلِيلِ عَلَى وُجُودِهِ تَعَالَى، وَعَلَى أَنَّ وُجُودَهُ وَاجِبٌ، وَعَلَى حُدُوثِ العَالَمِ، وَعَلَى أَنَّ العَالَمَ مُفْتَقِرٌ إِلَى مُوجِدٍ أَوْجَدَهُ.

إِذَا قِيلَ لَكَ: مَا دَلِيلُكَ عَلَى وُجُودِ اللَّـهِ تَعَالَى؟

فَقُلْ لَهُ: الدَّلِيلُ عَلَى وُجُودِهِ تَعَالَى: حُدُوثُ العَالَمِ، وَافْتِقَارُهُ إِلَى مُحْدِثٍ أَحْدَثَهُ.

وَحَقِيقَةُ الحُدُوثِ هُوَ الوُجُودُ بَعْدَ العَدَمِ.

وَحَقِيقَةُ العَالَمِ: هُوَ كُلُّ مَا سِوَى اللَّـهِ تَعَالَى.

فَإِنْ قِيلَ لَكَ: مِنْ أَيِّ شَيْءٍ العَالَمُ مُرَكَّبٌ؟

فَقُلْ لَهُ: العَالَمُ مُرَكَّبٌ مِنْ أَجْرَامٍ وَأَعْرَاضٍ.

وَإِذَا قِيلَ لَكَ؟ مَا الفَرْقُ بَيْنَ الجِرْمِ وَالعَرَضِ؟

فَقُلْ لَهُ: الجِرْمُ: هُوَ الَّذِي يَأْخُذُ قَدْرَ ذَاتِهِ مِنَ الفَرَاغِ. وَالعَرَضُ: هُوَ مَا قَامَ بِالجِرْمِ.

وَإِنْ قِيلَ لَكَ: مَا دَلِيلُكَ عَلَى حُدُوثِ العَرَضِ؟

فَقُلْ لَهُ: الدَّلِيلُ عَلَى حُدُوثِهِ: مُشَاهَدَةُ تَغَيُّرِهِ مِنْ عَدَمٍ إِلَى وُجُودٍ وَمِنْ وُجُودٍ إِلَى عَدَمٍ.

وَإِنْ قِيلَ لَكَ: وَمَاذَا يَلْزَمُ مِنْ حُدُوثِ العَرَضِ؟

فَقُلْ لَهُ: يَلْزَمُ مِنْ حُدُوثِ العَرَضِ حُدُوثُ الجِرْمِ قَطْعاً؛ لِأَنَّ العَرَضَ مُلَازِمٌ لِلْجِرْمِ، وَمُلَازِمُ الحَادِثِ حَادِثٌ.

وَإِنْ قِيلَ لَكَ: وَمَاذَا يَلْزَمُ مِنْ حُدُوثِ الجِرْمِ وَالعَرَضِ؟

فَقُلْ لَهُ: يَلْزَمُ مِنْ حُدُوثِهِمَا حُدُوثُ العَالَمِ بِالضَّرُورَةِ لِأَنَّ العَالَمَ مُرَكَّبٌ مِنْهُمَا[1].

---

(1) هذا البرهان العقلي على حدوث العالم قد أرشد إليه القرآن العظيم إجمالا في آيات لا تحصى كثرة، قد فصله أئمة أهل السنة والجماعة، ومنهم الإمام الطبري حيث قال: «لا شيء في العالَم مشاهد إلا جسم أو قائم بجسم، وأنه لا جسم إلا مفترق أو مجتمع، وأنه لا مفترق منه إلا وهو موهوم فيه الائتلاف إلى غيره من أشكاله، ولا مجتمع منه إلا وهو موهوم فيه الافتراق، وأنه متى عُدِمَ أحدهما عُدِمَ الآخر معه، وأنه إذا اجتمع الجزءان منه بعد الافتراق فمعلوم أن اجتماعهما حادِثٌ فيهما بعد أن لم يكن، وأن الافتراق إذا حدث فيهما بعد الاجتماع فمعلوم أن الافتراق فيهما حادث بعد أن لم يكن. وإذا كان الأمر فيما في العالَم من شيء كذلك، وكان حكم ما لم يشاهد وما هو من جنس ما شاهدنا في معنى جسم أو قائم بجسم، وكان ما لم يخل من الحدَث لا شك أنه مُحدَثٌ بتأليف مؤلِّفٍ له إن كان مجتمعا، وتفريق مفرق له إن كان مفترقا، وكان معلوما بذلك أن جامع ذلك إن كان مجتمعا،

وَإِذَا قِيلَ لَكَ: إِذَا كَانَ العَالَمُ حَادِثاً فَهَلْ أَحْدَثَ نَفْسَهُ بِنَفْسِهِ؟ أَوْ لَابُدَّ لَهُ مِنْ مُحْدِثٍ أَحْدَثَهُ؟

فَقُلْ لَهُ: لَابُدَّ لَهُ مِنْ مُحْدِثٍ أَحْدَثَهُ، وَيَسْتَحِيلُ أَنْ يُحْدِثَ نَفْسَهُ بِنَفْسِهِ لِـمَا يَلْزَمُ عَلَيْهِ مِنِ اجْتِمَاعِ الضِّدَّيْنِ وَهُمَا: الاسْتِوَاءُ، وَالرُّجْحَانُ مِنْ غَيْرِ مُرَجِّحٍ.

وَإِذَا قِيلَ لَكَ: وَهَذَا الـمُحْدِثُ الَّذِي أَحْدَثَ العَالَمَ هَلْ هُوَ وَاجِبُ الوُجُودِ؟ أَوْ جَائِزُ الوُجُودِ؟

فَقُلْ لَهُ: هُوَ وَاجِبُ الوُجُودِ قَطْعاً، وَيَسْتَحِيلُ أَنْ يَكُونَ جَائِزَ الوُجُودِ؛ لِأَنَّهُ لَوْ كَانَ جَائِزَ الوُجُودِ لَكَانَ حَادِثاً، فَيَفْتَقِرُ إِلَى مُحْدِثٍ، وَذَلِكَ الـمُحْدِثُ يَفْتَقِرُ إِلَى مُحْدِثٍ أَيْضاً، وَهَكَذَا، وَيَلْزَمُ إِمَّا الدَّوْرُ أَوِ التَّسَلْسُلُ، وَهُمَا مُحَالَانِ، وَبَيَانُ اسْتِحَالَتِهِمَا يَأْتِي فِي بُرْهَانِ القِدَمِ إِنْ شَاءَ اللهُ.

ومفرقه إن كان مفترقا: مَنْ لا يُشبِهُه، ومن لا يجوز عليه الاجتماعُ والافتراق، وهو الواحد القادر الجامع بين المختلفات، الذي لا يشبهه شيء، وهو على كل شيء قدير. فبَيِّنٌ بما وصفنا أن بارىء الأشياء ومحدثها كان قبل كُلِّ شيء، وأن الليل والنهار والزمان والساعات مُحدَثَاتٌ، وأن محدِثها الذي يُدبِّرُها ويصرفها قَبْلَهَا؛ إذ كان من المحال أن يكون شيءٌ يحدِثُ شيئًا إلا ومُحدَثُه قَبْلَهُ، وأن في قوله تعالى ذكره: ﴿أَفَلَا يَنظُرُونَ إِلَى ٱلْإِبِلِ كَيْفَ خُلِقَتْ ﴿١٧﴾ وَإِلَى ٱلسَّمَآءِ كَيْفَ رُفِعَتْ ﴿١٨﴾ وَإِلَى ٱلْجِبَالِ كَيْفَ نُصِبَتْ ﴿١٩﴾ وَإِلَى ٱلْأَرْضِ كَيْفَ سُطِحَتْ ﴿٢٠﴾﴾ [الغاشية: ١٧ – ٢٠] لأبلغ الحجج وأدل الدلائل لمن فَكَّر بعَقْلٍ واعتبَرَ بِفَهْمٍ على قِدَمِ بارِئها وحدوث كلِّ ما جانسها، وأن لها خالِقًا لا يشبهها.» تاريخ الطبري. (جـ1/ ص28)

وَقَدْ أَجْمَعَ العَقْلُ وَالنَّقْلُ عَلَى أَنَّهُ لَا وَاجِبَ الوُجُودِ إِلَّا اللهُ تَعَالَى، فَثَبَتَ أَنَّهُ هُوَ الَّذِي أَوْجَدَ العَالَمَ، وَهَذَا هُوَ الـمَطْلُوبُ، وَبِاللَّـهِ التَّوْفِيقُ.

فَصْلٌ

فِي إِقَامَةِ البُرْهَانِ عَلَى قِدَمِهِ تَعَالَى

إِذَا قِيلَ لَكَ: مَا دَلِيلُكَ عَلَى وُجُوبِ القِدَمِ لَهُ تَعَالَى؟

فَقُلْ لَهُ: الدَّلِيلُ عَلَى ذَلِكَ أَنَّهُ لَوْ لَمْ يَكُنْ قَدِيماً لَكَانَ حَادِثاً، وَبَيَانُ ذَلِكَ أَنَّ كُلَّ مَوْجُودٍ إِمَّا أَنْ يَكُونَ قَدِيماً أَوْ حَادِثاً، وَإِذَا كَانَ حَادِثاً ـ تَعَالَى اللهُ عَنْ ذَلِكَ عُلُوًّا كَبِيرًا ـ لَابُدَّ لَهُ مِنْ مُحْدِثٍ لِـمَا تَقَدَّمَ مِنْ أَنَّ كُلَّ حَادِثٍ لَابُدَّ لَهُ مِنْ مُحْدِثٍ، ثُمَّ نَنْقُلُ الكَلَامَ إِلَى ذَلِكَ الـمُحْدِثِ، فَنَقُولُ: هُوَ حَادِثٌ أَيْضًا مِثْلُ الأَوَّلِ، إِذْ لَا فَرْقَ بَيْنَهُمَا، فَإِنْ وَقَفَ العَدَدُ لَزِمَ الدَّوْرُ، وَإِنْ لَمْ يَقِفِ الْعَدَدُ لَزِمَ التَّسَلْسُلُ، وَالدَّوْرُ وَالتَّسَلْسُلُ عَلَيْهِ مُحَالَانِ، وَمَا أَدَّى إِلَيْهِمَا إِلَّا الحُدُوثُ، فَيَكُونُ مُحَالًا؛ لِأَنَّ مَا أَدَّى إِلَى الـمُحَالِ مُحَالٌ. وَإِذَا اسْتَحَالَ الحُدوثُ عَلَى اللَّـهِ ثَبَتَ لَهُ القِدَمُ، وَهُوَ الـمَطْلُوبُ.

وَإِنَّمَا كَانَ الدَّوْرُ مُحَالًا لِـمَا يَلْزَمُ عَلَيْهِ مِنْ كَوْنِ الشَّيْءِ خَالِقاً مَخْلُوقاً، وَذَلِكَ لَا يُعْقَلُ.

وَإِنَّمَا كَانَ التَّسَلْسُلُ مُحَالًا لِأَنَّهُ يُؤَدِّي إِلَى فَرَاغِ مَا لَا نِهَايَةَ لَهُ، وَذَلِكَ جَمْعٌ بَيْنَ الضِّدَّيْنِ لِأَنَّ قَوْلَنَا: «فَرَغَ» يَسْتَدْعِي النِّهَايَةَ، وَقَوْلَنَا: «لَا نِهَايَةَ لَهُ» يَسْتَدْعِي عَدَمَ النِّهَايَةِ، وَذَلِكَ مُحَالٌ، وَاللهُ أَعْلَمُ.

فَصْلٌ

فِي إِقَامَةِ البُرْهَانِ عَلَى وُجُوبِ البَقَاءِ لَهُ تَعَالَى

إِذَا قِيلَ لَكَ: مَا دَلِيلُكَ عَلَى وُجُوبِ بَقَائِهِ تَعَالَى؟

فَقُلْ لَهُ: الدَّلِيلُ عَلَى ذَلِكَ وُجُوبُ القِدَمِ لَهُ تَعَالَى لِأَنَّ القَاعِدَةَ العَقْلِيَّةَ أَنَّ كُلَّ مَا ثَبَتَ قِدَمُهُ اسْتَحَالَ عَدَمُهُ[1]، وَمَوْلَانَا ـ جَلَّ وَعَزَّ ـ ثَبَتَ لَهُ القِدَمُ بِالبُرْهَانِ القَاطِعِ، فَيَجِبُ لَهُ البَقَاءُ، وَيَسْتَحِيلُ عَلَيْهِ الفَنَاءُ، وَاللهُ أَعْلَمُ[2].

فَصْلٌ

فِي إِقَامَةِ البُرْهَانِ عَلَى وُجُوبِ مُخَالَفَتِهِ تَعَالَى لِلْحَوَادِثِ

إِذَا قِيلَ لَكَ: مَا دَلِيلُكَ عَلَى وُجُوبِ مُخَالَفَتِهِ تَعَالَى لِلْحَوَادِثِ؟

---

(1) قال الإمام السنوسي في بيان استحالة عدم القديم: وَجْهُه أنه لو انعدم لكان وجوده جائزا؛ لقبوله الوجود والعدم على هذا التقدير، فيحتاج وجوده الواقع بدلا من العدم الجائز إلى الفاعل، فيكون هذا القديم محدَثا، وهو تناقض. (المنهج السديد في شرح كفاية المريد في علم التوحيد، ص152)

(2) ويقال أيضا في إثبات وجوب البقاء لله ﷻ: لو لحقه تعالى العدمُ بعد الوجود لكانت ذاته تقبلهما، لكن قبوله تعالى لهما محال؛ إذ لو قبلهما لكان مستويين بالنسبة إليه، لكن استواؤهما محال؛ إذ لو استويا لافتقر إلى مرجح لأن أحد المتساويين لا يترجح على الآخر بلا مرجح، لكن افتقاره تعالى محال؛ إذ لو افتقر لكان حادثا للتلازم بين الافتقار والحدوث، لكن حدوثه تعالى محال؛ إذ لو كان حادثا لانتفى عنه القدم؛ إذ لا واسطة بينهما، لكن انتفاء القِدم عنه محال لما مرّ من البرهان، فما أدى إليه من حدوث الإله محال، فيكون محالا. (حاشية الشنواني على شرح الشيخ عبد السلام اللقاني على الجوهرة، مخ/ ص53)

فَقُلْ لَهُ: الدَّلِيلُ عَلَى ذَلِكَ العَقْلُ وَالنَّقْلُ:

ـ أَمَّا العَقْلُ فَلِأَنَّهُ لَوْ مَاثَلَ شَيْئًا مِنَ الحَوَادِثِ لَكَانَ حَادِثاً مِثْلَهَا، وَالحُدُوثُ عَلَى اللَّـهِ مُحَالٌ لِـمَا تَقَدَّمَ مِنْ وُجُوبِ قِدَمِهِ ـ تَعَالَى ـ وَبَقَائِهِ.

ـ وَأَمَّا النَّقْلُ فَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ ۖ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ ﴿١١﴾﴾ [الشورى: ١١]، وَاللَّـهُ أَعْلَمُ.

فَصْلٌ

فِي إِقَامَةِ البُرْهَانِ عَلَى اسْتِغْنَائِهِ تَعَالَى عَنِ المَحَلِّ وَعَلَى اسْتِغْنَائِهِ تَعَالَى عَنِ المُخَصِّصِ

إِذَا قِيلَ لَكَ: مَا دَلِيلُكَ عَلَى اسْتِغْنَائِهِ تَعَالَى عَنِ الْـمَحَلِّ، أَيْ: عَنْ ذَاتٍ أُخْرَى؟

فَقُلْ لَهُ: الدَّلِيلُ عَلَى ذَلِكَ أَنَّهُ لَوِ احْتَاجَ إِلَى ذَاتٍ لَكَانَ صِفَةً؛ لِأَنَّهُ لَا يَحْتَاجُ إِلَى الذَّاتِ إِلَّا مَنْ كَانَ صِفَةً، وَمَوْلَانَا تَعَالَى لَيْسَ بِصِفَةٍ؛ لِأَنَّهُ لَوْ كَانَ صِفَةً ـ تَعَالَى اللهُ عَنْ ذَلِكَ ـ لَا تَقُومُ بِهِ صِفَاتُ الـمَعَانِي وَلَا الـمَعْنَوِيَّةِ؛ لِأَنَّ الصِّفَةَ الوُجُودِيَّةَ لَا تَقُومُ بِصِفَةٍ وُجُودِيَّةٍ؛ لِـمَا يَلْزَمُ عَلَيْهِ مِنْ قِيَامِ الـمَعْنَى بِالـمَعْنَى، وَقِيَامُ الـمَعْنَى بِالـمَعْنَى مُحَالٌ، وَإِذَا انْتَفَتْ صِفَاتُ الـمَعَانِي وَالـمَعْنَوِيَّةِ انْتَفَى العَالَمُ، كَيْفَ وَالعَالَمُ مُشَاهَدٌ بِالعِيَانِ؟!

وَإِذَا قِيلَ لَكَ: مَا دَلِيلُكَ عَلَى وُجُوبِ اسْتِغْنَائِهِ عَنِ الـمُخَصِّصِ، أَيْ: الفَاعِلِ؟

فَقُلْ لَهُ: الدَّلِيلُ عَلَى ذَلِكَ أَنَّهُ لَوِ احْتَاجَ إِلَى مُخَصِّصٍ لَكَانَ حَادِثاً؛ لِأَنَّهُ لَا يَحْتَاجُ إِلَى الـمُخَصِّصِ إِلَّا مَنْ كَانَ حَادِثاً، وَالحُدُوثُ عَلَى اللَّـهِ مُحَالٌ لِـمَا تَقَدَّمَ مِنْ وُجُوبِ قِدَمِهِ تَعَالَى وَبَقَائِهِ.

فَثَبَتَ بِهَذَيْنِ البُرْهَانَيْنِ أَنَّهُ تَعَالَى ذَاتٌ مَوْصُوفٌ بِصِفَاتِ الـمَعَانِي، غَنِيٌّ عَنِ الـمَحَلِّ وَالـمُخَصِّصِ، وَهَذَا هُوَ الـمَطْلُوبُ، وَاللهُ أَعْلَمُ.

فَصْلٌ

فِي إِقَامَةِ البُرْهَانِ عَلَى أَنَّ ذَاتَ مَوْلَانَا العَلِيَّةَ لَا تَرْكِيبَ فِيهَا، وَعَلَى أَنَّهُ لَيْسَ ثَمَّ إِلَهٌ غَيْرُ اللهِ، وَعَلَى أَنَّهُ لَا مُؤَثِّرَ فِي فِعْلٍ مِنَ الأَفْعَالِ غَيْرُ اللهِ

إِذَا قِيلَ لَكَ: مَا دَلِيلُكَ عَلَى أَنَّ ذَاتَ مَوْلَانَا العَلِيَّةَ لَيْسَتْ مُرَكَّبَةً مِنْ جَوَاهِرَ كَتَرْكِيبِ ذَوَاتِنَا؟

فَقُلْ لَهُ: الدَّلِيلُ عَلَى ذَلِكَ أَنَّهُ لَوْ كَانَتْ ذَاتُهُ تَعَالَى مُرَكَّبَةً مِنْ جَوْهَرَيْنِ مَثَلًا لَا يَخْلُو إِمَّا أَنْ يَكُونَ كُلُّ جَوْهَرٍ مَوْصُوفًا بِصِفَاتِ الأُلُوهِيَّةِ أَمْ لَا:

ـ فَإِنْ كَانَ كُلُّ جَوْهَرٍ مَوْصُوفًا بِصِفَاتِ الأُلُوهِيَّةِ لَزِمَ تَعَدُّدُ الإِلَهِ، وَتَعَدُّدُ الإِلَهِ مُحَالٌ.

ـ وَإِنْ كَانَ بَعْضُ الجَوَاهِرِ مَوْصُوفًا بِصِفَاتِ الأُلُوهِيَّةِ وَبَعْضُهَا لَيْسَ مَوْصُوفًا لَزِمَ الافْتِقَارُ إِلَى الـمُخَصِّصِ، فَيُقَالُ: مَنْ خَصَّصَ هَذَا الجَوْهَرَ بِصِفَاتِ الأُلُوهِيَّةِ دُونَ هَذَا؟ وَالاحْتِيَاجُ إِلَى الـمُخَصِّصِ يُؤْذِنُ بِالحُدُوثِ، وَالحُدُوثُ عَلَى اللَّـهِ مُحَالٌ.

فَدَلَّنَا هَذَا البُرْهَانُ عَلَى أَنَّ ذَاتَهُ العَلِيَّةَ لَيْسَتْ مُرَكَّبَةً كَتَرْكِيبِ ذَوَاتِنَا، وَهَذَا هُوَ الـمَطْلُوبُ.

وَإِذَا قِيلَ لَكَ: مَا دَلِيلُكَ عَلَى أَنَّ اللَّـهَ وَاحِدٌ فِي مُلْكِهِ، وَلَيْسَ ثَمَّ إِلَهٌ غَيْرُ اللَّـهِ؟

فَقُلْ لَهُ: الدَّلِيلُ عَلَى ذَلِكَ وُجُودُ العَالَمِ؛ لِأَنَّهُ لَوْ كَانَ ثَمَّ إِلَهٌ غَيْرُ اللَّـهِ لَا يَخْلُو إِمَّا أَنْ يُوجِدَ عَيْنَ مَا أَوْجَدَ مَوْلَانَا، أَوْ يُوجِدَ غَيْرَ مَا أَوْجَدَ مَوْلَانَا:

ـ فَإِنْ أَوْجَدَ عَيْنَ مَا أَوْجَدَ مَوْلَانَا لَزِمَ تَحْصِيلُ الحَاصِلِ، وَتَحْصِيلُ الحَاصِلِ مُحَالٌ.

ـ وَإِنْ أَوْجَدَ غَيْرَ مَا أَوْجَدَهُ مَوْلَانَا لَزِمَ عَجْزُهُمَا مَعاً؛ لِأَنَّ مَا أَوْجَدَهُ هَذَا قَدْ فَاتَ ذَاكَ، وَمَا أَوْجَدَهُ ذَاكَ قَدْ فَاتَ هَذَا، وَعَجْزُ الإِلَهِ مُحَالٌ، وَإِذَا عَجَزَا عَلَى مُمْكِنٍ وَاحِدٍ لَزِمَ عَجْزُهُمَا عَلَى سَائِرِ العَالَمِ؛ إِذْ لَا فَرْقَ بَيْنَ مُمْكِنٍ وَمُمْكِنٍ، فَيَلْزَمُ أَنْ لَا عَالَـمَ، كَيْفَ وَالعَالَمُ مُشَاهَدٌ بِالعِيَانِ؟!

فَوُجُودُ العَالَمِ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ اللَّـهَ وَاحِدٌ فِي مُلْكِهِ، وَهَذَا هُوَ الـمَطْلُوبُ.

وَإِذَا قِيلَ لَكَ: مَا دَلِيلُكَ عَلَى أَنَّ جَمِيعَ الكَائِنَاتِ لَا تَأْثِيرَ لَهَا بِذَاتِهَا وَلَا بِقُوَّةٍ جُعِلَتْ فِيهَا؟

فَقُلْ لَهُ: الدَّلِيلُ عَلَى ذَلِكَ أَنَّهَا لَوْ كَانَتْ تُؤَثِّرُ بِذَاتِهَا لَكَانَتْ مُسْتَغْنِيَةً عَنِ اللَّـهِ تَعَالَى، كَيْفَ وَهُوَ الَّذِي يَجِبُ أَنْ يَفْتَقِرَ إِلَيْهِ كُلُّ مَا سِوَاهُ؟!

وَلَوْ كَانَتْ مُؤَثِّرَةً بِقُوَّةٍ جُعِلَتْ فِيهَا لَزِمَ أَنْ يَفْتَقِرَ مَوْلَانَا فِي إِيجَادِ بَعْضِ الأَفْعَالِ إِلَى وَاسِطَةٍ، كَيْفَ وَهُوَ الغَنِيُّ عَنْ كُلِّ مَا سِوَاهُ؟! وَاللهُ أَعْلَمُ.

فَصْلٌ

فِي إِقَامَةِ البُرْهَانِ عَلَى اتِّصَافِهِ تَعَالَى بِالقُدْرَةِ وَالإِرَادَةِ وَالعِلْمِ وَالحَيَاةِ

إِذَا قِيلَ لَكَ: مَا دَلِيلُكَ عَلَى اتِّصَافِهِ تَعَالَى بِهَذِهِ الصِّفَاتِ الأَرْبَعَةِ؟

فَقُلْ لَهُ: الدَّلِيلُ عَلَى ذَلِكَ وُجُودُ العَالَمِ؛ إِذْ لَوِ انْتَفَتْ هَذِهِ الصِّفَاتُ لَانْتَفَى العَالَمُ[1]، كَيْفَ وَالعَالَمُ مُشَاهَدٌ بِالعِيَانِ؟!

فَلَوِ انْتَفَتِ الْقُدْرَةُ لِـخَلَفَهَا ضِدُّهَا وَهُوَ العَجْزُ، وَالعَاجِزُ لَا يُوجِدُ شَيْئاً[2].

وَلَوِ انْتَفَتِ الْإِرَادَةُ لَخَلَفَهَا ضِدُّهَا وَهُوَ عَدَمُ الإِرَادَةِ، وَغَيْرُ الـمُرِيدِ لَا يُوجِدُ شَيْئاً.

وَلَوِ انْتَفَى العِلْمُ لَـخَلَفَهُ ضِدُّهُ وَهُوَ الجَهْلُ، وَالجَاهِلُ لَا يُوجِدُ شَيْئاً.

وَلَوِ انْتَفَتِ الْحَيَاةُ لَخَلَفَهَا ضِدُّهَا وَهُوَ الـمَوْتُ، وَالـمَيِّتُ لَا يُوجِدُ شَيْئاً، وَاللهُ تَعَالَى أَعْلَمُ.

---

(1) لا شك أن وُجُودَ العَالَـمِ مُتَوَقِّفٌ عَلَى اتِّصَافِ مُحْدِثِهِ بِهَذِهِ الصِّفَاتِ ضَرُورَةَ أَنَّهُ أَثَرٌ لِقُدْرَتِهِ، وَتَأْثِيرُهَا تَابِعٌ لِلْإِرَادَةِ الَّتِي خَصَّصَتْهُ بِالوُجُودِ دُونَ العَدَمِ الـمُسَاوِي لَهُ، وَالإِرَادَةُ عَلَى وَفْقِ العِلْمِ لِامْتِنَاعِ تَوَجُّهِهَا إِلَى المَجْهُولِ، وَلَا يَتَّصِفُ بِهَذِهِ الصِّفَاتِ مَنْ لَيْسَ بِحَيٍّ، إِذْ هِيَ الـمُصَحِّحَةُ لِلاتِّصَافِ بِهَا، فَوَجَبَ كَوْنُهُ تَعَالَى مُتَّصِفاً بِجَمِيعِهَا وَإِلَّا لَـمْ يُوجَدْ شَيْءٌ مِنَ العَالَـمِ، وَقَدْ وُجِدَ.

(2) ونظم هذا البرهان أن يقال: لو لم يكن تعالى قادراً لما أوجد شيئًا من العالم، لكن عدم وجود العالَـم محال. أما الاستثنائية فضرورية، وأما بيان الملازمة فلأنه لو لم يكن قادراً كان عاجزاً، والعاجز لا يتأتى منه الفعل. وحاصل ما قصد في هذا الدليل أن يقال: لو لم يتأت منه كل من الفعل والترك ـ الذي هو معنى القدرة ـ فلا يخلو إما أن يمتنع عليه الترك أو يمتنع عليه الفعل، فإن امتنع عليه الترك كان علةً أو طبيعةً فيلزم أن يكون العالم قديماً، وهو محال. وإن امتنع منه الفعل كان عاجزاً، فيلزم أن لا يوجد شيء من العالم، كيف وقد قام الدليل على افتقار كل ما سواه تعالى إليه. وإذا استحال اللازم بقسميه استحال الملزوم، وهو نقيض المطلوب، فيكون المطلوب حقا. (حاشية الشيخ محمود مقديش على شرح الإمام السنوسي على الوسطى، ج1/ ص 259)

فَصْلٌ

فِي وُجُوبِ السَّمْعِ لَهُ تَعَالَى وَالبَصَرِ وَالكَلَامِ

إِذَا قِيلَ لَكَ: مَا دَلِيلُكَ عَلَى وُجُوبِ هَذِهِ الصِّفَاتِ الثَّلَاثَةِ لِـمَوْلَانَا؟

فَقُلْ لَهُ: الدَّلِيلُ عَلَى ذَلِكَ الكِتَابُ وَالسُّنَّةُ وَالإِجْمَاعُ.

أَمَّا الكِتَابُ فَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ ۖ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ ﴿١١﴾﴾ [الشورى: ١١]، وَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَكَلَّمَ ٱللَّهُ مُوسَىٰ تَكْلِيمًا ﴿١٦٤﴾﴾ [النساء: ١٦٤].

وَأَمَّا السُّنَّةُ فَقَوْلُهُ ﷺ: «**إِنَّكُمْ لَا تَدْعُونَ أَصَمَّ وَلَا غَائِبًا ، وَلَكِنْ تَدْعُونَ سَمِيعًا بَصِيرًا**»[1].

وَأَمَّا الإِجْمَاعُ فَقَدِ اجْتَمَعَتْ أَهْلُ السُّنَّةِ عَلَى أَنَّ اللَّـهَ سَمِيعٌ بَصِيرٌ مُتَكَلِّمٌ.

وَإِذَا قِيلَ لَكَ: مَا دَلِيلُكَ عَلَى أَنَّ اللَّـهَ لَا يَجِبُ عَلَيْهِ فِعْلُ شَيْءٍ مِنَ الـمُمْكِنَاتِ وَلَا تَرْكُهُ؟

فَقُلْ لَهُ: الدَّلِيلُ عَلَى ذَلِكَ أَنَّهُ لَوْ وَجَبَ عَلَيْهِ فِعْلُ شَيْءٍ مِنَ الْمُمْكِنَاتِ عَقْلًا أَوِ اسْتَحَالَ عَقْلًا لَانْتَقَلَ الْمُمْكِنُ وَاجِباً أَوْ مُسْتَحِيلًا، وَذَلِكَ لَا يُعْقَلُ، وَاللهُ أَعْلَمُ.

---

(1) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب الدعوات، باب الدعاء إذا علا عقبة

فَصْلٌ

فِي الكَلَامِ عَلَى مَا يَجِبُ فِي حَقِّ الرُّسُلِ عَلَيْهِمُ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ وَمَا يَسْتَحِيلُ عَلَيْهِمْ وَمَا يَجُوزُ فِي حَقِّهِمْ

أَمَّا مَا يَجِبُ فِي حَقِّهِمْ ـ عَلَيْهِم الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ ـ فَالصِّدْقُ[1]، وَالأَمَانَةُ وَهِيَ حِفْظُ جَمِيعِ الجَوَارِحِ الظَّاهِرَةِ وَالبَاطِنَةِ مِنَ الوُقُوعِ فِي الـمُخَالَفَةِ[2]، وَالتَّبْلِيغُ لِكُلِّ مَا أُمِرُوا بِتَبْلِيغِهِ لِلْخَلْقِ.

---

(1) قال الإمام السنوسي في شرح واسطة السلوك: الصِّدْقُ: هو مطابقة الخبر لما في نفس الأمر. وبرهان وجوب الرسل صلوات الله عليهم وسلامه أنه لما ثبت تصديق مولانا جل وعلا لهم بالمعجزة التي تنزلت منه تبارك وتعالى منزلة التصديق بالكلام، فلو وقع الكذب من الرسل عليهم الصلاة والسلام للزم الكذب في خبره جل وعلا الذي صدقهم به لأن تصديق الكاذب كذبن لكن الكذب على المولى تبارك وتعالى مستحيل لأن خبره جل وعلا على وفق علمه؛ إذ الموصوف بهما واحد لا تعدد فيه ولا تجزئة، والعلم لا يحتمل النقيض بوجه، فالكلام الذي هو على وفقه لا يحتمل النقيض بوجه.

(2) وبرهان وجوب حفظ جميع الجوارح للرسل عليهم الصلاة والسلام أنا لو جوّزنا أن يقع في أفعالهم ما هو محرم أو مكروه لزم أن يجتمع في ذلك الفعل المحرم أو المكروه الإذنُ في فعلهما أخذًا من قاعدة الترغيب في متابعة الرسل والحض على الاقتداء بهم، وعدمُ الإذن لما فرض منهما على هذا التقدير الفاسد من التحريم والكراهة، وذلك جمع بين متنافيين.

وَيَجِبُ فِي حَقِّهِم الفَطَانَةُ، وَالذُّكُورِيَّةُ، وَالحُرِّيَّةُ، وَأَنْ يَكُونُوا أَعْلَمَ أَهْلِ زَمَانِهِمْ وَأَكْمَلَهُمْ عَقْلًا وَفِطْنَةً وَذَكَاءً وَقُوَّةَ رَأْيٍ.

وَأَنْ يَكُونُوا مَعْصُومِينَ مِنَ الكَبَائِرِ وَمِنَ الصَّغَائِرِ وَلَوْ سَهْواً عَلَى الصَّحِيحِ.

وَأَنْ يَكُونُوا سَالِمِينَ مِنَ الأَمْرَاضِ الَّتِي تُنَفِّرُ عَنَهْمُ حَالَ النُّبُوءَةِ، كَالجُنُونِ وَالجُذَامِ وَالبَرَصِ وَالعَمَى وَالزَّحْفِ.

وَأَنْ يَكُونُوا سَالِمِينَ مِنْ دَنَاءَةِ صُنْعَةٍ كَحِجَامَةٍ.

وَأَنْ يَكُونُوا سَالِمِينَ مِنْ قِلَّةِ مُرُوءَةٍ كَالأَكْلِ فِي الطَّرِيقِ.

وَأَمَّا مَا يَسْتَحِيلُ فِي حَقِّهِمْ ـ عَلَيْهِم الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ ـ فَالكَذِبُ، لَا عَمْداً وَلَا سَهْواً، لَا فِيمَا أُمِرُوا بِتَبْلِيغِهِ، وَلَا فِي غَيْرِهِ.

وَيَسْتَحِيلُ فِي حَقِّهِمْ الخِيَانَةُ، فَلَا يَفْعَلُونَ مُحَرَّماً إِجْمَاعاً، وَلَا مَكْرُوهاً عَلَى الصَّحِيحِ.

وَيَسْتَحِيلُ عَلَيْهِمْ كِتْمَانُ شَيْءٍ مِمَّا أُمِرُوا بِتَبْلِيغِهِ لِلْخَلْقِ.

وَيَسْتَحِيلُ عَلَيْهِم البَلَهُ وَالغَفْلَةُ.

وَأَمَّا مَا يَجُوزُ فِي حَقِّهِمْ ـ عَلَيْهِمْ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ ـ فَالأَعْرَاضُ البَشَرِيَّةُ الَّتِي لَا تُؤَدِّي إِلَى نَقْصٍ فِي مَرَاتِبِهِمْ العَلِيَّةِ، كَالأَكْلِ، وَالشُّرْبِ، وَالبَيْعِ، وَالشِّرَاءِ، وَالنِّكَاحِ فِي الحَلَالِ، وَالأَمْرَاضِ الخَفِيفَةِ الَّتِي لَا تَضُرُّ بِهِمْ.

فَصْلٌ

فِي مَعْنَى لَا إِلَهَ إِلَّا اللّٰهُ مُحَمَّدٌ رَسُولُ اللّٰهِ

اعْلَمْ أَنَّهُ يَجِبُ عَلَى كُلِّ مُؤْمِنٍ أَنْ يَعْتَنِيَ بِهَذِهِ الكَلِمَةِ الـمُشَرَّفَةِ، وَيَعْرِفَ مَعْنَاهَا وَإِلَّا لَمْ يَنْتَفِعْ بِهَا، وَلَا شَكَّ أَنَّهَا اشْتَمَلَتْ عَلَى نَفْيٍ وَإِثْبَاتٍ، وَالنَّفْيُ مُنْصَبٌّ عَلَى غَيْرِ اللَّـهِ، وَالـمُثْبَتُ هُوَ اللّٰهُ تَعَالَى.

وَلَابُدَّ فِي مَعْرِفَةِ «لَا إِلَهَ إِلَّا اللّٰهُ» مِنْ مَعْرِفَةِ الإِلَهِ وَالأُلُوهِيَّةَ.

أَمَّا «الإِلَهُ» فَهُوَ الـمُسْتَغْنِي عَنْ كُلِّ مَا سِوَاهُ، وَالـمُفْتَقِرُ إِلَيْهِ كُلُّ مَا عَدَاهُ، وَهَذَا الـمَعْنَى خَاصٌّ بِاللَّـهِ تَعَالَى لَا يُوجَدُ فِي غَيْرِهِ.

وَأَمَّا الأُلُوهِيَّةُ فَهِيَ اسْتِغْنَاءُ الإِلَهِ عَنْ كُلِّ مَا سِوَاهُ وَافْتِقَارُ كُلِّ مَا عَدَاهُ[1].

---

(1) الألوهية: عبارة عن كون وجود مولانا ـ جل وعز ـ واجبا غنيا عن الفاعل، وأن كل ما سواه مفتقر إليه. وإن شئت قلت: الألوهية: هي استغناء مولانا ـ جل وعز ـ عن غيره، واحتياج كل ما سواه إليه. وبالجملة فهي عبارة عن كونه خالقا وليس بمخلوق. ولا نزاع بين أهل الإسلام في أن تدبير العالَم كله، وخلق الأجسام، واستحقاق العبادة، وقِدَم الذات القائمة بنفسها، كلها من خواص الألوهية، ومعرفة سائر الخواص تتوقف على تحقيق مذهب أهل السنة. ثم الخواص منها ما هو شرعي كاستحقاق العبادة من الصلاة والزكاة والحج ونحو ذلك، ومنها ما هو عقلي كوجوب القدم والبقاء له تعالى في ذاته وصفاته (شرح الإمام السنوسي على العقيدة الوسطى، ص 208)

فَمَعْنَى «لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ»: لَا مُسْتَغْنِيًا عَنْ كُلِّ مَا سِوَاهُ وَمُفْتَقِرًا إِلَيْهِ كُلُّ مَا عَدَاهُ إِلَّا اللهُ.

فَيَدْخُلُ تَحْتَ قَوْلِنَا: «لَا مُسْتَغْنِيًا عَنْ كُلِّ مَا سِوَاهُ» إِحْدَى عَشَرَ صِفَةً وَاجِبَةً، وَهِيَ: الوُجُودُ، وَالقِدَمُ، وَالبَقَاءُ، وَمُخَالَفَتُهُ تَعَالَى لِلْحَوَادِثِ، وَقِيَامُهُ تَعَالَى بِنَفْسِهِ؛ إِذْ لَوْ لَمْ تَجِبْ لَهُ هَذِهِ الصِّفَاتُ لَكَانَ حَادِثًا فَيَفْتَقِرُ إِلَى مُحْدِثٍ، كَيْفَ وَهُوَ الغَنِيُّ عَنْ كُلِّ مَا سِوَاهُ؟!

وَيَدْخُلُ تَحْتَ الاسْتِغْنَاءِ السَّمْعُ، وَالبَصَرُ، وَالكَلَامُ، وَكَوْنُهُ سَمِيعاً، بَصِيراً، مُتَكَلِّماً؛ إِذْ لَوْ لَمْ تَجِبْ لَهُ هَذِهِ الصِّفَاتُ لَكَانَ مُتَّصِفاً بِأَضْدَادِهَا، وَأَضْدَادُهَا نَقَائِصُ، فَيَفْتَقِرُ إِلَى مَا يَدْفَعُ عَنْهُ هَذَا النَّقْصَ، كَيْفَ وَهُوَ الغَنِيُّ عَنْ كُلِّ مَا سِوَاهُ؟!

وَيَدْخُلُ تَحْتَ الاسْتِغْنَاءِ تَنَزُّهُهُ عَنِ الأَغْرَاضِ فِي الأَفْعَالِ وَالأَحْكَامِ وَإِلَّا لَزِمَ افْتِقَارُهُ إِلَى مَا يُحَصِّلُ غَرَضَهُ، كَيْفَ وَهُوَ الغَنِيُّ عَنْ كُلِّ مَا سِوَاهُ؟!

وَيَدْخُلُ تَحْتَهُ أَيْضًا أَنَّهُ لَا يَجِبُ عَلَيْهِ تَعَالَى فِعْلُ شَيْءٍ مِنَ الـمُمْكِنَاتِ وَلَا تَرْكُهُ؛ إِذْ لَوْ وَجَبَ عَلَيْهِ فِعْلُ شَيْءٍ مِنْهَا ـ كَالثَّوَابِ مَثَلًا ـ لَكَانَ مُفْتَقِراً إِلَى ذَلِكَ الثَّوَابِ لِيَتَكَمَّلَ بِهِ، إِذْ لَا يَجِبُ فِي حَقِّهِ تَعَالَى إِلَّا مَا هُوَ كَمَالٌ لَهُ، كَيْفَ وَهُوَ الغَنِيُّ عَنْ كُلِّ مَا سِوَاهُ؟!

وَيَدْخُلُ تَحْتَ قَوْلِنَا: «وَمُفْتَقِراً إِلَيْهِ كُلُّ مَا عَدَاهُ» تِسْعُ صِفَاتٍ، وَهِيَ الحَيَاةُ، وَالقُدْرَةُ، وَالإِرَادَةُ، وَالعِلْمُ، وَكَوْنُهُ حَيًّا، وَقَادِرًا، وَمُرِيدًا، وَعَالِـماً؛ إِذْ لَوْ لَمْ تَجِبْ لَهُ هَذِهِ الصِّفَاتُ لَـمَا أَوْجَدَ شَيْئًا مِنَ العَالَمِ، فَلَا يَفْتَقِرُ إِلَيْهِ شَيْءٌ، كَيْفَ وَهُوَ الَّذِي يَجِبُ أَنْ يَفْتَقِرَ إِلَيْهِ كُلُّ مَا سِوَاهُ؟!

وَيَدْخُلُ تَحْتَهُ أَيْضًا الوَحْدَانِيَّةُ؛ إِذْ لَوْ كَانَ مَعَهُ ثَانٍ فِي الأُلُوهِيَّةِ لَـمَا افْتَقَرَ إِلَيْهِ شَيْءٌ لِلُزُومِ عَجْزِهِمَا حِينَئِذٍ، كَيْفَ وَهُوَ الَّذِي يَفْتَقِرُ إِلَيْهِ كُلُّ مَا سِوَاهُ؟!.

وَيَدْخُلُ تَحْتَهُ أَيْضًا حُدُوثُ العَالَـمِ بِأَجْمَعِهِ؛ إِذْ لَوْ كَانَ شَيْءٌ مِنْهُ قَدِيماً لَزِمَ أَنْ يَسْتَغْنِيَ ذَلِكَ الشَّيْءُ عَنْ مَوْلَانَا جَلَّ وَعَزَّ، كَيْفَ وَهُوَ الَّذِي يَفْتَقِرُ إِلَيْهِ كُلُّ مَا سِوَاهُ.

وَيَدْخُلُ تَحْتَهُ أَيْضًا أَنَّهُ لَا تَأْثِيرَ لِشَيْءٍ مِنَ الكَائِنَاتِ، لَا بِذَاتِهِ، وَلَا بِقُوَّةٍ جُعِلَتْ فِيهِ؛ لِأَنَّهَا لَوْ كَانَتْ تُؤَثِّرُ بِذَاتِهَا لَكَانَتْ مُسْتَغْنِيَةً عَنِ اللَّـهِ تَعَالَى، كَيْفَ وَهُوَ الَّذِي يَفْتَقِرُ إِلَيْهِ كُلُّ مَا سِوَاهُ؟! وَلَوْ كَانَتْ تُؤَثِّرُ بِقُوَّةٍ جُعِلَتْ فِيهَا لَلَزِمَ أَنْ يَكُونَ مَوْلَانَا مُفْتَقِراً فِي إِيجَادِ بَعْضِ الأَفْعَالِ إِلَى وَاسِطَةٍ، كَيْفَ وَهُوَ الغَنِيُّ عَنْ كُلِّ مَا سِوَاهُ؟!

وَأَمَّا قَوْلُنَا: «مُحَمَّدٌ رَسُولُ اللَّـهِ» لَا شَكَّ أَنَّ آخِرَ الكَلِمَةِ هَذِهِ يَشْتَمِلُ عَلَى إِثْبَاتِ الرِّسَالَةِ لِسَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ ﷺ، فَهُوَ رَسُولُ اللَّـهِ قَطْعاً، وَلَا شَكَّ أَنَّهُ صَادِقٌ فِي دَعْوَاهُ الرِّسَالَةَ، وَصَادِقٌ فِي كُلِّ مَا أَخْبَرَنَا بِهِ بِدَلِيلِ الـمُعْجِزَاتِ[1] الَّتِي ظَهَرَتْ عَلَى يَدِهِ، إِذْ لَا تَظْهَرُ إِلَّا عَلَى يَدَيْ صَادِقٍ، وَلَوْ كَانَ كَاذِباً لَـمَا ظَهَرَتْ عَلَى يَدَيْهِ.

---

(1) قال الإمام السنوسي: لَـمَّا كانت دعوى النبوة تقع من الصادق والكاذب، تفضل مولانا جل وعز من عظيم كرمه وسعة فضله بأن أيد سبحانه بمحض فضله الصادقَ بما يدل على صدقه، بحيث لا يستريب مع ذلك في صدقه إلا من حقت عليه كلمة العذاب وابتلي بالخذلان والطرد عن كل خير ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم، وهذا الذي أيدهم به جل وعلا للدلالة على صدقهم هو المسمى في اصطلاح المتكلمين بالمعجزة، وحقيقتها في عرفهم أنها أمر خارق للعادة مقرون بالتحدي مع عدم المعارضة. (المنهج السديد في شرح كفاية المريد في علم التوحيد، ص315، 316)

وَمِنْ جُمْلَةِ مَا أَخْبَرَنَا بِهِ الإِيمَانُ بِجَمِيعِ الأَنْبِيَاءِ وَالـمُرْسَلِينَ عَلَيْهِمْ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ، وَالإِيمَانُ بِجَمِيعِ الـمَلَائِكَةِ وَالإِيمَانُ بِالكُتُبِ السَّمَاوِيَّةِ، وَالإِيمَانُ بِاليَوْمِ الآخِرِ، وَبِالبَعْثِ لِعَيْنِ هَذَا الجَسَدِ، وَبِالحَشْرِ، وَالصِّرَاطِ، وَالـمِيزَانِ، وَبِالجَنَّةِ، وَالنَّارِ، وَالشَّفَاعَةِ العُظْمَى لِلْعُصَاةِ مِنْ هَذِهِ الأُمَّةِ، وَالحَوْضِ، وَبِأَخْذِ الصُّحُفِ، كُلُّ ذَلِكَ حَقٌّ لَا شَكَّ فِيهِ لِأَنَّهُ أَخْبَرَ بِهِ الصَّادِقُ، وَكُلُّ مَا أَخْبَرَ بِهِ الصَّادِقُ فَهُوَ حَقٌّ يَجِبُ الإِيمَانُ بِهِ، فَهَذِهِ يَجِبُ الإِيمَانُ بِهَا.

وَيَدْخُلُ تَحْتَهُ وُجُوبُ صِدْقِ الرُّسُلِ عَلَيْهِمُ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ، وَاسْتِحَالَةُ الكَذِبِ عَلَيْهِمْ، وَوُجُوبُ الأَمَانَةِ لَهُمْ، وَاسْتِحَالَةُ الخِيَانَةِ عَلَيْهِمْ، وَجَوَازُ الأَعْرَاضِ البَشَرِيَّةِ عَلَيْهِمْ، إِذْ ذَاكَ لَا يَقْدَحُ فِي رِسَالَتِهِمْ وَعُلُوِّ مَنْزِلَتِهِمْ عِنْدَ اللَّـهِ، بَلْ ذَلِكَ مِمَّا يَزِيدُ فِيهَا.

فَعَلَى العَاقِلِ أَنْ يُكْثِرَ مِنْ هَذِهِ الكَلِمَةِ الشَّرِيفَةِ، مُسْتَحْضِراً مَعْنَاهَا، فَإِنَّهُ يَنْتَفِعُ بِهَا إِنْ شَاءَ اللهُ، أَمَاتَنَا اللهُ عَلَيْهَا بِجَاهِ سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ، صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَدَدَ مَا ذَكَرَهُ الذَّاكِرُونَ وَغَفَلَ عَنْ ذِكْرِهِ الغَافِلُونَ، ﴿ سُبْحَٰنَ رَبِّكَ رَبِّ ٱلْعِزَّةِ عَمَّا يَصِفُونَ ﴿١٨٠﴾ وَسَلَٰمٌ عَلَى ٱلْمُرْسَلِينَ ﴿١٨١﴾ وَٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ ﴿١٨٢﴾ ﴾ [الصافات: ١٨٠ - ١٨٢] .

وكتبه العبد الفقير إلى الله عمر بن علي بن أحمد المحجوبي الشافعي في اليوم الثامن والعشرين من رجب سنة 1240هـ



نظم عقيدة أهل السنة

للشَّيْخِ العَلَّامَةِ

أَبِي الحَسَنِ عَلِيٍّ الغَمَّادِ التُّونِسِيِّ

(ت:1090هـ)

تحقيق

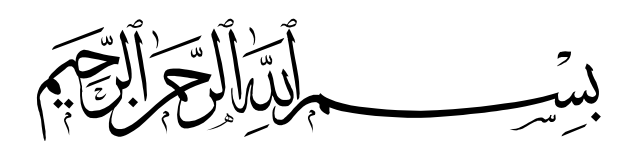
نزار حمادي

دار الإمام ابن عرفة

تونس






بسم الله الرحمن الرحيم

ترجمة الإمام أبي الحسن علي الغماد

قال الشيخ حسين خوجة في ذيل بشائر أهل الإيمان (ص188، 189): ومنهم الشيخ الإمام، علم الأعلام، الشيخ أبو الحسن علي الغماد، كان عالما فقيها محدثا، عالما باللغة والنحو والصرف والمعاني والبيان والأصلين، تخرج به جماعة من الفحول، كل منهم أشير إليه بالخناصر.

كان يدرس بباب الشفا من جامع الزيتونة، وكان قصير القامة، أبيض، نظيف الشيب، له خبرة بطريق القوم، عاملا بما يعلم. مات قريبا من التسعين وألف (1090هـ) وكان مهابا عند الحكام، تلتمس صالح دعواته، معظماً عند العامة، وكان يدرس بمدرسة محلة من محلات الدباغين بتونس، رحمه الله.

قلت: ومن مؤلفاته هذا النظم العقدي وشرحه، ومنه نسخة بالمكتبة الوطنية بتونس ضمن مجموع رقم 20977، ومن الشرح استخرج هذا النظم.

بِسۡمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحۡمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

قَالَ عَلِيٌّ نَجْلُ عَبْدِاللّهِ ... الْمُرْتَجِي مَغْفِرَةَ الإِلَهِ
الحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي هَدَانَا ... لِمِلَّةِ الإِسْلَامِ وَاجْتَبَانَا
ثُمَّ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ أَبَدًا ... عَلَى نَبِيٍّ قَدْ أَتَانَا بِالْهُدَى
مُحَمَّدٍ وَآلِهِ أُولِي الشَّرَفْ ... وَصَحْبِهِ خَيْرِ قُرُونِ مَنْ سَلَفْ
وَبَعْدُ فَالمَقْصُودُ مِنْ هَذَا النِّظَامِ ... مَعْرِفَةُ الإِلَهِ وَالرُّسْلِ الكِرَامِ
فَاللهُ وَاجِبُ الوُجُودِ وَالقِدَمْ ... لَهُ بَقَاءٌ لَا يُشَابُ بِالْعَدَمْ
وَوَاحِدٌ وَقَائِمٌ بِنَفْسِهِ ... مُخَالِفٌ لِكُلِّ مَخْلُوقَاتِهِ
بِقُدْرَةٍ إِرَادَةٍ عِلْمِ حَيَاهْ ... سَمْعِ كَلَامِ بَصَرٍ صِفْ ذَا الْإِلَهْ
بِكَوْنِهِ حَيّاً عَلِيماً وَقَدِيرْ ... وَمُتَكَلِّماً سَمِيعاً وَبَصِيرْ
مُرِيداً، أَيْضاً يَسْتَحِيلُ الْعَدَمُ ... كَذَا الْحُدُوثُ وَالْفَنَا اللَّازِمُ
وَكَوْنُهُ مُمَاثِلًا لِخَلْقِهِ ... وَكَوْنُهُ ذَا حَاجَةٍ لِغَيْرِهِ
وَكَوْنُهُ مُرَكَّباً فِي الذَّاتِ ... وَكَوْنُهُ فِي الْفِعْلِ وَالصِّفَاتِ
لَهُ مُمَاثِلٌ، تَعَالَى اللهُ ... وَالعَجْزُ وَالْإِكْرَاهُ أَوْ مَعْنَاهُ
وَالْجَهْلُ وَالْمَوْتُ كَذَاكَ الصَّمَمُ ... عَنِ الْعَمَى مُنَزَّهٌ كَذَا الْبَكَمُ
وَفِعْلُ كُلِّ مُمْكِنٍ أَوْ تَرْكُهُ ... فِي حَقِّهِ الْجَائِزُ وَانْفِ ضِدَّهُ
لَوْ كَانَ ذَا مُمْتَنِعاً أَوْ وَاجِبَا ... لَانْقَلَبَ الْمُمْكِنُ فَرْضاً وَاجِبَا
أَوْ مُسْتَحِيلًا ذَا مُحَالٌ بَيِّنُ ... عِنْدَ الَّذِينَ كَفَرُوا وَآمَنُوا

دَلِيلُنَا عَلَى وُجُودِ اللَّهِ … حُدُوثُنَا اللَّازِمُ لِلتَّنَاهِي

حُدُوثُنَا دَلِيلُهُ التَّغَيُّرُ … فِي الْجِرْمِ وَالعَرَضِ وَفِيهِ أَظْهَرُ

دَلِيلُنَا عَلَى الْبَقَاءِ وَالقِدَمِ … أَنَّ الحُدُوثَ وَالطُّرُوَّ لِلْعَدَمِ

يَسْتَلْزِمَانِ الدَّوْرَ وَالتَّسَلْسُلَا … وَهْوَ مُحَالٌ ظَاهِرٌ لِلْعُقَلَا

لَوْ مَاثَلَ الْإِلَهُ مَا سِوَاهُ … لَكَانَ حَادِثاً، تَعَالَى اللهُ

وَوَصْفُهُ بِصِفَةِ الْمَعَانِي … وَالْقِدَمِ الثَّابِتِ بِالْبُرْهَانِ

دَلِيلُنَا أَنَّ الْإِلَهَ قَائِمُ … بِنَفْسِهِ لَيْسَ بِجِرْمٍ فَاعْلَمُوا

دَلِيلُنَا أَنَّ الْإِلَهَ وَاحِدُ … وُجُودُ هَذَا الْعَالَمِ الْمُشَاهَدُ

لِأَنَّهُ عِنْدَ التَّعَدُّدِ الْمُحَالْ … عَجْزُ الْجَمِيعِ لَازِمٌ بِكُلِّ حَالْ

دَلِيلُنَا أَنَّ الْإِلَهَ ذُو صِفَهْ … مِنْ قُدْرَةٍ إِرَادَةٍ عِلْمٍ حَيَاهْ

أَنَّ انْتِفَاءَ هَذِهِ يَسْتَلْزِمُ … نَفْيَ الْحَوَادِثِ مُحَالٌ يُعْلَمُ

دَلِيلُ سَمْعٍ وَكَلَامٍ وَبَصَرْ … إِجْمَاعُ أُمَّةٍ وَقُرْءَانٌ خَبَرْ

وَأَنَّهُ لَوِ انْتَفَتْ لَاتَّصَفَا … بِضِدِّهَا وَهْوَ مُحَالٌ فَاعْرِفَا

صِدْقٌ أَمَانَةٌ وَتَبْلِيغٌ أَتَتْ … مِنْ وَاجِبَاتِ الرُّسْلِ، عَنْهُمُ انْتَفَتْ

أَضْدَادُهَا مِنْ كَذِبٍ خِيَانَهْ … كِتْمَانِ شَيْءٍ الْزِمُوا بَيَانَهْ

وَجَائِزٌ فِي حَقِّهِمْ مِثْلُ الْمَرَضْ … خَوْفٌ وَإِغْمَا، لَا جُنُونٌ يُعْتَرَضْ

وَكُلُّ مَا هُوَ قَادِحٌ فِي رِسَالَتِهِمْ … فَهْوَ مُسْتَحِيلٌ عَلَيْهِمْ، ثُمْ

لَوْ لَمْ يَكُونُوا صَادِقِينَ لَزِمَا … كَذِبُ الْإِلَهِ الْمُسْتَحِيلُ فَاعْلَمَا

لِأَنَّهُ بِمُعْجِزَاتٍ بَاهِرَهْ … صَدَّقَهُمْ فِي مَجْلِسِ الْمُنَاظَرَهْ

لَوْ فَعَلُوا الْمَكْرُوهَ وَالْمُحَرَّمَا … لَانْقَلَبَ الْمَكْرُوهُ طَاعَةً لِمَا

عَلِمْتَ مِنْ وُجُوبِ الِاقْتِدَاءِ ... وَاللهُ لَا يَأْمُرُ بِالْفَحْشَاءِ

لَوْ كَتَمُوا مِنْ شَرْعِهِ مَا أُمِرُوا ... بِهِ إِلَى الْعِبَادِ أَنْ يُبَلِّغُوا

كَانَ التَّأَسِّي لَازِماً وَيَجْتَمِعْ ... أَمْرٌ وَنَهْيٌ وَهْوَ أَيْضاً مُمْتَنِعْ

دَلِيلُ مَا جَازَ عَلَى الرُّسْلِ الْكِرَامِ ... مَا شَاهَدَ الْأَصْحَابُ مِنْ خَيْرِ الْأَنَامِ

مِنْ مَرَضٍ أَكْلٍ وَشُرْبٍ وَنِكَاحْ ... إِذَايَةِ الْقَوْمِ مَسَاءً وَصَبَاحْ

بِالْحَمْدِ لله ابْتِدَائِي وَالْخِتَامْ ... ثُمَّ الصَّلَاةُ بَعْدُ يَتْلُوهَا السَّلَامْ

عَلَى نَبِيءٍ جَاءَ بِالْآيَاتِ ... وَآلِهِ وَصَحْبِهِ الْهُدَاتِ

تمت



العَقِيدَةُ المُنَوَّرَة

فِي مُعْتَقَدِ السَّادَاتِ الأَشَاعِرَة

لِلشَّيْخِ الإمَامِ المُقْرِئِ

أَبِي الحَسَنِ عَلِيٍّ النُّورِيِّ الصَّفاقُسِي

(ت 1018هـ)

صَاحِبِ كِتَابِ

«غَيْثُ النَّفْعِ فِي القِرَاءَاتِ السَّبْعِ»

تحقيق

نزار حمادي

دار الإمام ابن عرفة

تونس




بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ

الحَمْدُ لله رَبِّ العَالَمِينَ، وَالصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ عَلَى سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ أَشْرَفِ الأَنْبِيَاءِ وَإِمَامِ المرسلين، وعلى آله وصحبه الطيبين الطاهرين.

أَمَّا بَعْدُ، فَإِنَّ جُهُودَ عُلَمَاءِ السَّادَةِ الـمَالِكِيَّةِ فِي تَوْضِيحِ عَقِيدَةِ أَهْلِ السُّنَّةِ الأَشَاعِرَةِ وَالدِّفَاعِ عَنْهَا كَثِيرَةٌ مُتَنَوِّعَةٌ بَيْنَ نَظْمٍ وَنَثْرٍ وَشَرْحٍ وَتَعْلِيقٍ، وَإِنَّ مِنْ أَلْطَفِ وَأَدَقِّ وَأَنْفَعِ مَا صُنِّفَ لِلْمُبْتَدِئِينَ وَالـمُتَوَسِّطِينَ فِي دِرَاسَةِ أُصُولِ الدِّينِ عَقَائِدُ الإِمَامِ أَبِي عَبْدِ اللَّـهِ مُحَمَّدِ بْنِ يُوسُفَ السَّنُوسِيِّ الـمَالِكِيِّ الأَشْعَرِيِّ، فَقَدِ انْتَشَرَتْ فِي جَمِيعِ الآفَاقِ، وَانْتَفَعَ بِهَا الخَاصُّ وَالعَامُّ، وَالـمُطَّلِعُ عَلَى مَا كُتِبَ عَلَيْهَا مِنْ شُرُوحٍ وَدِرَاسَاتٍ يُدْرِكُ أَهَمِّيَتَهَا.

وَمِنَ العُلَمَاءِ الأَخْيَارِ الَّذِينَ اسْتَفَادُوا مِنْ هَذِهِ العَقَائِدِ الـمُبَارَكَةِ، فَأَعَادُوا تَهْذِيبَهَا وَتَرْتِيبَهَا، وَاسْتَخْلَصُوا صَفْوَتَهَا، وَقَرَّرُوا أَدِلَّتَهَا، الشَّيْخُ العَلَّامَةُ الفَقِيهُ الـمُقْرِئُ أَبُو الحَسَنِ عَلِيٌّ النُّورِيُّ الصَّفَاقُسِيُّ، فَوَضَعَ بِدَوْرِهِ مَتْناً عَقَدِيًّا سَمَّاهُ «**العَقِيدَةَ الـمُنَوَّرَةَ فِي مُعْتَقَدِ السَّادَاتِ الأَشَاعِرَةِ**» اسْتَصْفَاهُ مِنْ عَقِيدَةِ «**أُمِّ البَرَاهِينِ**» وَغَيْرِهَا مِنْ عَقَائِدِ السَّنُوسِيِّ إِمَامِ هَذَا الفَنِّ مِنَ الـمُتَأَخِّرِينَ عَلَى الإِطْلَاقِ، وَهِيَ مُتَرْجِمَةٌ عَنْ أُمَّهَاتِ قَوَاعِدِ العَقَائِدِ السُّنِّيَّةِ الَّتِي هي مَحَلُّ إِجْمَاعٍ بَيْنَ جَمِيعِ عُلَمَاءِ هَذِهِ الطَّائِفَةِ الـمَرْضِيَّةِ.

وَمِمَّا يَشْهَدُ لِصَفَاءِ هَذِهِ العَقِيدَةِ الـمُبَارَكَةِ، إِلَى جَانِبِ حُسْنِ تَرْتِيبِهَا وَقُوَّةِ بَرَاهِينِهَا وَنُصُوعِ أَدِلَّتِهَا، صُدُورُهَا مِنْ أَحَدِ العُلَمَاءِ الَّذِينَ اصْطَفَاهُمُ اللهُ تَعَالَى

لِـحِفْظِ كِتَابِهِ، وَتَعْلِيمِ تِلَاوَتِهِ وَأَحْكَامِهِ، عَلَى الوَجْهِ الأَكْمَلِ، وَالنَّهْجِ الأَفْضَلِ، فَـ«غَيْثُ النَّفْعِ فِي القِرَاءَاتِ السَّبْعِ» لِلشَّيْخِ النُّورِيِّ مِنْ أَفْضَلِ مَا وُضِعَ فِي عِلْمِ القِرَاءَاتِ بِشَهَادَةِ أَهْلِ الذِّكْرِ، كَيْفَ لَا وَهُوَ صَادِرٌ مِنْ هَذَا الإِمَامِ الَّذِي وَصَفَهُ الشَّيْخُ أَحْمَدُ بْنُ قَاسِمِ العُصْفُورِيُّ (ت 1199هـ): بِقَوْلِهِ: «هُوَ الشَّيْخُ الحَرِيزُ[1] الوَلِيُّ الـمُعْتَقَدُ، الذَّهَبُ الإِبْرِيزُ الجَلِيُّ الغَيْرُ الـمُنْتَقَدِ، ذُو الإِشَارَاتِ البَاهِرَاتِ، وَالإِنَارَاتِ الزَّاهِرَاتِ، العَالِـمُ الـمُتَبَحِّرُ العَلَّامَةُ، العَلَمُ الحَبْرُ الفَهَّامَةُ، الرَّاقِي ذُرَى الـمَجْدِ بِالكَرَامَاتِ، الـمُحْيِي لَيْلَهُ بِالعِبَادَةِ كَأَنَّ الكَرَى[2] مَاتَ، ذُو التَّصَانِيفِ الـمُصَفَّاةِ بِمِنْخَلِ التَّدْقِيقِ، النَّافِعَةِ بِمُصَاحَبَةِ الإِخْلَاصِ وَالتَّوْفِيقِ، الـمُرَبِّي الوَرِعُ الزَّاهِدُ، الوَاصِلُ السَّابِغُ[3] الـمُجَاهِدُ، الـمَرْعُوبَةُ بِأَسَاطِيلِهِ البَطَارِقَةُ، الـمَرْهُوبَةُ بِهَيْبَتِهِ كُلُّ طَارِقَةٍ، الوَاقِفُ عَلَى إِحْيَاءِ مَرَاسِمِ الشَّرِيعَةِ، العَاكِفُ عَلَى إِبْدَاءِ السُّنَّةِ الـمَرِيعَةِ، لَوْ عَاشَرَهُ القُشَيْرِيُّ رَسَا لَهُ، وَطَيَّبَ ذِكْرَهُ فِي الرِّسَالَةِ، وَلَوْ سَمِعَ الشَّاطِبِيُّ مِنْهُ «غَيْثَ النَّفْعِ» قَالَ: قَدْ سَهَّلَ لَعَمْرِي القِرَاءَاتِ السَّبْعِ، الأُسْتَاذُ الَّذِي أَقْتَدِي بِهِ فِي أُمُورِي، الطَّوْدُ الشَّامِخُ سَيِّدِي عَلِيُّ النُّورِيُّ»[4].

وَوَصَفَهُ تِلْمِيذُهُ الشَّيْخُ العَلَّامَةُ عَلِيُّ بْنُ خُلَيْفَةَ الـمَسَاكِنِيُّ فِي فَهْرَسَتِهِ بِقَوْلِهِ: «الشَّيْخُ الفَاضِلُ، الـمُرَبِّي النَّاصِحُ، الجَامِعُ بَيْنَ الحَقِيقَةِ وَالشَّرِيعَةِ، سَيِّدِي عَلِيُّ النُّورِيُّ الصَّفَاقُسِيُّ، اجْتَمَعَتُ بِهِ سَنَةَ خَمْسٍ وَتِسْعِينَ وَأَلْفٍ (1095هـ) فَامْتَلَأَ

---

(1) أي الحافظ لدين الله، والمحفوظ من الله ﷻ.

(2) الكرى: النعاس والنوم

(3) الشيء السابغ: هو الكامل الوافي.

(4) الفوائد العصفورية على العقيدة النورية مخ رقم (19955) بدار الكتب الوطنية

بِحُبِّهِ الفُؤَادُ، وَلَوْ غِبْتُ عَنْهُ تِلْكَ الـمُدَّةَ لَحْظَةً لَقَطَعْتُ فِي الرُّجُوعِ إِلَيْهِ أَلْفَ وَادٍ»[1].

وَوَصَفَهُ تِلْمِيذُهُ الأَكْبَرُ الشَّيْخُ العَلَّامَةُ عَلِيُّ الـمُؤَخَّرْ بِقَوْلِهِ: «شَيْخُ العَصْرِ، وَمَلْجَأُ الـمُسْلِمِينَ فِي هَذَا الدَّهْرِ، وَالفَاتِقُ مِنْ نَافِعِ العُلُومِ نَهْراً بَعْدَ نَهْرٍ، الـمَاشِي فِي جَمِيعِ أَحْوَالِهِ فِي هَذَا الزَّمَانِ عَلَى سِيرَةِ سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ عَلِيِّ القَدْرِ، شَيْخُنَا وَسَيِّدُنَا وَمَوْلَانَا، وَمُخَلِّصُنَا مِنْ جَمِيعِ الجَهَالَاتِ فِي دِينِنَا وَدُنْيَانَا: أَبُو مُحَمَّدٍ، عَلِيُّ النُّورِيُّ الصَّفَاقُسِيُّ، الـمَالِكِيُّ الصُّوفِيُّ»[2].

وَبِالجُمْلَةِ فَسِيرَةُ الشَّيْخِ عَلِيِّ النُّورِيِّ سِيرَةٌ عَطِرَةٌ زَكِيَّةٌ، وَمَكَانَتُهُ بَيْنَ عُلَمَاءِ أَهْلِ السُّنَّةِ رَفِيعَةٌ عَلِيَّةٌ، وَقَدْ ذَكَرْتُ طَرَفاً مِنْهَا فِي صَدْرِ تَحْقِيقِ رِسَالَتِهِ الـمُسَمَّاةِ بِـ«الـمُقَدِّمَة النُّورِيَّةِ» فِي فِقْهِ الطَّهَارَةِ وَالصَّلَاةِ عَلَى مَذْهَبِ السَّادَةِ الـمَالِكِيَّةِ وَذِكْرِ جُمْلَةٍ مِنْ أُمَّهَاتِ الأَخْلَاقِ الإِسْلَامِيَّةِ، وَكِتَابِهِ النَّفِيسِ الَّذِي وَضَعَهُ فِي آدَابِ الدُّعَاءِ وَسَمَّاهُ بِـ«مُعِين السَّائِلِينَ مِنْ فَضْلِ رَبِّ العَالَـمِينَ»، وَقَدْ نُشِرَا بِفَضْلِ اللَّـهِ تَعَالَى.

وَرُجُوعاً إِلَى هَذِهِ «العَقِيدَةُ الـمُنَوَّرَةُ فِي مُعْتَقَدِ السَّادَاتِ الأَشَاعِرَةِ» فَقَدْ حَظِيَتْ كَبَاقِي رَسَائِلِ وَكُتُبِ الشَّيْخِ النُّورِيِّ بِالاهْتِمَامِ، فَاعْتَنَى بِهَا جُمْلَةٌ مِنْ عُلَمَاءِ أَهْلِ السُّنَّةِ شَرْحاً وَنَظْماً وَتَدْرِيساً، وَأَبْرَزُ شُرُوحِهَا الَّتِي وَقَفْتُ عَلَيْهَا:

ـ مُبَلِّغُ الطَالِبِ إِلَى مَعْرِفَةِ الـمَطَالِبِ، تَأْلِيفُ تِلْمِيذِهِ الشَّيْخِ عَلِيِّ بْنِ مُحَمَّدٍ التَّمِيمِيِّ الـمُؤَخِّرِ (كَانَ حَيًّا سَنَةَ 1118هـ)، وَقَدْ نُشِرَ مُحَقَّقاً بِعِنَايَةِ الأُسْتَاذِ الحَبِيبِ بْنِ طَاهِرٍ.

---

(1) فهرسة الشيخ علي بن خليفة (ص 19، 20)

(2) انظر: مبلغ الطالب لمعرفة المطالب.

ـ الخِلَعُ البَهِيَّةُ عَلَى العَقِيدَةِ النُّورِيَّةِ، تَأْلِيفُ الشَّيْخِ أَحْمَدَ بْنِ أَحْمَدَ الفَيُّومِيِّ الغَرْقَاوِيِّ الـمِصْرِيِّ (ت1101هـ) وَهُوَ مَخْطُوطٌ لَمْ يُحَقَّقْ بَعْدُ.

ـ الـمَوَاهِبُ الرَّبَّانِيَّةُ عَلَى العَقِيدَةِ النُّورِيَّةِ، تَأْلِيفُ أَبِي الحَسَنِ عَلِيِّ بْنِ أَحْمَدَ الحُرَيْشِيِّ الفَاسِيِّ ثُمَّ الـمَدَنِيِّ (ت1143هـ) وَهُوَ مَخْطُوطٌ أَيْضاً لَمْ يُحَقَّقْ بَعْدُ.

وَنَظَمَهَا الشَّيْخُ العَلَّامَةُ أَحْمَدُ بْنُ حُسَيْنَ بْنُ أَحْمَدَ بْنُ مُحَمَّدٍ البُهْلُولُ الطَّرَابُلْسِيُّ (ت 1113هـ) وَسَمَّى نَظْمَهُ «دُرَّةُ العَقَائِدِ وَنُخْبَةُ الفَوَائِدِ»، ثُمَّ اخْتَصَرَهُ. وَقَدْ شَرَحَهُ الشَّيْخُ العَلَّامَةُ التُّونُسِيُّ مُصْطَفَى بْنُ أَحْمَدَ الطُّرُودِيُّ، وَسَمَّى شَرْحَهُ: «كَنْزُ الفَوَائِدِ عَلَى دُرَّةِ العَقَائِدِ»، وَجَمِيعُ هَذِهِ الأَعْمَالِ مَخْطُوطَةٌ لَمْ تُحَقَّقْ بَعْدُ عَلَى حَدِّ عِلْمِي.

النُّسَخُ المُعْتَمَدَةُ فِي تَحْقِيقِ العَقِيدَةِ المنُوَرَّةِ.

لَقَدْ يَسَّرَ اللَّـهُ تَعَالَى الوُقُوفَ عَلَى جُمْلَةٍ مِنْ نُسَخِ العَقِيدَةِ الـمُنَوَّرَةِ، إِضَافَةً إِلَى شُرُوحِهَا وَنَظْمِهَا، لَكِنِّي اقْتَصَرْتُ فِي العناية بها عَلَى نُسْخَتَيْنِ وَقَعَتَا فِي مَجْمُوعٍ مَخْطُوطٍ وَاحِدٍ يَحْمِلُ رَقْمَ 2126 بِالـمَكْتَبَةِ الوَطَنِيَّةِ بِتُونُسَ.

ـ النُّسْخَةُ الأُولَى: عَدَدُ أَوْرَاقِهَا: 4 وَمَسْطَرَتُهَا: 15 بِلَا نَاسِخٍ، وَتَارِيخُ نَسْخِهَا: رَبِيع الأَوَّل سَنَةَ 1099 هـ

ـ وَالنُّسْخَةُ الثَّانِيَةُ: عَدَدُ أَوْرَاقِهَا: 4 وَمَسْطَرَتُهَا: 14 النَّاسِخُ: عُمَرُ بْنُ فَتْحِ اللَّـهِ بْنُ مُحَمَّدِ القَعْشَمِ الأَجِمِيُّ. وَمِيزَةُ هَذِهِ النُّسْخَةِ أَنَّهَا تَحْمِلُ خَطَّ الشَّيْخِ عَلِيِّ النُّورِيِّ وَقَدْ كَتَبَ اسْمَ هَذِهِ العَقِيدَةَ الـمُبَارَكَةَ وَهُوَ «العَقِيدَةُ الـمُنَوَّرَةُ فِي مُعْتَقَدِ السَّادَاتِ الأَشَاعِرَةِ».

بسم الله الرحمن الرحيم صلى الله على سيدنا محمد
قال الشيخ الإمام العالم العلامة الورع
الزاهد الولي الصالح سيدي أبو الحسن
علي الكوري عفا الله له ونفعنا به آمين
الحمد لله الذي دلت على وجوب وجوده مخلو
قاته وتقدست عن النقص ذاته وصفاته و
الصلاة والسلام على من نطقت بصدقه معجزاته
وعلى آله نصرة الدين وحماته وبعد
فأقسام الحكم العقلي ثلاثة واجب ومستحيل
وجائز فالواجب ما لا يتصور في العقل نفيه
والمستحيل ما لا يتصور في العقل ثبوته والجا
ئز ما يصح في العقل نفيه وثبوته ويجب
لله جل وعز كل كمال يليق به ويجب
على المكلف ما دل الدليل على تعيينه وهو
علمه ورتبته وهي الوجود وبرهان ثبو

الصفحة الأولى من النسخة (أ)

الصفحة الأخيرة من النسخة (أ)

العقيدة المنورة في معتقد
السادات الأشاعرة

محمد

بسم الله الرحمن الرحيم صلى الله على سيدنا
يقول عبيد الله سبحانه أضعف الخلق
وأحوجهم الرحمة ربه علي الصفا
قسي المدعو بالشاطر عفا الله عنه بمنه
الحمد لله الذي دلت على وجوب وجوده مخلو
قاته وتقدست عن النقص ذاته وصفاته
والصلاة والسلام على من تكشفت بصدقه معجزاته
وعلى آله وأصحابه نصرة الدين وحماته
وبعد فأقسام الحكم العقلي ثلاثة واجب
ومستحيل وجائز فالواجب ما لا يمكن في العقل نفيه
والمستحيل ما لا يمكن في العقل ثبوته والجائز
ما يصح في العقل نفيه وثبوته ويجب لله جل وعز
كل كمال لا نهاية ويجب على المكلف معرفة
ما دل الدليل على تعيينه وهو عشرون صفة

الصفحة الأولى من النسخة (ب)

وإلسلام ما هو من الأعراض البشرية
التي لا تنافي عصمتهم شرعا وهي
وعلو قدرهم كالجوع ونحوه
وبرهان جوازها لا مشاهدتها فيهم
وصلى الله على سيدنا محمد النبيء الكريم
وعلى آله وأصحابه وسلم تسليما كثيرا
~~ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم~~
تمت العقيدة على يد الفقير الحقير الذليل الراجي عفو
مولاه عمر بن فتح الله ابن محمد [illegible] الأ[illegible]
عفى الله له ولوالديه ولمن علمه جميعا وسلام على المرسلين

الصفحة الأخيرة من النسخة (ب)

بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

صَلَّى اللهُ عَلَى سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ

يَقُولُ عُبَيْدُ اللَّـهِ سُبْحَانَهُ أَضْعَفُ الخَلْقِ وَأَحْوَجُهُمْ إِلَى رَحْمَةِ رَبِّهِ

عَلِيٌّ الصَّفَاقُسِيُّ المَدْعُوُّ بِالشَّاطِرِ عَفَى اللهُ عَنْهُ بِمَنِّهِ

الحَمْدُ لله الذِي دَلَّتْ عَلَى وُجُوبِ وُجُودِهِ مَخْلُوقَاتُهُ، وَتَقَدَّسَتْ عَنِ النَّقْصِ ذَاتُهُ وَصِفَاتُهُ.

وَالصَّلاَةُ وَالسَّلاَمُ عَلَى مَنْ نَطَقَتْ بِصِدْقِهِ مُعْجِزَاتُهُ، وَعَلَى آلِهَ وَأَصْحَابِهِ نَصَرَةِ الدِّينِ وَحُمَاتِهِ.

وَبَعْدُ؛ فَأَقْسَامُ الحُكْمِ العَقْلِيِّ ثَلاَثَةٌ: وَاجِبٌ، وَمُسْتَحِيلٌ، وَجَائِزٌ.

ـ **فَالوَاجِبُ**: مَا لاَ يُمْكِنُ فِي العَقْلِ نَفْيُهُ.

ـ **وَالْمُسْتَحِيلُ**: مَا لاَ يُمْكِنُ فِي العَقْلِ ثُبُوتُهُ.

ـ **وَالجَائِزُ**: مَا يَصُحُّ فِي العَقْلِ نَفْيُهُ وَثُبُوتُهُ.

وَيَجِبُ لله ـ جَلَّ وَعَزَّ ـ كُلُّ كَمَالٍ لاَئِقٍ بِهِ.

وَيَجِبُ عَلَى الْمُكَلَّفِ مَعْرِفَةُ مَا دَلَّ الدَّلِيلُ عَلَى تَعْيِينِهِ، وَهُوَ عِشْرُونَ صِفَةً، وَهْيَ:

الوُجُودُ

وَبُرْهَانُ ثُبُوتِهِ لَهُ تَعَالَى أَنَّ العَالَمَ ـ وَهُوَ كُلُّ مَا سِوَى اللَّـهِ تَعَالَى ـ حَادِثٌ؛ لِمُلاَزَمَتِهِ مَا شُوهِدَ حُدُوثُهُ كَالحَرَكَةِ وَالسُّكُونِ.

وَأَيْضًا، فَإِنَّكَ تَعْلَمُ بِالضَّرُورَةِ أَنَّكَ لَمْ تَكُنْ ثُمَّ كُنْتَ، وَكُلُّ حَادِثٍ لاَ بُدَّ لَهُ مِنْ مُحْدِثٍ مَوْجُودٍ؛ لاسْتِحَالَةِ الانْتِقَالِ مِنَ العَدَمِ إِلَى الوُجُودِ بِلاَ فَاعِلٍ. فَالعَالَمُ إِذًا لاَ بُدَّ لَهُ مِنْ مُحْدِثٍ مَوْجُودٍ، وَهْوَ اللهُ تَعَالَى.

وَالقِدَمُ

أَيْ لاَ أَوَّلِيَّةَ لِذَاتِهِ وَصِفَاتِهِ.

وَبُرْهَانُ وُجُوبِهِ لَهُ تَعَالَى أَنَّهُ لَوِ انْتَفَى عَنْهُ القِدَمُ لَثَبَتَ لَهُ الحُدُوثُ، فَيَفْتَقِرُ إِلَى مُحْدِثٍ، وَيَلْزَمُ التَّسَلْسُلُ، فَيُؤَدِّي إِلَى فَرَاغِ مَا لاَ نِهَايَةَ لَهُ، أَوْ الدَّوْرُ، فَيُؤَدِّي إِلَى تَقَدُّمِ الشَّيْءِ عَلَى نَفْسِهِ، وَكِلاَهُمَا مُسْتَحِيلٌ.

وَالبَقَاءُ

أَيْ: لاَ آخِرِيَّةَ لِذَاتِهِ وَصِفَاتِهِ.

وَبُرْهَانُ وُجُوبِهِ لَهُ تَعَالَى أَنَّهُ لَوْ لَمْ يَجِبْ لَهُ البَقَاءُ لَكَانَ قَابِلاً لِلْوُجُودِ وَالعَدَمِ، فَيَحْتَاجُ فِي تَرْجِيحِ وُجُودِهِ إِلَى مُخَصِّصٍ، فَيَكُونُ حَادِثًا، وَقَدْ سَبَقَ بُرْهَانُ وُجُوبِ قِدَمِهِ.

وَالمُخَالَفَةُ لِلْحَوَادِثِ

أَيْ: نَفْيُ الجِرْمِيَّةِ وَالعَرَضِيَّةِ وَلَوَازِمِهِمَا كَالمَقَادِيرِ وَالحَرَكَةِ وَالسُّكُونِ وَالجِهَاتِ وَالقُرْبِ وَالبُعْدِ بِالمَسَافَةِ.

وَبُرْهَانُ وُجُوبِهَا لَهُ تَعَالَى أَنَّهُ لَوْ مَاثَلَ الحَوَادِثَ لَكَانَ حَادِثًا، وَقَدْ مَرَّ بُرْهَانُ وُجُوبِ قِدَمِهِ.

وَالقِيَامُ بِالنَّفْسِ

أَيْ: ذَاتُه مَوْصُوفَةٌ بِالصِّفَاتِ العَلِيَّةِ، غَنِيَّةٌ عَنِ الفَاعِلِ.

وَبُرْهَانُ وُجُوبِهِ لَهُ تَعَالَى أَنَّهُ لَوْ لَمْ يَكُنْ ذَاتًا لَكَانَ صِفَةً، فَيَسْتَحِيلُ اتِّصَافُهُ بِصِفَاتِ المَعَانِي وَالمَعْنَوِيَّةِ، وَقَدْ قَامَ البُرْهَانُ عَلَى وُجُوبِ اتِّصَافِهِ تَعَالَى بِهِمَا.

وَلَوِ احْتَاجَ لِلْفَاعِلِ لَكَانَ حَادِثًا، وَتَقَدَّمَ بُرْهَانُ نَفْيِهِ.

وَالوَحْدَانِيَّةُ

فِي الذَّاتِ وَالصِّفَاتِ وَالأَفْعَالِ، أَيْ: لَيْسَتْ ذَاتُهُ مُرَكَّبَةً؛ وَإِلاَّ لَكَانَ جِسْمًا، وَلاَ تَقْبَلُ صِغَراً وَلاَ كِبَرًا؛ لأَنَّهُمَا مِنْ عَوارِضِ الأَجْرَامِ، وَلاَ ذَات كَذَاتِهِ، وَلاَ صِفَة كَصِفَاتِهِ، وَلاَ تَأْثِيرَ لِكُلِّ مَا سِوَاهُ أَلبَتَّةَ.

وَبُرْهَانُ وُجُوبِهَا لَهُ تَعَالَى أَنَّهُ لَوْ كَانَ مَعَهُ ثَانٍ لَمْ تُوجَدِ الحَوَادِثُ؛ لِلُزُومِ عَجْزِهِمَا عِنْدَ الاتِّفَاقِ، وَأَحْرَى عِنْدَ الاخْتِلاَفِ.

وَالحَيَاةُ

وَهْيَ لاَ تَعَلُّقَ لَهَا.

وَالعِلْمُ

المُنْكَشِفُ لَهُ تَعَالَى بِهِ كُلُّ وَاجِبٍ وَمُسْتَحِيلٍ وَجَائِزٍ.

وَالإِرَادَةُ

الَّتِي يُخَصِّصُ تَعَالَى بِهَا المُمْكِنَ بِمَا شَاءَ.

وَالقُدْرَةُ

الَّتِي يُثْبِتُ بِهَا تَعَالَى أَوْ يُعْدِمُ مَا أَرَادَ مِنَ المَمْكِنَاتِ.

وَبُرْهَانُ وُجُوبِ اتِّصَافِهِ تَعَالَى بِهَذِهِ الصِّفَاتِ أَنَّهُ لَوْ انْتَفَى شَيْءٌ مِنْهَا لَمْ تُوجَدِ الحَوَادِثُ.

وَالسَّمْعُ وَالبَصَرُ

المُنْكَشِفُ لَهُ تَعَالَى بِهِمَا جَمِيعُ المَوْجُودَاتِ.

وَالكَلاَمُ

المُنَزَّهُ عَنِ الحَرْفِ، وَالصَّوْتِ، وَالتَّقْدِيمِ، وَالتَّأْخِيرِ، وَالسُّكُوتِ؛ لِاسْتِلْزَامِ جَمِيعِ ذَلِكَ الحُدُوثَ. وَيَدُلُّ عَلَى جَمِيعِ مَعْلُومَاتِهِ.

وَدَلِيلُ وُجُوبِ اتِّصَافِهِ تَعَالَى بِهَا: الكِتَابُ، وَالسُّنَّةُ، وَالإِجْمَاعُ.

وَكَوْنُهُ تَعَالَى حَيًّا، وَعَالِمًا، وَمُرِيدًا، وَقَادِرًا، وَسَمِيعًا، وَبَصِيرًا وَمُتَكَلِّمًا.

وَيَسْتَحِيلُ فِي حَقِّهِ تَعَالَى كُلُّ مَا يُنَافِي صِفَاتِ الجَلاَلِ وَالكَمَالِ، وَذَلِكَ المُنَافِي كَالعَدَمِ، وَالحُدُوثِ، وَالفَنَاءِ، وَالمُمَاثَلَةِ لِلْحَوَادِثِ، وَالافْتِقَارِ لِلذَّاتِ أَوْ الفَاعِلِ، وَالتَّعَدُّدِ فِي الذَّاتِ وَالصِّفَاتِ، أَوْ وُجُودِ الشَّرِيكِ فِي الأَفْعَالِ، وَالمَوْتِ، وَالجَهْلِ وَمَا فِي مَعْنَاهُ، وَوُقُوعِ مُمْكِنٍ بِدُونِ إِرَادَتِهِ تَعَالَى، وَالعَجْزِ، وَالصَّمَمِ، وَالعَمَى، وَالْبَكَمِ. وَأَضْدَادُ الصِّفَاتِ المَعْنَوِيَّةِ مَعْلُومَةٌ مِمَّا تَقَدَّمَ.

وَيَجُوزُ فِي حَقِّهِ تَعَالَى: الفِعْلُ وَالتَّرْكُ لِكُلِّ مَا يَحْكُمُ الْعَقْلُ بِجَوَازِهِ وَإِمْكَانِهِ.

وَبُرْهَانُ ذَلِكَ أَنَّهُ لَوْ وَجَبَ عَلَيْهِ شَيْءٌ لَمَا كَانَ فَاعِلاً بِالاخْتِيَارِ.

وَمِنَ الجَائِزَاتِ بِعْثَةُ الرُّسُلِ عَلَيْهِمُ الصَّلاَةُ وَالسَّلاَمُ.

وَيَجِبُ لَهُمْ عَلَيْهِمُ الصَّلاَةُ وَالسَّلاَمُ: الصِّدْقُ.

وَيَسْتَحِيلُ فِي حَقِّهِمْ صَلَوَاتُ اللهِ وَسَلاَمُهُ عَلَيْهِمْ ضِدُّهُ، وَهُوَ الكَذِبُ.

وَبُرْهَانُ وُجُوبِهِ لَهُمْ عَلَيْهِمُ الصَّلاَةُ وَالسَّلاَمُ أَنَّهُمْ لَوْ لَمْ يَصْدُقُوا لَلَزِمَ كَذِبُ مُصَدِّقِهِمْ بِالْمُعْجِزَةِ النَّازِلَةِ مَنْزِلَةَ التَّصْدِيقِ بِالْكَلاَمِ، وَالْكَذِبُ عَلَى اللهِ مُحَالٌ؛ لِأَنَّ خَبَرَهُ مُوَافِقٌ لِعِلْمِهِ، وَعِلْمُهُ لاَ يَنْتَقِضُ بِوَجْهٍ مِنَ الوُجُوهِ.

وَالعِصْمَةُ مِنْ كُلِّ مَنْهِيٍّ عَنْهُ وَلَوْ خِلاَفَ الأَوْلَى، أَوْ فِعْلِ المُبَاحِ لِمُجَرَّدِ الشَّهْوَةِ.
وَيَسْتَحِيلُ فِي حَقِّهِمْ عَلَيْهِمُ الصَّلاَةُ وَالسَّلاَمُ ضِدُّهَا، وَهْوَ فِعْلُ المَنْهِيِّ عَنْهُ.

وَدَلِيلُ وُجُوبِهَا لَهُمْ: الإِجْمَاعُ.

وَأَيْضًا لَوْ وَقَعَ مِنْهُمْ مَنْهِيٌّ عَنْهُ لأُمِرَ أُمَمُهُمْ بِفِعْلِهِ؛ لأَنَّهُمْ مَأْمُورُونَ بِاتِّبَاعِهِمْ، فَيُؤَدِّي ذَلِكَ إِلَى الجَمْعِ بَيْنَ الأَمْرِ بِالشَّيْءِ وَالنَّهْيِ عَنْهُ.

وَتَبْلِيغُ كُلِّ مَا أَمَرَهُمُ اللهُ بِتَبْلِيغِهِ.

وَيَسْتَحِيلُ فِي حَقِّهِمْ ـ عَلَيْهِمُ الصَّلاَةُ وَالسَّلاَمُ ـ أَنْ يَتْرُكُوا شَيْئًا مِنْ ذَلِكَ، عَمْدًا أَوْ نِسْيَانًا؛ أَمَّا عَمْدًا فَلِمَا تَقَدَّمَ فِي دَلِيلِ وُجُوبِ العِصْمَةِ، وَأَمَّا نِسْيَانًا فَلِلإِجْمَاعِ.

وَيَجُوزُ فِي حَقِّهِمْ عَلَيْهِمُ الصَّلاَةُ وَالسَّلاَمُ مَا هُوَ مِنَ الأَعْرَاضِ البَشَرِيَّةِ التِي لاَ تُنَافِي عَظِيمَ شَرَفِهِمْ وَعُلُوَّ قَدْرِهِمْ، كَالجُوعِ وَنَحْوِهِ.

وَبُرْهَانُ جَوَازِ ذَلِكَ مُشَاهَدَتُهُ فِيهِمْ.

وَصَلَّى اللهُ عَلَى سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ النَّبِيِّ الكَرِيمِ، وَعَلَى آلِهِ وَأَصْحَابِهِ وَسَلَّمَ تَسْلِيمًا كَثِيراً.

تمت

المحتويات

مقالات علماء البلاد التونسية
في تنزيه الله عن الجهة والمكان والجسمية

